النساء والسلطة في العراق بعد 2003

مسارات التمكين السياسيّ والتحوّلات الاجتماعيّة

هيام علي المرهج

مركز البيان
للدراسات والتخطيط

A Print Series of Al-Bayan Center for Studies and Planning
سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

النساء والسلطة في العراق بعد 2003

مسارات التمكين السياسيّ والتحوّلات الاجتماعيّة

مركز البيان
للدراسات والتخطيط

النساء والسلطة في العراق بعد 2003
مسارات التمكين السياسيّ والتحوّلات الاجتماعيّة

تأليف: هيام علي المرهج

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان
للدراسات والتخطيط

النساء والسلطة في العراق بعد 2003

مسارات التمكين السياسيّ والتحوّلات الاجتماعيّة

تأليف: هيام علي المرهج

192 صفحة

بغداد، شباط – فبراير ، 2026

ISBN: 978-9922-8871-9-7

جميع الحقوق محفوظة © لمركز البيان للدراسات والتخطيط

ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه أو نقله بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، بما في ذلك النسخ أو التسجيل دون إذن خطي من أصحاب الحقوق.

الطبعة الاولى

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (1403) لسنة

التصحيح والمراجعة اللّغويّة: د. هاني كنهر العتابي

تصميم وتنفيذ: إبراهيم رعـــد

تصميم الغلاف: مصطفى محمد

نشر وتوزيع : العارف للمطبوعات

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة –فضلاً عن قضايا أخرى– تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام، ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْ السياسي والأكاديمي.

قياساً بالأهمية التي يحظى بها العراق إقليمياً ودولياً، والتطورات المتلاحقة التي يشهدها البلد والمنطقة كانت أغلب التحليلات والمتابعات التي تحاول ملاحقة الأحداث والقضايا في العراق تفتقر إلى القدرة على التفكير خارج إطار الأسلوب السائد والقوالب التي حدّدت النظرة إلى العراق خلال العقود الماضية؛ لهذا السبب فإن المركز يسعى إلى تقديم وجهات نظر جديدة تعتمد الموضوعية، والحيادية، والمصداقية، والإبداع، ويوجّهُ المركزُ أنشطتَهُ في البحث والتحليل للتحديات التي تواجه العراق ومنطقة الشرق الأوسط بتقديمِ بصائرَ وأفكارٍ لصانعي القرار عن المقتربات الناجعة لمعالجتها على المديين القصير والطويل.

ويقدم المركز وجهات نظر قائمة على مبادئ الموضوعية والأصالة والإبداع لقضايا الصراع عبر تحليلات، وأعمال ميدانية، وإقامة صلات مع مؤسسات متنوعة في الشرق الأوسط؛ من أجل مقاربة قضايا العراق التي تخصُّ ويقدم المركز وجهات نظر قائمة على مبادئ الموضوعية والأصالة والإبداع لقضايا الصراع عبر تحليلات، وأعمال ميدانية، وإقامة صلات مع مؤسسات متنوعة في الشرق الأوسط؛ من أجل مقاربة قضايا العراق التي تخصُّ السياسة، والاقتصاد، والمجتمع، والسياسات النفطية والزراعية، والعلاقات الدولية، والتعليم.

محتويات الكتاب

المقدّمة: 9

الفصل الأول

التمكين السياسيّ للنساء في العراق بعد 2003 (واقع التجربة السياسيّة) 11

المبحث الأول: التمكين السياسيّ للنساء: دراسة في المفهوم 13

المبحث الثاني: النساء في المشهد السياسيّ العراقيّ (تقاطعات الجنس والسلطة) 27

المبحث الثالث: النساء في الأحزاب الناشئة: ماذا تغَيّر؟ 49

الفصل الثاني

نساء الأقليّات في العراق: الدور السياسيّ وآفاق التمكين 61

المبحث الأول: نساء الأقليّات في العراق: دراسة في المنظور الدينيّ والواقع الاجتماعيّ. 63

المبحث الثاني: التمكين السياسيّ لنساء الأقليّات: دراسة ميدانيّة. 72

المبحث الثالث: الدور السياسيّ لنساء الأقليّات في العراق. 91

الفصل الثالث

التحوّلات الاجتماعيّة وبنية الحركة النسويّة في العراق 97

المبحث الأول: انعكاسات الأنساق الاجتماعيّة على واقع النساء في العراق 98

المبحث الثاني: موقف التيّارات الفكريّة من المرأة في العراق 105

المبحث الثالث: تعاقب الأجيال في الحركة النسويّة العراقيّة 114

الفصل الرابع

من النصّ إلى الواقع: ظروف عمل النساء في مؤسّسات الدولة (دراسة ميدانيّة) 135

المبحث الأول: الإطار الدستوريّ والقانونيّ الضامن لحقوق العمل بالنسبة النساء في العراق 136

المبحث الثاني: الحماية والضمانات الدَوليّة للمرأة العاملة 139

المبحث الثالث: تقييم احتياجات النساء في مؤسّسات الدولة: دراسة ميدانيّة 149

المُقدِّمة

تُعَدُّ قضايا النساء من أبرز الإشكاليّات التي شغلت موقعًا مركزيًّا في النقاشات الفكريّة والسياسيّة والاجتماعيّة المعاصرة؛ لما تحمله من أبعاد متشابكة تتقاطع فيها البنى الثقافيّة والدينيّة والقانونيّة، وتتجلّى فيها التوتّرات بين النصوص النظريّة والممارسات اليوميّة، وبين الطموحات الديمقراطيّة والبنى التقليديّة. وفي السياق العراقيّ على وجه التحدّيد تبرز هذه الإشكاليّات على نحو بالغ التعقيد، نتيجة التراكمات التاريخيّة من الحروب، والتحوّلات السياسيّة العنيفة، والانقسامات الطائفيّة والإثنيّة التي أعادت تشكيل العلاقة بين النساء والمجال العام.

لقد جاء هذا الكتاب ثمرة تجربة شخصيّة ومِهْنيّة ممتدّة، جمعت بين التخصّص الأكاديميّ في العلوم السياسيّة والانخراط العمليّ في منظّمات المجتمع المدنيّ ومراكز الفكر والدراسات؛ إذ أتيحت لي فرصة التفاعل المباشر مع قضايا النساء على المستويين: المفهوميّ والميدانيّ. وفي هذا السياق كانت لي تجربة في متابعة شؤون النساء كتابةً وتحليلاً ومشاركة، سواء أكان ذلك من خلال الدراسات التي أنجزتها، أم عبر اللقاءات، والورش، والمشاريع البحثيّة التي أفضت إلى إنتاج معرفة تراكميّة حول أوضاع النساء في العراق.

ويمكن القول إنّ هذا العمل ليس مجرّد تجميع لدراسات متفرّقة، بل هو إعادة بناء لمشروع بحثيّ ونقديّ يحاول أن يُقدّم قراءة لأوضاع النساء من زوايا متعدّدة؛ لذا، قُسِّمَ الكتاب إلى أربعة أبواب متكاملة تعكس تدرّجًا في المعالجة من الإطار النظريّ إلى التطبيق الميدانيّ، ومن التحليل البنيويّ إلى استقراء الواقع من خلال عيّنات وتجارب حقيقيّة.

يتناول الفصل الأول المشاركة السياسيّة للنساء بعد 2003 بوصفها ساحة اختبار للتوازن بين النصوص الديمقراطيّة والواقع الأبويّ، ويتعقّب أشكال التمثيل السياسيّ للمرأة، وحدود هذا التمثيل داخل النظام الحزبيّ والمؤسّساتيّ العراقيّ.

أما الفصل الثاني، فيسعى إلى تفكيك وضع نساء الأقليّات من زاوية الهوية والانتماء والمواطنة، مستعرضًا العنف الرمزيّ والمباشر الذي تتعرّض له هذه الفئة في سياقات سياسيّة ودينيّة متداخلة.

وعالج الفصل الثالث الأطر الاجتماعيّة والثقافيّة التي تُعيد إنتاج التراتب الجندريّ، عبر تحليل الأنساق القيميّة، وتقييم موقع المرأة في الفكر العراقيّ الحديث، كما يتوقّف عند تموضع الحركة النسويّة العراقيّة ضمن تحوّلات المجتمع والدولة.

وقدّم الفصل الرابع دراسة ميدانيّة لواقع المرأة في مؤسّسات الدولة العراقيّة محلّلًا الإطار الدستوريّ والتشريعيّ الضامن لحقوق النساء في العمل، ومعتمدًا نتائجَ استبانة مباشرة لتفحّص واقع النساء الموظّفات من حيث الفرص، والتحدّيات، والتمثيل الإداريّ.

ينطلق هذا الكتاب من إيمان راسخ بأن فهم أوضاع النساء لا يتحقّق عبر البيانات والإحصاءات فحسب، بل من خلال الغوص في السياقات وتحليل البُنى التي تنتج التمييز وتعيد إنتاجه. كما أن هذا العمل ليس تأمّلًا بحثيًّا في واقع قائم فحسب، بل هو دعوة لإعادة النظر في مسارات التغيير الممكنة، في سبيل بلورة معرفة نسويّة ذات خصوصيّة عراقيّة تنطلق من واقع النساء، فهو لا يطمح إلى استنساخ النماذج الجاهزة، بل يسعى إلى إنتاج معرفة نسويّة تتلاءم مع السياقات الثقافيّة والسياسيّة والاجتماعيّة العراقيّة، وتحاكي تعقيدات الواقع الذي تتقاطع فيه تجارب النساء مع البنى السياسيّة والاجتماعيّة؛ ممّا يعكس الحاجة إلى قراءة نقديّة متجذّرة في التجربة المحلّيّة.

الفصل الأوّل

التمكين السياسيّ للنساء في العراق بعد 2003

(واقع التجربة السياسيّة)

شكّلت المشاركة السياسيّة للمرأة العراقيّة أحد أكثر المسارات تعقيدًا وتحدّيًا بعد عام 2003؛ إذ أُدرجت ضمن مشاريع التحوّل الديمقراطيّ، لكنّها اصطدمت بعوائق بنيويّة وثقافيّة حالت دون تحقّق تمكين فعليّ ومستدام. شكّل هذا الفصل مدخلًا تأسيسيًّا لتحليل إشكاليّة التمكين السياسيّ للنساء في العراق، انطلاقًا من سياقات ما بعد التحوّل السياسيّ عام 2003، وهي حقبة مشحونة بتناقضات إعادة بناء الدولة على أسس ديمقراطيّة. ويُعنَى هذا الفصل بمساءلة خطاب المشاركة السياسيّة للنساء في ضوء اشتغال المفاهيم الخاصّة مثل التمكين التي أخذت مكانها في الدراسات النسويّة والسياسات الحكوميّة العامّة، ساعيًا إلى تفكيك المعوقات الهيكلية والثقافيّة التي أفضت إلى حضور شكليّ للمرأة في الفضاء العام، مقيّد بشروط التوافقات السياسيّة وقيود النظام الأبويّ. كما يُعنى بتحليل تقاطعات الجنس والسلطة ضمن السياق الحزبيّ العراقيّ، ويتتبّع آليّات إدماج النساء في الأحزاب الناشئة، ليتكشّف عن مشهد سياسيّ تتحكم به علاقات غير متكافئة تُعيد إنتاج التهميش تحت غطاء الشراكة السياسيّة.

المبحث الأوّل: التمكين السياسيّ للنساء: دراسة في المفهوم

المبحث الثاني: النساء في المشهد السياسيّ العراقيّ (تقاطعات الجنس والسلطة)

المبحث الثالث: النساء في الأحزاب الناشئة: ماذا تَغَيّر؟

المبحث الأول

التمكين السياسيّ للنساء: دراسة في المفهوم

التمكين من المفاهيم الحديثة التي شاع استعمالها مؤخّراً في إطار العلوم الاجتماعيّة بعد أن بدأت هذه الحقول المعرفيّة تعنى بقضايا المرأة وحقوق الإنسان وعمليّة تأهيل وتطوير العاملين في الميادين الإداريّة، ثم تطوّر شيئا فشيئا بعد الاهتمام الدَوليّ من قبل منظمة الأمم المتّحدة والمنظّمات الدَوليّة الأخرى واستعمالها لهذا المصطلح في المحافل والمؤتمرات الدَوليّة التي تخصّ قضايا النساء وحقوق الإنسان بشكلٍ عام، وقد ارتبط ظهور هذا المفهوم بالحقوق المدنيّة والاجتماعيّة للمواطنين؛ إذ استعمل مفهوم التمكين في مجالات عدّة كالاقتصاد والعمل الاجتماعيّ والسياسيّ وكذلك في التنمية، وبناءً على ذلك سنتطرّق في هذا المبحث إلى مفهوم التمكين وكيفيّة ارتباطه بالمشاركة السياسيّة للنساء.

أولا: مفهوم التمكين

تعود جذور مفهوم التمكين إلى خمسينات القرن العشرين بوصفها مرحلة شهد فيها الفكر الغربيّ بروز جملة من النقاشات المجتمعيّة العامّة الهادفة إلى الاجتهاد في إعادة تعريف وظيفة الدولة ومؤسّساتها الإداريّة وطبيعة علاقاتها بالمجتمع المدنيّ، وقد ارتبط ذلك بالرغبة في تجاوز النظرة التقليديّة السائدة للفاعل الاجتماعيّ، نحو نظرة جديدة قائمة على النظر إلى ذلك الفاعل باعتبار وجوده في جوهر تلك المنظومة، ومن ثَمَّ شغل مفهوم التمكين مكانة مركزيّة في الخطاب المؤسّسيّ الرسميّ من ناحية، وفي مستوى المسارات النضاليّة والمطلبيّة للفاعلين الاجتماعيّين من ناحية أخرى، وقد تعمّق مفهوم التمكين وتطوّر في مرحلة التسعينات نتيجةً لتنفيذ توصيات مجموعة من المؤتمرات الدَوليّة، ومن بينها مؤتمر بكين 1995 الذي أكّد على إلزاميّة تبنّي مصطلح التمكين بوصفه استراتيجيّة للتنمية، وتبعاً لذلك تم ربطه بمجموعة من المفاهيم الجديدة كحقوق الإنسان والتنمية الإنسانيّة والمساواة وتأكيد الذات والديمقراطيّة التشاركيّة وقضايا المرأة وتمكينها في إطار ثقافة (الجنس الاجتماعيّ)، ممّا أدّى إلى بروز هذا المصطلح في مختلف مجالات الحياة، أيّ التمكين الإداريّ والتمكين الاقتصاديّ والاجتماعيّ والسياسيّ [1].

التمكين والتنمية مرتبطان ارتباطاً وثيقاً؛ فالتمكين يؤدّي إلى التنمية، إنّه يعطي سلطة أو سلطة قانونيّة للتصرّف، ويشير تمكين المرأة إلى إعطاء سلطة اتخاذ القرار للمرأة في مجالات الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة؛ إذ إنّ تمكين المرأة ضروريّ للغاية لتحقيق التنمية المستدامة وهو شرط أساسيّ

1- كهينة جربال: التمكين السياسيّ للمرأة المغاربية بين الخطاب والممارسة(الجزائر، تونس والمغرب)، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، الجزائر، 2015، ص31.

لتحقيق المساواة والتنمية بين الجنسين، ونقلاً عن تقرير صندوق الأمم المتّحدة للسكان، أنّه لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة بدون تنمية للمرأة؛ لأنّ النساء هنَّ الأكثر مساهمة في تنمية الأطفال لذلك ينبغي أن تبدأ عمليّة التمكين من التنشئة الاجتماعيّة [2] ، وقد استعمل مفهوم التمكين في بداية الأمر في المجال الإداريّ؛ إذ يعرف التمكين على أنّه «زيادة الاهتمام بالعاملين عن طريق توسيع صلاحيّاتهم وإثراء كمية من المعلومات التي تعطى لهم، وتوسيع فرص المبادرة والمبادأة لاتخاذ قراراتهم ومواجهة مشكلاتهم التي تعترض أداءهم» [3] ، وهناك من يعرفه على أنّه «إعطاء العاملين الصلاحيّات والمسؤوليّات ومنحهم الحرّيّة لأداء العمل بطريقتهم من دون تدخل مباشر من الإدارة مع توفير كلّ الموارد وبيئة العمل المناسبة لتأهيلهم مِهنيّاً وسلوكيّاً لأداء العمل مع الثقة المطلقة فيهم» [4] ، ويعني هذا المفهوم امتلاك الفرد للقوّة ليصبح عنصراً مشاركاً بفعاليّة في شتى مجالات الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة؛ أيّ امتلاك القدرة على إحداث التغيير، الذي قد يكون فرداً أو جماعة أو مجتمعاً بأكمله، من هنا فإن مفهوم التمكين يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم تحقيق الذات أو حضورها، وتعزيز قدرتها في المشاركة والاختيار الحرّ، أو ما يختصره مفهوم «تعزيز القدرات»، ويقاس التمكين على المستوى المفهوميّ عن طريق ثلاثة نواحٍ أساسيّة هي: المشاركة السياسيّة، والمشاركة الاجتماعيّة، والسيطرة على الموارد الاقتصاديّة [5] .

كذلك يمكن تعريف التمكين على أنّه عمليّة منح الأشخاص فرصة لاتخاذ قرارات ميدانيّة عن طريق زيادة مستوى استقلاليتهم في اتخاذ القرار، وهو تحرير الإنسان من القيود وتحفيزه ومكافأته على ممارسة روح المبادرة والإبداع وهو عمليّة إعطاء الأفراد سلطة واسعة في ممارسة الرقابة وتحمل المسؤولية وفي استعمال قدراتهم من خلال تشجيعهم على اتخاذ القرارات [6] .

والتمكين هو قدرة الأشخاص نساءً ورجالاً على امتلاك ناصية أمور حياتهم من حيث وضع التخطيط لأنشطتهم الخاصة واكتساب المهارات أو الحصول على اعتراف بما يملكونه من مهارات ومعارف ورفع مستوى ثقتهم في أنفسهم وتنمية قدرتهم على الاعتماد على الذات.

2- Rathiranee Yogendrarajah: women Empowerment through Decision Making, ResearchGate, 2015, p15.

3- عامر خضير الكبيسي: ادارة المعرفة وتطوير المنظمات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2004، ص136.

4- عبدالوهاب علي محمد: إدارة الكتاب المفتوح، مقالة في مؤتمر ادارة القرن الواحد والعشرين، وايد سيرفس للاستشارات، القاهرة، 1997، ص35.

5- صابر بلول: التمكين السياسيّ للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م 25، ع 2، 2009 ، ص650.

6- عميور فريد: واقع تمكين الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية- دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن- جيجل، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2016، ص21.

وقد اتخذ تعريف التمكين في معناه العام مظاهر أساسيّة هي[7]:

1_ وصف الظفر بالسلطة بأنه العمود الفقريّ بالتمكين: إذ يعني ممارسة دوائر التأثير ومراكز القرار السياسيّ المزيد من الضغط على نزاعات الانفراد الأحادي بالسلطة واتخاذ القرار.

2_ ارتباط التمكين بالفعل: والمقصود هنا هو فعل هؤلاء الأشخاص الذين هم محور التمكين.

3_ وصف التمكين مفهوماً متعدّد الأبعاد: إذ يؤثّر الوصول لمواقع القرار في جوانب عديدة من الحياة الشخصيّة والجماعية والمجتمعية، كما يمس مختلف الجوانب الذاتية والموضوعية.

تتميز عمليّة التمكين بعدة خصائص يمكن إجمالها فيما يلي [8]:

أ- أنّها عمليّة اجتماعيّة متعدّدة الأبعاد تتم على الصعيد السياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ وتنتقل بينها جميعاً، من دون أن تقتصر على صعيد بعينيه، ومن جهة أخرى هي عمليّة تجمع بين المستويين الفرديّ والمجتمعيّ، وذلك حين نفترض أن تمكين الفرد يؤدّي في النهاية إلى تمكين المجتمع.

ب- عمليّة تغييريّة تستهدف حصول الفرد على القوّة وتفترض أن هذا يتم عبر اكتساب المعلومات الخاصة به، والبيئة التي يعيش فيها، وعن طريق التطلع نحو العمل مع الأفراد والمؤسّسات لإحداث التغيير عن طريق المؤسّسات ذات التأثير المباشر في حياتهم ومجتمعهم.

ج- عمليّة تفاعليّة هي نتاج التفاعل بين خبرات الأفراد مع بعضهم البعض والتي ينتج عنها التغيير الاجتماعيّ، وغايتها أن يتمكن الأفراد مع بعضهم من العمل لإحداث التغيير عن طريق المؤسّسات ذات التأثير المباشر في حياتهم ومجتمعهم.

د- عمليّة تنموية تبتغي زيادة وعي الأفراد بقدراتهم وحثهم على تطويرها ليصبحوا مؤهلين للحاق بعمليّة التنمية التي لا غنى عنها في تحقيق الأمن الإنسانيّ.

اتضح عن طريق العرض السابق أن مفهوم التمكين مفهوم واسع وفضفاض وهو لا يقتصر على جانب محدد؛ إذ تتفرع منه جوانب أخرى (إداريّة، اقتصاديّة، سياسيّة، اجتماعيّة، صحّيّة، نفسيّة...)

7- نبيل جعفر عبدالرضا المرسومي، مروه عبدالرحيم عباس العاقولي: التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق(1980-2011)، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات، 2015، ص25.

8- قنوفي وسيلة: مفهوم التمكين في عملية التنمية الإنسانية، مجلة البحوث السياسيّة والادارية، ع4، 2014، ص303.

فالتمكين بمفهومه العام يعني حصول الأفراد على مستوى لائق من التعليم وفرص العمل والرعاية الصحّيّة والعمل على توسيع الخيارات أمام الأفراد وتطوير قدراتهم وثقتهم بأنفسهم ليكونوا قادرين على تحديد ما يريدونه بوعي تام والتعامل مع الخيار الذي يتناسب مع قابلياتهم، وهو جهد مؤسّسيّ بالنتيجة يحتاج إلى رؤية واضحة لكي تكون له مخرجات فعّالة وذات مردود إيجابيّ ضمن الدائرة الصغيرة التي يمثّلها الفرد والدائرة الأكبر التي يمثّلها المجتمع.

ثانياً: التمكين والمفاهيم المقاربة

يتداخل مفهوم التمكين على صعيد الاستعمال مع مفاهيم أخرى تقترب أو تبتعد عن مضامينه بحسب الغايات والأهداف وسنحاول أن نتطرق إلى أبرز تلك المفاهيم:

1. التنمية: هي مجموعة من التغييرات الجذريّة في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطوّر الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسيّة والحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجة إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصاديّة المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال، وتتنوع جوانب التنمية بين التنمية السياسيّة والتنمية الاقتصاديّة والتنمية الاجتماعيّة والتنمية الثقافيّة والتنمية البشريّة، ويرتبط التمكين بالتنمية البشريّة؛ إذ يعتمد التمكين على توسيع قدرات الناس بما يؤدّي إلى فتح أبواب الخيارات أمامهم، واتساع دائرة الحرّيّة التي تمهد لانتقاء خيارات محدودة.فالتنمية البشريّة- بالمفهوم الصريح لها- فيما يتعلّق بالمساواة في فرص المشاركة بين المرأة والرجل في صنع القرارات السياسيّة والاقتصاديّة، تتضمن:[9]

أ- تعميق المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة بوصفها مبدأ أساسيّا.

ب- عدّ المرأة عنصراً فاعلاً في التغيير ومستفيداً منه.

وهنالك من يرادف بين التمكين وبين التنمية عن طريق الربط بين مضمون التمكين ومضمون التنمية لاسيما مفهوم التنمية المستقلة والتنمية البشريّة إذ تنطلق التنمية المستقلة من أن الإنسان هو محور التنمية وهو صانعها وهو من ينبغي أن تؤول اليه خياراتها، أيّ أن التنمية هي بالضرورة تنمية بشرية أو إنسانية وأن الاعتماد الأساسي في التنمية على البشر، ويترتب على ذلك أمرين[10]:

9- صابر بلول: مصدر سبق ذكره، ص 652.

10- ابراهيم العيسوي: التنمية في عالم متغير- دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق،مصر، ط2، 2001، ص25.

أ- ضرورة الاهتمام بالبشر بإعطاء أقصى اهتمام ممكن لإشباع حاجاتهم الأساسيّة .

ب- ضرورة اشراك البشر في صنع القرارات في المجالات كافة والمستويات كافة.

ولأنّ التنمية البشريّة هي توسيع الخيارات أمام البشر فإنّ التمكين يعد أساس وجوهر التنمية البشريّة والذي يقوم على بناء قواعد المعارف والمهارات التي تتبلور في أداء فعال يؤدّي بشكل مباشر إلى زيادة الثروة التي تؤدي بالضرورة وبشكل مباشر إلى توسيع مساحات الاختيار، والمهم في مساحة الاختيار المتاحة والممكنة أنها هي التي تحدد درجة ما تملكه من الحرّيّة والأمان والسعادة والغنى...، فإنّ أساس وجود الإنسان هو العمل بجد من أجل توسيع مساحة الاختيّارات والبدائل، وهذا هو أساس التنمية والتمكين معاً [11] .

إن مفهوم التمكين له من الاتساع ما لا يمكن حصره في قطاع معين من قطاعات المجتمع دون الآخر، كما أنه لا يمكن أن يحدث في فضاءات خالية بقدر كونه عملاً مجتمعيّاً مستمرّاً كاملاً وداعماً لعمليات التحدّيث والتنمية، وبمعنى آخر: إنّ التمكين عمليّة عامة وإن تمت بشكل قطاعيّ، وهي عمليّة مستمرة وليست مؤقتة تهدف إلى تمكين كلّ جماعات المجتمع وأفراده من الاندماج والمشاركة في عمليّة التنمية، وهي بنزوعها نحو تمكين الأفراد والقطاعات بأدواتها وآلياتها فإنّها بذلك تسهم في تحقيق عمليات التنمية المستدامة إن لم تكن أصلاً جزءً أساسياً وأصيلاً منها، كما أنها على الجانب الآخر تعني الثقة بالذات والشعور بالكرامة والاحترام والعيش دون خوف من العوز والبطالة كما تعني رفع كفاءة العاملين في مؤسّسات الدولة والقطاع الخاص وتحسين أوضاع الجماعات الفقيرة والمرأة والأقليّات من حيث حضورهم ومشاركتهم في الفضاء العام وهو ما تهدف وتعمل عليه التنمية المستدامة [12].

ثالثاً : أشكال التمكين

1. التمكين الاجتماعيّ: يقوم مفهوم التمكين الاجتماعيّ على هدف أساسي وهو تحسين نوعية الحياة في مختلف النشاطات البشريّة من خلال إحداث تغييرات اجتماعيّة تساهم في تحقيق التوازن بين الجانب المادّيّ والجانب البشريّ بما يحقق للمجتمع بقاءه ونموه، ويتم تحقيق ذلك من خلال إحداث تغييرات في البناء الاجتماعيّ للمجتمع ووظائفه، ويشتمل هذا التغيير على أنماط العلاقات الاجتماعيّة والنظم والمعايير والقيم التي تؤثّر في سلوك الأفراد وتحدد أدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعيّة التي ينتمون إليها لتنمية الارادة والرغبة لدى أفراد المجتمع للقيام

11- محمد كمال مصطفى: الطريق إلى التنمية الفاعلة، مؤسسة فردريش إيبرت، القاهرة-مصر، 2016، ص89.
12- باقر النجار: التمكين والتنمية المسدامة- في محاورة المفهوم، البلاد، ع(4073)، 2019.

بالمساهمة في عمليّة التنمية وتحمل المسؤولية لإحداث التقدّم المنشود وأيضاً اشباع الحاجات المختلفة لأفراد المجتمع وبما يحقق العدالة الاجتماعيّة بمفهومها الشامل وهذا هو جوهر التنمية الشاملة في المجتمع [13] .

أما تمكين المرأة اجتماعيّاً فهو يقوم على ضرورة حضور المرأة وممارستها لكل صلاحيّاتها وقدراتها، في سبيل بناء ثقة اجتماعيّة تحد من «الهيمنة الذكوريّة»، وفي هذا الاطار يطالبون المجتمعات المقيدة للمرأة بتغيير قوانين الأحوال الشخصيّة وإلغاء قوامة الرجل على المرأة بالمعنى الفقهي السائد، وعدم النظر إلى المرأة وكأنها إنسان من الدرجة الثانية، ليكون لها دورها الفاعل إلى جانب الرجل في معترك البناء الاجتماعيّ، ولنشر هذه الثقافة داخل المجتمع عملت الحركات النسويّة على بناء مؤسّسات وأندية ومراكز وتجمعات خاصة بها، تناقش وتدعو إلى التمكين الاجتماعيّ للمرأة والفئات الهشة المنمطة داخل المجتمع[14].

2. التمكين الاقتصاديّ: يقوم التمكين الاقتصاديّ على تنمية المهارات والطاقات البشريّة لخلق تنظيمات أفضل في البحث عن أساليب إنتاجية جديدة أفضل لرفع مستويات الإنتاج تخدم الأفراد وتمكنهم اقتصاديّاً، ويهدف التمكين الاقتصاديّ إلى زيادة متوسط نصيب دخل الفرد من إجمالي الناتج القوميّ خلال مدة زمنيّة معينة، ويرتبط التمكين الاقتصاديّ بالتمكين الاجتماعيّ بصورة كبيرة، فالفرد في المجتمع هو أحوج للتمكين الاجتماعيّ لكي يكون قادر على إدارة وقيادة عمليّة التنمية في بلده، ومن ناحية أخرى فأن التمكين الاقتصاديّ لا يمكن أن يقوم من دون وجود مورد بشري علمي مثقف مؤهل لمرحلة التمكين الاقتصاديّ[15]، وقد عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة (OECD) التمكين الاقتصاديّ على أنه قدرة الأفراد على المشاركة والإسهام في تحقيق التنمية الاقتصاديّة والاستفادة منها بطريقة تدل على قيمة تلك المساهمات حيث تقوم على التوزيع العادل لمنافع التنمية[16]، يسعى التمكين الاقتصاديّ إلى الوقوف إلى جانب الفئات الفقيرة ومساندتهم ليكونوا أكثر قوّة في المطالبة

13- طلعت مصطفى السروجي وآخرون: التنمية الاجتماعيّة- المثال والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي- جامعة حلوان، مصر، 2001، ص64.

14- بن رحو بن علام سهام: التمكين السياسيّ للمرأة الجزائرية: دراسة في الأطر النظرية والميدانية، مصدر سبق ذكره، ص61..

15- عبدالرحمن تمام أبو كرشة: علم اجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2003، ص37.

16- منى طلعت محمود عبد العال: فاعلية مؤسسات التمويل الصغير في تمكين المرأة اقتصادياً، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2016،ص13.

بحقوقهم المشروعة بصورة منظمة وآمنة وفقاً لأحوال المجتمع وثقافته السائدة، ويوجه التمكين الاقتصاديّ نحو زيادة دخل العمالة غير المنتظمة عبر مساعدتهم على إقامة بعض المشاريع الصغيرة أو توفير فرص عمل مناسبة لهم [17].

3. التمكين الإداريّ: يهتم التمكين الإداريّ بإعادة هيكلة مراكز القوى وإعادة التوزيع للسلطة ولحقوق التصرف واتخاذ القرار، وهنا تصبح العمليّة صعبة ومعقدة أحياناً وتحتاج إلى تفكير وإعادة النظر، فتطبيق مفهوم التمكين على المستوى المؤسّسيّ يحتاج إلى تغييرات وتعديلات متعدّدة، منها سلوكيّة ونفسيّة وإداريّة وسياسيّة وسلطويّة، ومنها إعادة لهيكلة المنظمة كذلك، ويؤثّر تطبيق مفهوم التمكين على المستوى الإداريّ بشكل إيجابيّ داخل المؤسّسة ليس على المستوى المعنوي مثل رضا العاملين وولائهم فحسب بل على المستويات المادّيّة مثل الأرباح والايرادات كذلك [18]، فالتمكين الإداريّ هو استثمار المخزون الهائل من الطاقات الكامنة لدى العاملين من مختلف الخبرات، بينما تشير وجهة نظر أخرى إلى أن التمكين الإداريّ هو استراتيجيّة حديثة تهدف إلى إطلاق الطاقات الكامنة لدى الأفراد في المنظمة؛ لأنّ نجاح المنظمة يعتمد على كيفيّة تكامل حاجات الأفراد مع رؤية المنظمة وأهدافها، ويشار إلى أن التمكين الإداريّ يعمل على تزويد العاملين السلطة والمعرفة والمصادر اللازمة لتحقيق أهداف المنظمة [19].

فالتمكين الإداريّ يشير إلى المدى الذي يسمح فيه بمنح سلطة اتخاذ القرارات للعاملين في المستويات الإداريّة الدنيا الذين هم في قلب مواقع العمل، وهو أيضاً العمليّة التي يتم فيه تمكين شخص ما ليتولى القيام بمسؤوليّات أكبر من خلال التدريب والثقة والدعم المعنوي، ويقوم التمكين الإداريّ على تفويض الصلاحيّات والمسؤوليّات للعاملين ومنحهم الحرّيّة الكاملة لأداء العمل بطريقتهم دون تدخل مباشر من الإدارة مع توفير الموارد المناسبة وبيئة العمل الملائمة لهم وتأهيلهم سلوكيّاً وفنيّاً ومهاريّاً لأداء العمل والثقة فيه [20].

17- شيرين محمد احسان: مقياس تمكين وبناء قدرات العمالة غير المنتظمة اجتماعيّاً واقتصادياً، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعيّة والعلوم الانسانية، ع(52)، م(3)، 2020، ص834.

18- محمود حسين الوادي: التمكين الاداري في العصر الحديث، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010، ص8.

19- فاطمة تدرنات: أثر التمكين على تحقيق الابداع الاداري- دراسة حالة مؤسسة بناء الهياكل المعدنية المصنعة، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015، ص4.

20- شنافي نوال: أهمية إستراتيجية التمكين الإداري في منظمات الأعمال في ظلّ اقتصاد معرفي، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، م(5)، ع(2)، الجزائر، 2019، ص11-10.

4. التمكين السياسيّ

يُعَدُّ مفهوم التمكين السياسيّ من المفاهيم الاجتماعيّة المهمة بعدّهِ عنصراً رئيسياً لا يمكن تجاهله في عمليّة دعم الجماعات المهمشة في المجتمع، فالتمكين السياسيّ هو عمليّة تعني العمل الجماعي في الجماعات المقهورة أو المضطهدة للتغلب على العقبات وأوجه التمايز التي تقلل من أوضاعهم وتسلبهم حقوقهم، والتمكين السياسيّ هو عمليّة مهمة وأساسيّة لأنه يساعد الجماعات الهشة على اتخاذ القرارات والمطالبة بالحصول على الحقوق أسوةً ببقية مكونات المجتمع، كما عمليّة مركبة تتطلب تبني سياسات وإجراءات وهياكل مؤسّسيّة وقانونية، بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع وفي المشاركة السياسيّة تحديداً، وليس القصد من التمكين السياسيّ المشاركة في النظم القائمة كما هي عليه، بل العمل الحثيث لتغييرها واستبدالها بنظم إنسانيّة تسمح بمشاركة الغالبيّة في الشأن العام وإدارة البلاد، وفي كلّ مؤسّسات صنع القرار ضدّ هيمنة الأقلية [21] .

التمكين السياسيّ للنساء

بعد أن تحدثنا في عن مفهوم التمكين وأشكاله، تطرّقنا بشكل ضمنيّ إلى التمكين السياسيّ، في هذا المحور سنحاول التركيز على التمكين السياسيّ للنساء، بينما يشير تمكين المرأة إلى كلّ ما شأنه أن يطور مشاركة المرأة وينمي من قدرتها ووعيها ومعرفتها، ثم تحقيق ذاتها على مختلف الأصعدة المادّيّة والسيكولوجيّة والاجتماعيّة والسياسيّة ويتيح لها كافة القدرات والإمكانيّات التي تجعلها قادرة على السيطرة على أحوالها ووضعها، ثم الإسهام الحرّ والواعي في بناء المجتمع على كلّ أصعدته. لذا تتخذ عمليّة تمكين المرأة بعدين أساسيين:

أ- العمل على إزالة المعوقات على اختلافها (تشريعيّة وإداريّة واجتماعيّة واقتصاديّة ...) التي تعرقل مشاركة النساء.

ب- يتمثّل في تقديم التسهيلات واتخاذ الإجراءات السياسيّة والبرامج التي تدعم مشاركة المرأة وزيادة فرصها، سواء على صعيد تشكيل القدرات أو استعمال وتوظيف تلك القدرات، فتمكين المرأة يعني إعطاء مزيد من القوّة للمرأة، ونقصد بالقوّة مستوى عالي من التحكم بحيث تتمكن من الابتكار والتعبير عن رأيها وقدرتها على تحديد خياراتها الاجتماعيّة والسياسيّة في كلّ المستويات [22] .

21- فراس كوركيس عزيز: التمكين السياسيّ للمسيحيين في العراق بعد عام 2003، مجلة قضايا سياسيّة- كلية العلوم السياسيّة/ جامعة النهرين، ع:63، 2020، ص375.

22- نهى عدنان القاطرجي: المرأة في منظور الأمم المتحدة- رؤية إسلاميّة، ط2، لندن، مجد للنشر والتوزيع، ص249.

ويبدو ممّا سبق أنّ تمكين المرأة يعني حقّ المرأة في الاختيار واتخاذ القرارات في حياتها والتأثير في محيطها بما يناسب أحوالها الخاصة وأحوال مجتمعها المحلّيّ؛ إذ يهدف منهج التمكين إلى تعزيز اعتماد النساء على أنفسهن، كما يركز على توضيح ورفع الوعي لدى النساء باللامساواة والعنف والتمييز الواقع عليهن.

أوّلاً: مفهوم التمكين السياسيّ للمرأة

التمكين بوصفه مفهوما (سوسيو سياسيّ) هو عمليّة مركبة تتعدّى الدلالة على المشاركة السياسيّة الشكليّة إلى مكونات أخرى ذاتيّة، نفسيّة واقتصاديّة ...، ومنها إدراك المرأة لتبعيتها وأسباب هذه التبعية وفهم نماذج السلوك التي تخلق سواءً التبعية أو الاعتماد المتبادل أو الاستقلالية على مستوى العائلة والمجتمع كلّه، وإدراك الحاجة إلى تقرير الخيارات التي تعارض السياق الاجتماعيّ والثقافيّ، واكتساب معارف جديدة لخلق فهم مختلف لعلاقات الجندر وتحطيم المعتقدات السابقة التي ساهمت في بناء ايديولوجيات جندرية قوية[23]، والمقصود بالتمكين السياسيّ للمرأة هو وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار، والمراكز التي تؤثّر في صنع القرار ووضع السياسات، فالمؤسّسة التشريعيّة وإن كانت من أهم الأجهزة المشاركة في صناعة القرار ورسم السياسات في الدول فهي ليست الوحيدة المتفردة في صنع القرار؛ إذ إنّ هناك مؤسّسات أخرى كالمؤسّسات التنفيذيّة والقضائية والمؤسّسات غير الرسميّة الثقافيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة تؤدّي دوراً مهماً في صنع القرارات أو تؤثّر فيها[24]، وهو مفهوم يرتبط بتحقيق ذات المرأة وتعزيز قدراتها في المشاركة بالحياة السياسيّة، كالاشتراك بالنقابات المِهْنيّة، التمثيل البرلمانيّ، الوصول إلى مراكز صنع القرار، ورسم السياسات العامّة، وقد اعتمد برنامج الامم المتّحدة الإنمائي مقياساً لتمكين المرأة لقياس مشاركتها في السياسة وذلك اعتماداً على حصة النساء في مقاعد البرلمان وذلك يأتي اعتماداً على سياسات وإجراءات وتبني تشريعات دستوريّة وقانونية تضمن القضاء على ممارسات التمييز والتهميش والإقصاء التي تتعرّض لها المرأة، وينطوي التمكين السياسيّ للمرأة على بعدين أساسيين هما: البعد الذاتيّ الذي يظهر عن طريق الوعي الفرديّ للمرأة من حيث شعورها بالظروف المحيطة بها وقدرتها على الحصول على معارف جديدة تخلق فرصاً لها في جميع مجالات الحياة، والبعد الثاني هو البعد الجماعي الذي يظهر من خلال خلق المجتمع لبيئة مواتية لدمج المرأة سياسيّاً وبالشكل الذي يمنحها القدرة الكاملة على إحداث التغيير داخل المجتمع بوصفها إحدى عناصره الهامة في التحوّل السياسيّ وإحدى محركات التنمية الشاملة في المجتمع[25].

23- هالة منصور عبدالرحمن محمد: للتمكين وعلاقته بمشاركة المرأة في الأحزاب السياسيّة (تحليل سوسيولوجي)، مجلة بحوث الشرق الأوسط، ع(45)، الجزائر، ص421.

24- صابر بلول: التمكين السياسيّ للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع،مصدر سبق ذكره، ص 651.

25- نيبال عز الدين جميل و محمد صافي محمود: التمكين السياسيّ للمرأة المصرية في ضوء تقلدها للمناصب الحكومية العليا من 2005 حتى 2020، مجلة السياسة والاقتصاد، مصر- القاهرة، ع(5)، 2020، ص200-199.

يدعو التمكين السياسيّ إلى زعزعة استقرار الحدود بين القطاعين العام والخاص «لإبراز الطبيعة السياسيّة لنشاط المرأة» لمساعدة النساء على فهم المغزى السياسيّ لأنشطتهن اليوميّة وتجاربهن الشخصيّة، وتحديد الديناميكيّات الاجتماعيّة والسياسيّة التي يتم أداؤها عبرهن»؛ لذلك يعمل التمكين على عمليّة التغيير الاجتماعيّ بالدرجة الأساس، ومن المتصوّر أن يؤدّي ذلك تقليل التدقيق في دور المرأة في البنية الاجتماعيّة التي تعيش فيها، وللتمكين السياسيّ أهمّيّة كبيرة ليس فقط في تحقيق الاشباع للنساء عن طريق تحقيق هدف سياسيّ معين بل الامر يتعلّق بالقدرة على تحقيق الذات والعمل على تغيير الأبعاد المعرفيّة الثقافيّة والمؤسّسيّة والافتراضات التي تديم حالات عدم المساواة بين الجنسين [26] .

وقد أشار تقرير أهداف التنمية المستدامة لسنة2021 إلى التمكين السياسيّ للمرأة ليعبر عن وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار، والمراكز التي تؤثّر في صنع القرار ووضع السياسات، فالمؤسّسات البرلمانية ـ وإن كانت من أهم الأجهزة المشاركة في صناعة القرارات ورسم سياسات الدول ـ ليست الوحيدة المتفردة في صنع القرار، فهناك مؤسّسات أخرى تؤدي دوراً مهماً في صنع القرارات وتؤثّر فيها [27] ، فهي عمليّة تغيير متعدّدة الأبعاد ومترابطة في علاقات القوّة تمكن النساء من التعبير عن تطلعاتهن واستراتيجيّاتهن للتغيير، ثمّ تمكين المرأة من تطوير المهارات اللازمة للوصول إلى المراكز القيادية [28] ، وهذه عمليّة كفاحية مستمرة تبدأ بإزالة كافة العوائق والعراقيل والعقبات أمام المرأة وتهيئة البيئة المجتمعية بمفهومها الشامل وبخصائصها الثقافيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة أمامها لتعزيز فرص وخيارات وامكانيات مشاركتها في السلطة السياسيّة والتأثير فيها بهدف إعادة توزيع القوّة السياسيّة والسلطة والنفوذ، وتحسين الأداء السياسيّ النوعي عند ممارستها السلطة السياسيّة [29] .

26- Jinn winn chong: The politics of the Empowerment of women: Mapping Enabling Environments within Narratives of Femininity and power jornal of Race Gender and social justic,2012, p:22.

27- تقرير أهداف التنمية المستدامة، الجهاز المركزي للاحصاء، وزارة التخطيط العراقيّة، 2021.

28- Dina Hadad: Women's Empowerment and Gender Equality in the Arab World: Interpretation and Challenges, Kilaw Journal- volume 7- Issue 2, 2019,p:22..

29- أزورال يوسف: التمكين السياسيّ للمرأة من الاصلاحات السياسيّة- قراءة قي مؤشرات التطور ودلالات الممارسة، مجلة أبحاث، م(1)، ع(1)، 2016، ص30.

يتسع مصطلح المرأة والسياسة ليشمل بعدين أساسيين هما:

الأول: مساهمة المرأة في الحياة السياسيّة بأشكالها المختلفة، ولاسيّما إسهامها في رسم السياسات الحكوميّة وشغلها للمراكز القيادية العامّة، وكذلك مشاركتها في الحياة الديمقراطيّة وممارستها لحقوقها وواجباتها.

والثاني: مساهمة المرأة في اتخاذ القرار[30]، ولضمان نجاح هذه العمليّة ينبغي توفّر شروط أساسيّة يأتي في مقدمتها: محو الجهل والأمية، وتوفّر الفرص والخيارات، وضمان الحقّ بالاختيار، وإرساء الوعي بأهميّة وضرورة ممارسة هذا الحق، ويقاس التمكين السياسيّ للمرأة عن طريق عدد من المؤشّرات[31]:

1. المشاركة في المواقع القيادية والمواقع العامّة.
2. اكتساب مهارات ومقدرات تنظيميّة لإنشاء مجموعات للمطالبة بحقوقهن كمنظّمات المجتمع المدنيّ.
3. إتاحة فرص التعليم والتدريب غير التقليديّة أمام النساء.
4. إحداث تغييرات في القوانين ممّا يقضي على الممارسات التمييزيّة.

ثانياً: المشاركة السياسيّة للنساء

تُعَدُّ المشاركة السياسيّة حجر الزاوية وركيزة أساسيّة للديمقراطيّة، ويتوقّف تطوّر هذه الأخيرة ونموّها على إتاحة فرص المشاركة السياسيّة أمام فئات الشعب وطبقاته وجعلها حقوقاً يتمتّع بها كلّ إنسان في المجتمع، ولا يمكن الحديث عن المشاركة السياسيّة للمرأة والرجل على حدّ سواء إلا في ظلّ مجتمع مدنيّ ودولة وطنيّة لا تمثّل حزب ولا نخبة سياسيّة ولا عشيرة ولا طائفة ولا جماعة دينيّة، بل دولة قانون تؤمن بالعدالة والمساواة وحقوق المواطنين السياسيّة والاجتماعيّة، على أنّ مشاركة النساء في المضمار السياسيّ مازالت ضئيلة ومحدودة في عدد كبير من الدول ولاسيّما الدول المتأخرة التي تضعف فيها سلطة الدولة والقوانين المدنيّة لتعلو وتسيطر فيها عادات وتقاليد تفرض على المرأة أنماطاً محدّدة في الحياة، في الوقت نفسه هناك الكثير من الدول التي استطاعت أن تقطع شوطاً كبيراً في التمكين

30- خالد عيسى العدوان، محمد تركي بني سلامة: مقدمة في التمكين السياسيّ للمرأة، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس، ط1، 2016، ص48.

31- الياس الهناني سميرة و أ.لامية مشوك و أ: لمين هماش: التمكين السياسيّ للمرأة في الجزائر- دراسة في الامكانات والمعوقات، مجلة العلوم القانونية والاجتماعيّة، جامعة زيان عاشور، الجزائر، ع(6)، ص90.

السياسيّ للنساء حتى حصلت المرأة على حقوقها السياسيّة أسوةً بالرجل، فتسنّمت المرأة المناصب السياسيّة وأصبحت مشاركة فاعلة ومؤثرة في العمليّة السياسيّة يرى (فيليب برو) أن المشاركة السياسيّة «هي مجموعة النشاطات التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيراً على سير عمل المنظومة السياسيّة» [32] . ويعتقد (صموئيل هنتنغتون) أن المشاركة السياسيّة تؤثّر بشكل مباشر بالقرار السياسيّ فيعرفها على أنّها «ذلك النشاط الذي يقوم به مواطنون عاديون بقصد التأثير في عمليّة صنع القرار الحكوميّ، سواء أكان ذلك نشاطاً فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصلاً أم منقطعاً، شرعيّاً أم غير شرعيّ [33] .

إنّ المشاركة السياسيّة مبدأ ديمقراطيّ يُعَدُّ من أهم مبادئ الدولة الوطنيّة الحديثة، وهو مبدأ يمكننا أن نميز في ضوئه الأنظمة الوطنيّة الديمقراطيّة التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات وبين الأنظمة الاستبداديّة التسلطيّة الشموليّة التي تقوم على الاحتكار، فمبدأ المشاركة السياسيّة يقوم على إعطاء المواطنين من دون تمييز على أساس الجنس الفرص المتكافئة لصياغة شكل الحكم والإسهام في تقرير مصير شكل العمليّة السياسيّة [34] ، واستناداً على هذه الأفكار فإن هناك عددا من العوامل التي تؤثّر تأثيراً مباشراً على المشاركة السياسيّة بشكل عامّ، من أهمّها [35] :

1. الثقافة السياسيّة: الثقافة السياسيّة تدل على التوجهات الجماهيرية وما يعتقده الشعب بإزاء البنى والمؤسّسات السياسيّة ودورها في تحديد السلوك الانتخابيّ، باعتبار أنّ الانتخابات عمليّة مهمّة في الدولة الديمقراطيّة، فهي التعبير الرمزيّ للمجتمع وعن مدى نضج ثقافته السياسيّة، وتدنّي الثقافة السياسيّة لدى المواطنين يشكّل عائقاً أمام المشاركة السياسيّة.

2. العوامل الاجتماعيّة: هي مجموعة الأحوال المتعلّقة بتكوين الجماعة وأنظمتها وتُعَدُّ من المحدّدات الأساسيّة لسلوكيّات الأفراد في مختلف المجالات اقتصاديّاً واجتماعيّاً وسياسيّاً، ويدخل في الظروف الاجتماعيّة عوامل عدة، منها: الجنس، والعمر، والمستوى التعليميّ، والمستوى الاقتصاديّ، ومكان المعيشة والتقسيمات الاجتماعيّة بين الريف والحضر ومدى سيادة العادات والتقاليد وسيطرتها على سلوك الأفراد.

32- فيلب برو، ت: محمد عرب صاصيلا، علم الاجتماع السياسيّ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان،بيروت، ط1، 1998 ص301.

33- نعيمة ولد عامر، المشاركة السياسيّة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الانسانية،الجزائر، 2003،ص14.

34- سليم العايب: المشاركة السياسيّة، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، م(1)، ع(2)، الجزائر، 2013، ص5.

35- سمية بوهالي: أهمية المشاركة السياسيّة في تحقيق التنمية السياسيّة، رسالة ماجستير، جامعة محمد بو ضايفة- المسيلة، الجزائر، 2019، ص37-35.

3. العوامل الاقتصاديّة: يُعَدُّ العامل الاقتصاديّ أحد أهم الفواعل المؤثّرة في بناء الظاهرة السياسيّة؛ إذ بيّنت عدد من الدراسات أنّ أصحاب الدخول الاقتصاديّة المنخفضة والمنزلة الاجتماعيّة المتواضعة يكونون أقل ميلاً للاهتمام بالشؤون السياسيّة، على عكس الأفراد ذوي الدخل العالي فإنّ ارتفاع الدخل الاقتصاديّ للفرد وارتفاع منزلته الاجتماعيّة تخلق له شعورا بالأهليّة السياسيّة وتدفعه بشكل أكبر نحو المشاركة السياسيّة.

في ضوء ذلك، فإن المشاركة السياسيّة للمرأة هي كلّ النشاطات السياسيّة التي تقوم بها المرأة بدءًا من الترشيح والتصويت بالانتخابات وشغل المناصب السياسيّة وعضوية الأحزاب ومنظّمات المجتمع المدنيّ وحضور الندوات والاشتراك في الاحتجاجات والتظاهرات العامّة وغيرها من أشكال التعبير عن المشاركة السياسيّة للنساء التي تشكل حلقة وصل بين المجتمع والدولة لما تمثّله المرأة من ثقل اجتماعيّ لا يمكن الاستغناء عنه في عمليّة التنمية السياسيّة والاجتماعيّة [36]، وهناك عدد من النظريّات التي ناقشت موضوع المشاركة السياسيّة للمرأة لعلّ أهمّها نظريّة (النسويّة الحضاريّة)؛ إذ ترى هذه النظريّة أنّ معاناة المرأة تكمن في العلاقات التي تربط المرأة بالرجل عبر التاريخ وهذه العلاقات قائمة أصلاً، وفي جميع المجتمعات على سيطرة الرجل على المرأة على أساس التقسيم النوعي الجنسي وهذه النظرة الذكوريّة توارثتها المجتمعات المعاصرة على الرغم من كلّ التغييرات باتجاه قبول فكرة الديمقراطيّة والمفاهيم الجديدة المتعلّقة بحقوق الإنسان والمرأة لاسيما السياسيّة منها [37] .

عن طريق ما سبق يتضح أنّ توفير الحقوق والحرّيّات للأفراد لاسيما المرأة في النظم السياسيّة قد شدّدت عليه العديد من المواثيق الدولة والاتّفاقيات والمعاهدات وعبر المؤتمرات العالميّة التي اكدت على ضرورة توفير المناخات والدعم اللازم للمرأة من أجل ممارستها للنشاطات المختلفة، ولعلّ السياسيّة إحدى أهم أركانها عن طريق تمكين الحقوق والحرّيّات في الدساتير والقوانين الخاصة بالدولة والعمل على إدامة وإشاعة مفاهيم مشاركة وتمكين المرأة وتوفير الحقوق والحرّيّات في الجوانب السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة؛ لما تعكسه هذا الحقوق من صورة المجتمعات المتحضرة وللأهمّيّة التي تتمتع بها المرأة في المجتمع.

36- بادي سامية: المرأة والمشاركة السياسيّة التصويت – العمل الحزبي – العمل النيابي، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسطنطينة، كلية العلوم الانسانية/ قسم الاجتماع، الجزائر، 2005، ص29.

37- يوسف عناد زامل و وسن حمودي حنيوي: المشاركة السياسيّة والانتخابية للمرأة قراءة تنظيرية، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعيّة.، ع4، 2012، العراق-واسط، ص20.

المبحث الثاني

النساء في المشهد السياسيّ العراقيّ

(تقاطعات الجنس والسلطة)

تؤدّي التنشئة الاجتماعيّة دوراً في قوّة أو ضعف المشاركة السياسيّة للمرأة؛ إذ تؤثّر الموروثات الاجتماعيّة التي تنتقل من جيل إلى آخر في تكوين رؤية المجتمع لموقع المرأة في الحياة السياسيّة كذلك تؤدّي عدة عوامل دوراً بارزاً في إعاقة المرأة عن أداء دورها في السياسة، مثل الأميّة وغياب برامج التربية السياسيّة وآراء الذكور حول مشاركة النساء في السياسة؛ فالعديد من النساء يمتلكن القدرة والرغبة في المشاركة السياسيّة ولكن معارضة الزوج أو الأخ أو العائلة بشكلٍ عام تمنعهن من الانخراط في الحياة السياسيّة، فضلاً عن عامل التهديد الأمنيّ الذي يشكل عقبة أساسيّة أمام المشاركة السياسيّة خوفاً من الاستهداف [38] ، كذلك تتأثر النساء بطبيعة النظام السياسيّ وتخضع له وتتشكل وفقه، فمشاركة المرأة في الحياة العامّة ما قبل 2003 شيء وما بعدها شيء آخر تماماً حددتها طبيعة النظام السياسيّ، فقد أكد الدستور العراقيّ لسنة (2005) الذي جاء بعد مرحلة التغيير السياسيّ على حقّ المرأة العراقيّة في الانتخاب والتصويت في الانتخابات والتعبير عن رأيها السياسيّ من دون اشتراطات أو قيود، فقد نصّت المادّة (14) من الدستور على: أنّ العراقيّين متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القوميّة أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصاديّ أو المركز الاجتماعيّ [39]، أمّا المادّة (15) من الدستور العراقيّ تنصّ على أنّ لكلّ فرد الحقّ في الحياة والأمن والحريّة، ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها إلا وفقاً للقانون، وبناءً على قرار صادر من جهة قضائية مختصة [40]، وكذلك أحكام المادّة (16) من الدستور العراقيّ التي تقول بأنّ تكافؤ الفرص مكفول لجميع العراقيّين[41]، وقد نصّت المادّة (20): (للمواطنين رجالًا ونساءً حقّ المشاركة في الشؤون العامّة والتمتع بالحقوق السياسيّة، بما فيها حقّ التصويت والانتخاب والترشيح) [42] .

38-De Jure and De Facto The status of women in Iraq: An Assessment of Iraq, International Legal Standards, ILDP, p:13.

39- المادّة (14) من الدستور العراقي النافذ لعام 2005.

40- المادّة (15) من الدستور العراقي النافذ لعام 2005. للمزيد من التفاصيل ينظر: د.بان حكمت عبد الكريم، الحماية القانونية للنازحين داخلياً جرائم التهجير القسري في العراق، مجلة دراسات قانونية، بيت الحكمة, بغداد, عدد 32، 2012، ص 74.

41- المادّة (16) من الدستور العراقي النافذ لعام 2005. للمزيد ينظر:علياء عبود سالم، اتّفاقية سيداو وملائمتها للتشريعات العراقيّة، بغداد، ط1، 2014، ص 34.

42- المادّة (20) من الدستور العراقي النافذ لعام 2005.

في ظلّ مرحلة الانتقال الديمقراطيّ تغير وضع المرأة العراقيّة نسبيّاً لاسيما فيما يتعلّق بحقوقها السياسيّة فانعكس ذلك في مجموعة مكتسبات؛ إذ شاركت ثلاث نساء في مجلس الحكم من بين 25 شخصيّة سياسيّة وقد شغلت النساء ستة حقائب وزارية من أصل 36 حقيبة وزارية في الحكومة الانتقالية، لكن لم تشغل النساء أيّ من المناصب السياسيّة الأربعة العليا فجاء التمثيل النسائي بنسبة 11 % في مجلس الوزراء وبنسبة 32 % في الجمعيّة الوطنيّة[43] ، أمّا قضايا المرأة فلم تكن هنالك بنية تحتية تهتم بشؤون المرأة سوى وزارة الدولة لشؤون المرأة كنتيجة مباشرة للتبدل السياسيّ، فقامت بإنشاء آليات وهيئات وطنيّة واعية بشؤون المرأة لكنها كانت تجربة محدودة الأثر لاسيما أن قضايا المرأة تُعَدُّ قضايا ثانويّة بالنسبة للنظام السياسيّ على الرغم من حصول الوزارة في وقتها على الدعم المادّيّ والتقني من المجتمع الدَوليّ[44] ، إلّا أنّه، بعد عام 2003، كانت هناك توجهات واضحة نحو إشراك المرأة في العمليّة السياسيّة والانتخابيّة لأهمّيّة دورها في بناء الدولة الحديثة والحصول على المقبولية الدَوليّة، وعلى الرغم من هذه التوجهات فإنّ مشاركة المرأة ما تزال تحدها التقاليد والأعراف المجتمعية المسيطرة على المجتمع؛ إذ تؤثّر القيم والأنماط الاجتماعيّة والجنسية في تحديد حصول المرأة على مناصب عليا خارج السياقات المرسومة لها سلفاً وهذا الأمر لا يرتبط بالمنظومة الاجتماعيّة فحسب، بل كذلك في توجه النظام السياسيّ بشكلٍ عام؛ إذ يجب أن تؤخذ معايير الجنس بنظر الاعتبار عندما يتم توزيع الوظائف والمناصب.

وفقاً لإحصائيات وزارة التخطيط العراقيّة لسنة 2018 أنّ وزارتي النفط والداخليّة تحظيان بأعلى عدد من الرجال مقارنة بأعداد النساء في حين ترتفع أعداد النساء الموظّفات في وزارتي التربية والتعليم العالي، وهذا دليل على التنميط الذي يحيط بدور المرأة[45] .

43- مسعود ضاير: الأداء البرلماني للنائبات العربيات، مجلة المستقبل العربي، بيروت، ع321، تشرين الثاني، 2005، ص86.

44- هوزان أياد عبد الهادي: دور الرجل في تمكين المرأة القيادية- دراسة اجتماعيّة ميدانية لمؤسسات التعليم الجامعي في مدينة بغداد، مصدر سبق ذكره، ص53.

45- واقع النوع الاجتماعيّ في وزارات ومؤسسات الدولة في العراق: تقرير صادر عن وزارة التخطيط، قسم احصاءات التنمية البشرية، 2018، ص6.

إنّ الاستقراءات الواقعيّة كلّها، والملاحظات والمشاهدات الميدانيّة جميعها، وفي مجالات الحياة ونشاطاتها الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة والإداريّة كلّها تدلّ دلالة واضحة على أن واقع مشاركة المرأة في مواقع صناعة القرارات ما زالت ثانويّة وتأتي بعد الرجل، وإنّ صنّاع القرار في المواقع المختلفة، وفي قطاعات المجتمع جميعها هم الرجال أمّا النساء فيأتين بعدهم أو بدعم منهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وعلى الرغم من التغييرات الاجتماعيّة والتحوّلات الثقافيّة والثورات الحضارية التي مرّ بها المجتمع، فإنّ الواقع والتجارب تدل على عدم وصول المرأة إلى مواقع القرار المؤثر سياسيّاً، فعلى صعيد البرلمان أو المجالس المحلّيّة أو الوظائف التنفيذيّة العليا تكون فاعليتها السياسيّة محدودة ونادرة فعلى الرغم من حضورها العدديّ لاسيما في مجلس النواب وبعض الوزارات بفعل تطبيق نظام الكوتا عملاً بالمادة (49) الفقرة رابعاً من الدستور العراقيّ النافذ 2005 التي نصّت على أن: (يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب)[46]، إلا أنّ هناك العديد من السلبيّات التي رافقت التجربة البرلمانية للمرأة، أولها انتماؤهن لأحزاب أعطتهن هذه المقاعد ممّا يولد لديهن خشية على هذه المقاعد، الأمر الذي يدفعهن إلى أن يأتمرن بأوامر وتوجيهات رؤساء الأحزاب والكتل السياسيّة [47]، فقد كان أداء أعضاء مجلس النواب عامة محدداً بتبعيته للتركيبة السياسيّة الخاضعة للديمقراطيّة التي تجاذبتها كتل سياسيّة وبنيت على أساس التوافق السلبيّ ممّا جعل مشاركة البرلمانيين في القضايا السياسيّة منوطة بقادة الكتل أو من يمثّلهم وتحديداً الكتل الكبرى، لذا فإن النساء تعرضن لإقصاء حاد من المشاركة في مجريات العمليّة السياسيّة مثلما تعرضن لإقصاء ممنهج عند متابعة الظروف المحيطة بتوزيع النائبات في لجان المجلس [48] ، وإنّ نظام القوائم الذي كان معتمدا أدّى إلى تدنّي نسبة النساء فحينما تكثر القوائم الفائزة في الانتخابات يؤدّي إلى تراجع تمثيل النساء، فقد تراجع عدد النساء من (87) امرأة عام (2005م) إلى (78) امرأة عام 2008م، وإنّ المرأة غائبة أو مغيبة عن الحوار السياسيّ وعن مفاوضات تشكيل الحكومة على الرغم من أن الدستور كفل الشراكة بين المرأة والرجل في الحياة السياسيّة[49]، وفي دراسة أجريت عام 2010 حول الثقافة السياسيّة للبرلمانيات العراقيّات بينت فيها المرجعيات التي تتحكم في أداء البرلمانيات وقد جاءت بتصدر الكتل السياسيّة

46- المادّة (49/رابعاً) من الدستور العراقي النافذ لعام 2005.

47- بشرى الزويني و استبرق فاضل الشمري: المشاركة السياسيّة للمرأة في العراق بعد عام 2003 (واقع وتقييم)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 2015، ص22.

48- نهلة النداوي: الأداء البرلماني للمرأة العراقيّة، شبكة النساء العراقيات، مطبعة الطباع، بغداد، 2010، ص65

49- رجاء محمد قاسم: تمكين المرأة من صناعة القرار– دراسة ميدانية في مدينة بغداد، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد-كلية الاداب، قسم الاجتماع، 2012، ص244.

كونها المرجعية الأولى التي تتحكم في أداء البرلمانيات [50] ؛ لذلك أصبح هنالك دعوات لإعادة النظر بنظام الكوتا وتقييمها على أساس أنّها وسيلة تمكين للوصول إلى مقعد البرلمان، وأنّ معيار الأداء هو الحد الفاصل وليس عدد النساء اللواتي وصلن إلى البرلمان؛ لأنّ وصولهن بات مضموناً بكوتا النساء، فهل من المعقول تقييم مشاركة المرأة سياسيّاً بعدد البرلمانيات؟ في حين أنّ هناك العديد من القضايا التي تتطلب تصدي النساء، بل إنّ هناك العديد من الملفات الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي أظهرت تضرّر النساء، ولم نجد صوتاً برلمانياً واحداً يتبنى ويطالب بها [51] ، ومع أنّ جميع الأحزاب ملزمة بتطبيق كوتا نسائية على ممثليه المنتخبين (25 % من ممثليها المنتخبين و30 % في اقليم كردستان) فإنّ قلّة منها فقط تسعى إلى استنساخ هذه الكوتا ضمن هياكلها الحزبيّة، سواء عن طريق قاعدة مطبقة أو هدف مرجوّ وينطبق هذا الأمر على مستوى الأعضاء والقيادة على حدّ سواء، فلم يذكر أيّ حزب أن تحقيق التكافؤ بين الجنسين هو هدف يصبو اليه [52] ، لقد سجل إقليم كردستان عام 2019 قفزة نوعيّة في تسلّم المرأة مناصب قيادية رفيعة في الحكومة؛ إذ إنّها استلمت منصب رئيس برلمان الإقليم ونائبة رئيسة البرلمان، وحصلت النساء على ثلاثة مواقع وزارية، أمّا على المستوى الاتّحادي فإنّ حضور المرأة منعدم تماماً على طول الدورات الحكوميّة التي شهدها العراق في تولي المناصب المؤثرة في صنع القرار السياسيّ مثل قيادة وزارات مثل الدفاع والداخليّة والخارجية [53] ، وقد أشارت بيانات بنك المعلومات الوظيفيّ في الجهاز المركزيّ للإحصاء إلى أنّ عدد النساء في الدرجات الخاصة والتي تضم المناصب العليا في الوزارات والهيئات ودواوين مجالس المحافظات بلغ (65) امرأة بإزاء عدد الرجال في تلك الدرجات؛ إذ بلغ (610) رجل، وهذا ما يعكس الفجوة الاجتماعيّة والحاجة إلى تحقيق تكافؤ في الفرص عند توزيع تلك المناصب بما يضمن مشاركة أوسع للمرأة [54] ، وفي عام 2020 أصدرت بعثة الأمم المتّحدة لمساعدة العراق (يونامي)، ولجنة الأمم المتّحدة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغرب آسيا (إسكوا)، تقريراً يشير إلى أنّ العراق قد شغل المرتبة 70 عالميّاً من حيث تمثيل النساء في البرلمان؛

50- الهام مكي حمادي: اثقافة السياسيّة للبرلمانيات العراقيات- دراسة انثروبيولوجية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، بغداد، 2010، ص169.

51- نور محمد عبد مجيد: دور المرأة في البرلمانات العربية دراسة مقارنة بين العراق ومصر، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية كلية العلوم السياسيّة/ قسم النظم السياسيّة والسياسات العامة، 2018، ص130.

52- الاستبعاد السياسيّ في الأحزاب السياسيّة العراقيّة: كيف تسعى النساء والمكونات والأقليات إلى تغيير السياسة، تقرير صادر عن ال NDI، 2020، ص9.

53- بشرى الزويني و استبرق فاضل الشمري: المشاركة السياسيّة للمرأة في العراق بعد عام 2003 (واقع وتقييم)، مصدر سبق ذكره، ص24.

54- التنمية المستدامة نحو تمكين أفضل: مصدر سبق ذكره، ص18.

إذ يشغلن 84 مقعداً من أصل 329 في المجلس النيابيّ؛ أيّ نسب 5،25 %، وفي حين بلغت نسبة مشاركة المرأة في مجلس الوزراء 5،4 % أيّ امرأة واحدة من أصل 22 وزيراً [55]، وسنبيّن النساء اللواتي حصلن على حقائب وزاريّة في الحكومات المتعاقبة مابعد2003في جدول رقم (2):

الدورة الانتخابيّة	اسم الوزيرة	الوزارة
الأولى(2006-2010)	نرمين عثمان	وزارة البيئة
	وجدان ميخائيل	وزارة حقوق الإنسان
	بيان ده زئي	وزارة الإعمار والإسكان
الثانية(2010-2014)	بشرى الزوينيّ	وزير الدولة
	ابتهال كاصد	وزير الدولة لشؤون المرأة
الثالثة(2014-2018)	عديلة حمود	وزارة الصّحّة
	بيان نوري توفيق [56]*	وزارة الدولة لشؤون
الرابعة(2018-2022)[57]	إيفان فائق يعقوب	وزارة الهجرة والمهجرين

55- Most comprehensive report to date on women's participation in political life in Iraq: challenges and ways of overcome them, ESCWA& UNAMI& Iraq foundation, 2020, p: 2

56*- ألغيت وزارة الدولة لشؤون المرأة لاحقاً بدعوى الترشيق الوزاري وعدم توفّر التخصيصات المالية الكافية بسبب ظروف الحرب مع داعش

57- مرت هذه الدورة بظروف استثنائية تمثلت باحتجاجات تشرين التي اجتاحت محافظات الوسط والجنوب وأسهمت في استقالة حكومة السيد عادل عبدالمهدي والجدير بالذكر أن حكومة عادل عبدالمهدي كانت تخلو من العنصر النسوي ثم جاءت الحكومة المؤقتة برئاسة السيد مصطفى الكاظمي فحصلت السيدة ايفان فائق على منصب وزارة الهجرة والمهجرين، وقد تم تشريع قانون انتخابي جديد وانتخابات مبكرة في العاشر من تشرين الأول 2021.

الخامسة (2022-2026)	طيف سامي محمد الشكرجيّ	وزارة الماليّة
	هيام عبود كاظم الياسريّ	وزارة الاتصالات
	إيفان فائق يعقوب جابرو	وزارة الهجرة والمهجرين

جدول رقم:(2) : من اعداد الباحثة ، بالاعتماد على: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على موقع ارفع صوتك، على شبكى الانترنت والمعلومات ، تم التصفح في 15/1/ 2022، متاح على الرابط الالكتروني التالي:

https//:www.irfaasawtak.com

إنّ الوعي السياسيّ والمشاركة السياسيّة للمرأة ما بعد 2003 ارتبط بالأوضاع الاجتماعيّة التي عاشتها المرأة خلال هذه المرحلة فالحرمان وفقاً للنظريات الاجتماعيّة والنفسيّة المفسرة للحركات الاجتماعيّة والسياسيّة يتلخص في فكرة مؤداها أن كلّ فرد له مجموعة من الحاجات والمطالب الأساسيّة والمحدّدة، إلّا أنّ هناك درجات مختلفة يتم على أساسها الإيفاء بهذه الحاجات، يمكن تقسيمها إلى قسمين إيفاء «حقيقيّ» وإيفاء «متوقع»، فالحقيقيّ يشير إلى مدى ما يتحقّق فعلاً من الحاجات والمطالب الأساسيّة، والمتوقّع يشير إلى المدى الذي يشعر فيه الفرد بالعدالة من تحقيق الحاجات، فإذا كانت التوقعات أكثر ممّا تم تحقيقه فعلاً، يشعر الفرد بالحرمان النسبي نتيجة نقصان الحاجات الحقيقيّة عما هو متوقع ويؤدّي هذا الحرمان في حالات كثيرة إلى الغضب كمحاولة المشاركة في الحركات السياسيّة والاجتماعيّة للتعبير عن حالات الاستياء من الظروف القائمة [58] ، وقد تأثرت حياة العراقيّات على مدى السنوات الماضية بأوضاع اقتصاديّة واجتماعيّة صعبة، وازدادت تردياً بعد الاحتلال وانتشار العنف وتسلط أحزاب ذات مرجعيات دينيّة، ولعل الغالبية كانوا يعتقدون أنّ نساء العراق بعيدات عن السجالات السياسيّة وغافلات عن قضايا الوطن الأخرى، ولكن الحرمان الذي عاشته المرأة العراقيّة ولّد لديها ردود أفعال ووعي تجاه القضايا السياسيّة، أيضاً كان لفسحة الديمقراطيّة التي توفّرت ما بعد 2003 وظهور وسائل التواصل الاجتماعيّ وانفتاح العراق على العالم أسهم في تشكيل الوعي الديمقراطيّ للنساء عن طريق اطلاعهن على تجارب وحياة النساء خارج محيطهن، ففي تظاهرات أكتوبر (تشرين الأول/2019) أثبتت أن للمرأة حضورا ورأيا تجاه السياسة، وقد وضعت تلك التظاهرات المرأة العراقيّة على خطّ المواجهة بالتساوي مع الرجل، فهي أيضاً تعرضت إلى جملة تهديدات تدرجت من اللفظية لتصل إلى الخطف والاعتقال والقتل[59].

58- زهرة عباس هادي البرزنجي: الذكورة والانوثة في الثقافة العراقيّة(دراسة انثربولوجية في مدينة بغداد)، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد/ كلية الاداب-قسم علم الاجتماع، 2014، ص89.

59- غفران يونس: نساء العراق يكسرن الحواجز الاجتماعيّة ويجابهن العنف، العربية Independes ، 2020، على

هناك تطوّر تدريجي في الوعي والمشاركة السياسيّة للمرأة العراقيّة عبر دخولها العمليّة الانتخابيّة بوصفها منافسا حقيقيّا للرجل دون الاعتماد على نظام الكوتا حيث حصلت 57 امرأة على مقعد البرلمان كاستحقاق انتخابيّ نابع من امتلاكها لقاعدة تصويتية فعلية في انتخابات تشرين 2021، فقد مثّل وصول 95 امرأة إلى مجلس النواب العراقيّ الجديد أهم ميزة في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، كونها الأولى من نوعها منذ انتخابات عام 2005، وبزيادة 14 مقعداً عن الكوتا المخصصة للنساء في البرلمان العراقيّ، البالغة على الأقل 25 في المئة من مقاعد البرلمان، واستطاعت 57 مرشحة الفوز مباشرةً، والحصول على أصوات كافية في مدن بغداد وأربيل والناصرية والديوانية والنجف ونينوى وبابل والأنبار وكركوك وديالى، تؤهلهن لدخول البرلمان العراقيّ من دون الاعتماد على الكوتا النسائية، فيما شملت الكوتا 40 مرشحة[60] ، كما موضح في جدول رقم(3):

الدورة الانتخابيّة	مجموع مقاعد النساء	عدد المقاعد من دون كوتا
الدورة الأولى	78 من أصل 275	21
الدورة الثانية	83 من أصل 325	15
الدورة الثالثة	84 من أصل 329	20
الدورة الرابعة	84 من أصل 329	22
الدورة الخامسة	95 من أصل 329	57

جدول رقم(3): من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير صادر عن الامم المتّحدة، بعنوان تعزيز المشاركة السياسيّة للمرأة 2021.

شبكة الانترنت والمعلومات ، تم التصفح في (14/1/2022)، متاح على الرابط التالي:
https://www.independentarabia.com

60- المرأة العراقيّة تكتسح الانتخابات التشريعية وعينها على الحكومة، تقرير على الموقع الالكتروني موازين نيوز، 2021
https://www.mawazin.net

وتشير التقديرات إلى أنّ أكثر عدد من النساء فاز في بغداد على نحو 19 امرأة ضمن 17 دائرة انتخابيّة، في حين فاز أقلّ عدد من النساء في محافظة المثنى 2 من دائرتين انتخابيتين، ولم تحتج أيّ فائزة في السليمانية إلى نظام الكوتا، ولم تصعد أيّ فائزة في كلّ من ميسان وصلاح الدين من دون كوتا. إنّ مشاركة المرأة السياسيّة تخضع لتقييم رجال العائلة ومدى تقبلهم؛ لأن تشارك في أحزاب سياسيّة أو جمعيّات أو مجتمع مدنيّ، كذلك عدم وجود تدابير أمنية وعدم الاهتمام بالتوصيات والالتزامات الدَوليّة الساعية لمشاركة نسائية، والأهم من ذلك أن الارادة السياسيّة العراقيّة تمارس عنفا سياسيّا واضحا تجاه المشاركة السياسيّة للمرأة؛ إذ تخضع النساء الناشطات في الحياة العامّة في العراق باستمرار للترهيب والتشهير والقتل المستهدف، فعلى سبيل المثال في عام 2018 وقعت العديد من المرشّحات للبرلمان ضحايا حملة افتراء وتشويه سمعة، وقد تعرضت الناشطات المشاركات في مظاهرات البصرة للترهيب والمضايقة على مواقع التواصل الاجتماعيّ وواجهن القتل كذلك، وهنا تؤدي السياسات الحكوميّة أهمّيّة خاصة في إقرار تمكين النساء والمشاركة بين الرجال والنساء وإزالة العقبات القانونيّة التي تحمل تمييزاً واضحاً ضدّ المرأة؛ إذ إنّ الحكومات العراقيّة قادرة على دفع المرأة إلى مراكز القيادة [61] ، وإنّ وجود المرأة في المعترك السياسيّ هو أمر طبيعيّ لكن الذي جعله ضرباً من الخيال أو المستحيل هو توجهات المجتمع التقليديّة، خاصة من يرى أن المرأة مكانها البيت أو أن تكون لها مسؤوليّات لا تسمح لها بالدخول في العمل السياسيّ، أو العمل الوظيفيّ [62] .

قانون الأحوال الشخصيّة: اختبار فعليّ للتمثيل السياسيّ للنساء

لم تقتصر مشاركة النساء في الحياة السياسيّة العراقيّة على الحضور في مجلس النواب أو شغل المناصب الحكوميّة، بل امتدت إلى الفعل السياسيّ والاجتماعيّ من خلال منظّمات المجتمع المدنيّ والمبادرات النسويّة. وتُعَدُّ قضيّة تعديل قانون الأحوال الشخصيّة مثالًا بارزًا على اشتباك النساء مع عمليّة التشريع؛ لأنّها تمسّ صلب البنية القانونيّة التي تُنظّم حياة النساء داخل الأسرة والمجتمع؛ لذلك تُعَدُّ هذه القضيّة اختباراً حقيقيّاً للتمثيل النسويّ داخل قبة البرلمان.

منذ عام 2003، ومع تصاعد نفوذ التيّارات الدينيّة، ظهرت محاولات متكررة لتعديل القانون رقم

61- عبدالسلام ابراهيم بغدادي: المرأة والدور السياسيّ- دراسة سوسيولوجية مقارنة في ضوء التجارب العالمية- العربية- العراقيّة، مركز عمان لدراسات حقوق الانسان، عمان، ط4، 2010، ص37-35.

62- تقرير صحفي تضمن رأي المرشحة عن حركة «نازل أخذ حقي» أميرة الجابر قام بإعداده : وسام كريم: المرأة العراقيّة في المعترك السياسيّ.. طموح بتولي منصب رئاسي والكوتا "مرحلة مؤقتة، روداو، بغداد، 2021. على شبكة الانترنت والمعلومات ، تم التصفح في (12/12/2021) ، متاح على الرابط التالي: https://www.rudaw.net

188 لسنة 1959، عبر إدخال نصوص تستند إلى المرجعيات الطائفيّة والمذهبية، وهو ما اعتبره كثيرون تهديدًا للمكتسبات القانونيّة والاجتماعيّة للنساء في العراق. وقد كشفت هذه المحاولات حدود التمثيل الحقيقيّ للنساء داخل البرلمان؛ إذ إنّ كثيرًا من النائبات وجدن أنفسهن أسيرات للانتماءات الحزبيّة أو التبعية السياسيّة، ممّا جعل مشاركتهن شكليّة في جوهرها، بل إنّ بعضهن دعم التعديل بشكل مباشر أو غير مباشر، بما يتناقض مع جوهر الدفاع عن حقوق النساء، ويعبّر عن أولوية الولاء الحزبيّ على الانحياز لقضايا النساء.

في المقابل أدّت منظّمات المجتمع المدنيّ ومجموعة من الناشطات والباحثات النسويّات دورًا محوريًا في رفض هذه التعديلات، عبر حملات ضغط وتوعية وبيانات واعتصامات، عبّرت عن قوّة الفعل المدنيّ النسويّ خارج الإطار الرسميّ.

تُظهر هذه الحالة أن التمثيل السياسيّ الفعلي للنساء لا يُقاس بعدد المقاعد فحسب، بل بقدرة النساء على الدفاع عن مصالحهن داخل منظومة تشريعيّة يهيمن عليها الخطاب الذكوريّ أو الطائفي. كما تكشف عن أهمّيّة التكامل بين الدور البرلمانيّ والعمل المجتمعيّ لضمان حماية الحقوق المكتسبة وتوسيعها، في ظلّ نظام سياسيّ يتّسم بالتعقيد والانقسامات الأيديولوجية.

صوّت مجلس النواب بجلسته الثالثة من فصله التشريعيّ الأوّل، السنة التشريعيّة الرابعة للدورة الانتخابيّة الخامسة، ليوم الثلاثاء المصادف بتاريخ 21/1/2025 برئاسة الدكتور محمود المشهدانيّ رئيس المجلس على ثلاثة قوانين بالمجمل الأحوال الشخصيّة، والعفو العام، وإعادة العقارات إلى أصحابها، وهي قوانين جدلية أثارت العديد من الخلافات على المستوى الاجتماعيّ والسياسيّ.

انقسم الشارع العراقيّ بين رافضٍ ومؤيّد لقرار التصويت على التعديل واستهجنت منظّمات المجتمع المدنيّ النسويّة هذا التصويت لما يمثّله من تهديد لحقوق النساء في العراق كما رفض ناشطون وسياسيّون مدنيّون طريقة التصويت أو كما يسموها (السلة الواحد)؛ إذ عدّوا التصويت على القوانين بالمجمل ودفعةً واحدة مخالفة دستوريّة لعدم التزامها بضوابط عمل مجلس النواب وعدم التأكد من توفّر النصاب القانونيّ للتصويت وهو ما يمثّل تهديد لمبدأ الديمقراطيّة وترسيخ لمبدأ المحاصصة والتوافقية السلبيّة.

قانون الأحوال الشخصيّة: جدل متجدّد حول الشريعة والحقوق

إنّ قانون الأحوال الشخصيّة عند صدوره عام 1959 لم يكن وليد هذا التاريخ، بل هو امتداد لمحاولات جادة بدأت بتشكيل لجنة اعداد مدونة القانون عام 1945م من خلال تشكيل لجان متخصصة تضم بين أعضائها رجال الدين من الفقهاء والعلماء من المذهبين الرئيسين في العراق: المذهب الجعفريّ والمذهب الحنفيّ، وقضاة من محكمة التمييز وسياسيّين معروفين.

ولأنّ القوى السياسيّة التي طالبت بتعديل القانون بناءً على المادّة الدستوريّة (41) من الدستور العراقيّ التي جاء فيها: (العراقيّون أحرار في الالتزام بأحوالهم الشخصيّة حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختيّاراتهم وينظم ذلك بقانون) فإنّ العمل بموجب هذا النص الدستوريّ قائم وكل شخص حر باختيار المذهب الذي ينظم عقد زواجه والآثار المترتبة عليه وسنوضح ذلك بالتفصيل:

أولاً: إنّ القانون لم يكن في جميع أحكامه عند صدوره يخالف الشريعة الإسلاميّة، وإنّما انحصر الخلاف في المادّة (13) من القانون عند صدوره بأنّ الزواج بثانية دون أذن القاضي يُعَدُّ من أسباب التحريم المؤقتة والمادة (64) من القانون عند صدوره؛ إذ اعتمد في حينه توزيع التركة في الميراث على وفق أحكام الانتقال في حقّ التصرف الواردة في المواد (1187-1199) من القانون المدنيّ رقم 40 لسنة 1951 المعدل التي ساوت بين الذكر والأنثى في الميراث، ثم صدر تعديل بتاريخ 28/3/1963 ألغى بموجبه المادتين الخلافيتين المشار إليهما في أعلاه، واستبدلت بأحكام تتفق والغالب مع الفقه الإسلاميّ.

ثانياً: مجمل أحكام القانون تحيل القاضي إلى فقه الشريعة الإسلاميّة الذي استمدت منها أغلب الأحكام القانونيّة، وعلى وفق ما ورد في المادّة (1) من القانون التي جاء فيها (1 – تسرى النصوص التشريعيّة في هذا القانون على جميع المسائل التي تتناولها هذه النصوص في لفظها أو في فحواها. 2 – إذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه فيحكم بمقتضى مبادئ الشريعة الإسلاميّة الأكثر ملائمة لنصوص هذا القانون. 3 – تسترشد المحاكم في كلّ ذلك بالأحكام التي اقرها القضاء والفقه الإسلاميّ في العراق وفي البلاد الإسلاميّة الاخرى التي تتقارب قوانينها من القوانين العراقيّة).

ثالثاً: في مجال المواريث فان المادّة (90) من قانون الأحوال الشخصيّة قد ألزمت القاضي بالعودة إلى الأحكام الشرعية على وفق مذهب المتوفى والتي جاء فيها (مع مراعاة ما تقدّم يجري توزيع الاستحقاق والانصبة على الوارثين بالقرابة وفق الأحكام الشرعية التي كانت مرعية قبل تشريع قانون الأحوال الشخصيّة رقم (188) لسنة 1959 كما تتبع فيما بقي من أحكام المواريث).

الدستور والقضاء العراقيّ: الضامن لوحدة العراقيّين

الدستور العراقيّ الذي يعلو على كلّ القوانين هو واضح وصريح، وفي المادّة الأولى منه أن الدستور هو الضامن لوحدة العراقيّين، وجاء في المادّة 47: (تتكون السلطات الاتّحادية من السلطات التشريعيّة والتنفيذيّة والقضائية، تمارس اختصاصاتها ومهماتها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات)، فإذا منح رجل الدين أو سواه سلطة خارج نطاق القضاء فانه يتعارض مع ذلك المبدأ الدستوريّ.

القضاء العراقيّ قضاء أسس منذ مئة عام و القضاة العراقيّين معروفين بكفاءتهم ومعرفتهم القانونيّة وبالتالي فإن القضاء العراقيّ هو الجهة الوحيدة المخولة بالفصل في القضايا بمختلف أشكالها ومن ضمنها الأحوال الشخصيّة خصوصاً أن القضاة ضالعين بقضايا الفقه والأحكام الفقهية ولا يخرجون عن مقاصد الشريعة بل إنّ أغلب أحكامهم تستند إلى الشريعة، وعلى وفق مذهب المتقاضين، وفي حال اختلاف مذاهبهم نجد أنّ القضاء اتجه للعمل بما اتفق عليه أغلب الفقه الشرعي بأنّ مذهب الزوج هو الحاكم، ثم تطوّر الأمر إلى أن يعتمد فقه المذهب الذي تم اختياره عند إبرام عقد زواجهم في المحكمة، وهذا ثابت في جميع الأحكام القضائيّة في المحاكم العراقيّة

الإشارات التي وردت في تعديل القانون والمؤيدين له بأنّ تشريع الأسرة ونظامها وآلية الفصل فيها سيكون من قبل دواوين الأوقاف، وهذا يُعَدُ خرقاً صارخاً لمبدأ الفصل بين السلطات؛ لأنّ تلك الدواوين هي إدارات تنفيذيّة ترتبط بالسلطة التنفيذيّة الممثلة بمجلس الوزراء، وعلى وفق أحكام المادّة (103/ثالثاً) من الدستور التي جاء فيها (ترتبط دواوين الاوقاف بمجلس الوزراء)، فضلاً عن ترك جميع القواعد الموضوعية والشكلية في قضايا الأحوال الشخصيّة بيد رجال الدين، وهذا يتقاطع كليا مع مبدأ الفصل بين السلطات، وهذا يعني أنّ التشريع هو من اختصاص السلطة التشريعيّة حصراً ولا يجوز تفويض هذه الصلاحية أو السلطة إلى أيّ جهة أخرى، وعلى وفق أحكام الدستور النافذ ومنها الفقرة (1) من المادّة (61) من الدستور التي جاء فيها (يختص مجلس النواب بـ (تشريع القوانين الاتّحادية) وهذه صلاحية حصرية لمجلس النواب ولا يجوز تفويضها لأيّ جهة كانت.

لذلك فإن منح دواوين الأوقاف صلاحية إعداد المدونات الفقهيّة للأحوال الشخصيّة، بمثابة تفويض من مجلس النواب إلى تلك الدواوين بالتشريع؛ لأنّ التفويض هو العمل الذي بموجبه ينقل صاحب صلاحية أصيل «مفوِّض» ممارستها إلى سلطة أخرى «مفوَّض» وعلى وفق ما عرفه الفقه الدستوريّ، وهذا يعني تنازل مجلس النواب عن بعض صلاحيّاته، وهذا ما لا يملكه مجلس النواب؛ لأنّ الدستور العراقيّ لم يأخذ بمبدأ التفويض التشريعي، ولم يرد في صلاحيّات مجلس النواب الواردة في دستور عام

2005 النافذ ما يشير إلى هذا المعنى، ومن ثَمَّ تصبح علمية التفويض غير ذات أثر دستوريّ أو قانوني، باستثناء حالة واحدة أشار لها الدستور تتعلّق بتخويل رئيس مجلس الوزراء الصلاحيّات اللازمة التي تمكنه من الإدارة أثناء فترة إعلان الحرب أو حالة الطوارئ، هو تخويل بالإدارة وليس تفويض بالتشريع.

التمثيل النسويّ وتعديل قانون الأحوال الشخصيّة: اختبار للفعل السياسيّ لا للعدد

لقد شكّل السجال حول تعديل قانون الأحوال الشخصيّة في العراق أحد أبرز الاختبارات الواقعيّة لمدى فاعليّة التمثيل النسويّ داخل البرلمان، ليس من حيث الكم فقط، بل من حيث قدرة النائبات على التأثير في صياغة السياسات والتشريعات المتعلّقة بحقوق النساء. ففي الوقت الذي كان يُفترض فيه أن يشكل وجود نساء في البرلمان ضمانة للدفاع عن مصالح النساء وتبني قضاياهن، أظهر هذا الملف تعقيدات المشهد السياسيّ العراقيّ، وحدود الفعل النسويّ البرلماني في ظلّ الاصطفافات الحزبيّة والطائفيّة الضاغطة.

تجلّت هذه الإشكاليّة حين انقسمت المواقف النسويّة داخل البرلمان بشكل واضح؛ فبعض النائبات ساندن تمرير التعديلات المقترحة على القانون، على الرغم ممّا تحمله من تهديد لحقوق المرأة، مثل تقنين زواج القاصرات أو تقليص الضمانات القانونيّة في مسائل الحضانة والميراث. وهذا الدعم لم يكن نابعًا من قناعة شخصيّة بالقانون، بل جاء نتيجة الاصطفاف مع التوجهات السياسيّة والفكريّة للأحزاب الدينيّة أو القوميّة التي ينتمين إليها، ممّا يُبرز تغليب الانتماء الأيديولوجيّ على الالتزام الجندريّ. في هذا السياق، تحولت النائبة من فاعلة مستقلة إلى واجهة نسويّة تنفذ أجندة سياسيّة قد تتعارض مع مصلحة النساء أنفسهن.

في المقابل، برزت أصوات نسويّة معترضة، وإن كانت محدودة، حاولت التصدّي لموجة التعديل، سواء أكان ذلك عبر بيانات احتجاجية أم مداخلات برلمانية أم تحالفات مؤقتة مع منظّمات المجتمع المدنيّ. إلا أنّ هذه الجهود بقيت معزولة وغير مدعومة من كتل سياسيّة كبرى، ما كشف عن ضعف قدرة البرلمانيات المعارضات على التأثير داخل مؤسّسة تُهيمن عليها التوازنات السياسيّة الذكوريّة، وتفتقر إلى آليات دعم الفعل النسويّ المستقل.

ما يدعو للتأمل أنّ شريحة واسعة من النائبات لم تتخذ موقفًا واضحًا، أو غابت عن النقاش بشكل شبه تام. وهذا الغياب لا يُفسر فقط بعدم الاهتمام، بل أيضًا بضعف التكوين السياسيّ لبعض البرلمانيات، أو غياب مشروع نسوي واضح المعالم لديهن، ما يجعلهن جزءًا من حضور رمزيّ يُستعمل لشرعنة وجود نسائيّ شكليّ داخل المؤسّسة التشريعيّة، من دون فاعليّة حقيقيّة.

تُظهر هذه الديناميكيّة أنّ التمثيل النسويّ في البرلمان العراقيّ مازال مرتهنًا لمعادلات سياسيّة لا تمنح للنساء مساحة كافية للتعبير المستقل عن قضاياهن. فالمقاعد المخصصة للنساء، بالكوتا أو عبر الانتخابات العامّة، لا تضمن بالضرورة تبني خطاب نسويّ أو الدفاع عن قضايا المرأة، ما لم تُدعّم بوعي سياسيّ، وتحالفات نسويّة عابرة للأحزاب، واستقلالية في القرار.

إن تمرير تعديل قانون الأحوال الشخصيّة، رغم التحذيرات الحقوقية الواسعة، لا يمثّل فقط تراجعًا تشريعيًا، بل يكشف عن أزمة مزدوجة: من جهة، غياب بيئة سياسيّة حاضنة للنساء كمشرّعات مؤثرات، ومن جهة أخرى، قصور في بناء خطاب نسوي سياسيّ قادر على مقاومة الهيمنة الحزبيّة والطائفيّة. وهو ما يضع مستقبل التمثيل النسويّ أمام تحدّيات حقيقيّة تتطلب إعادة نظر في آليات التمكين السياسيّ، تتجاوز فكرة ”العدد“ لتصل إلى بناء ”كتلة نسويّة فاعلة“، قادرة على فرض أولوياتها على الأجندة التشريعيّة، والدفاع عن قضايا النساء بوصفها قضايا وطنيّة لا تخص فئة بعينها.

النساء في مجالس المحافظات: تحدّي الحضور والمشاركة

جاءت اللامركزيّة الإداريّة بوصفها حلّا لتلافي مشكلات النظام المركزيّ في الحكم الذي يؤدّي إلى تجاهل الحاجات المحلّيّة للمحافظات وضعف التخطيط والتنسيق بين الحكومة والاطراف، وكذلك تساهم في استبداد الحكم وتركز السلطات، وعلى الرغم من تبني النظام اللامركزي في العراق إلا أن هناك العديد من الإشكاليّات والتحدّيات رافقت تجربة مجالس المحافظات في العراق. وقد شكلت التطوّرات والأحداث التي مرّ بها العراق ما بعد 2003 مخاضا عسيرا لمجالس المحافظات ولمشاركة النساء في الحياة السياسيّة بشكل عام ومجالس المحافظات بشكل خاص.

ولأهميّة مجالس المحافظات؛ لأنّها الحلقة الدستوريّة والقانونيّة المهمّة في تعزيز العمليّة الديمقراطيّة وترسيخ مبدأ اللامركزيّة الإداريّة، ولأنّها ذات كيان ذاتيّ واستقلال ماديّ، فهي الأقرب لاحتياجات المجتمع والأقدر على رسم السياسة العامّة للمحافظات وتحديد الأولويات. ولأن النساء شريك أساسي وتمثّل فئة مهمة من المجتمع فهناك أهميّة لحضورها ومشاركتها السياسيّة وبهدف تقييم وتقويم تجربة النساء داخل مجالس المحافظات ودعم تكوين كوادر نسائية محلية، قادرة على المشاركة السياسيّة والمدنيّة، سواء في المجالس المحلّيّة الرسميّة أو تنظيمات المجتمع المدنيّ المحلّيّة سنناقش الظروف التي رافقت تشكيل مجالس المحافظات في العراق وطبيعة التجربة السياسيّة للمرأة واهتمامها بالمشاركة في مجالس المحافظات وأهم التحدّيات التي تعترض طريق النساء للوصول إلى المجالس المحلّيّة.

السند الدستوريّ والقانونيّ لمجالس المحافظات

تتمتع مجالس المحافظات وفقاً للدستور العراقيّ 2005 بصلاحيّات تشريعيّة وتنفيذيّة واسعة، فهي لا تخضع لسيطرة أو إشراف أية وزارة، ولها نظام مالي مستقل وتتمتع أيضا بصلاحيّات وضع ميزانيات العديد من القطاعات مثل التعليم والصحة. وتشبه مجالس المحافظات في صلاحيّاتها صلاحيّات أعضاء مجلس النواب؛ إذ تملك السند القانونيّ لتنصيب أو إقالة المحافظ، كما تتولّى الرقابة على الدوائر المرتبطة بوزارات مركزيّة ومتابعة أداء مدراءها وكوادرها.

وفقاً للدستور العراقيّ في الباب الخامس فقد تم تحديد سلطات الاقاليم فنص في المادّة (116) «يتكون النظام الاتّحاديّ في جمهوريّة العراق من عاصمة واقاليم ومحافظات لامركزيّة وإدارات محلّيّة» وجاء في الفصل الثاني من (المحافظات التي لم تنتظم في إقليم) فنصّ في المادّة (122):

أولاً: تتكوّن المحافظات من عدد من الأقضيّة والنواحي والقرى.

وثانياً: تمنح المحافظات التي لم تنتظم في إقليم الصلاحيّات الإداريّة والمالية الواسعة، بما يمكنها من إدارة شؤونها على وفق مبدأ اللامركزيّة الإداريّة، وينظم ذلك بقانون.

وثالثاً: يُعَدُّ المحافظ الذي ينتخبه مجلس المحافظة، الرئيس التنفيذي الأعلى في المحافظة، لممارسة صلاحيّاته المخول بها من قبل المجلس.

ورابعاً: ينظم بقانون انتخاب مجلس المحافظة والمحافظ وصلاحيّاتهما.

وخامساً: لا يخضع مجلس المحافظة لسيطرة أو إشراف أية وزارة أو أيّ جهة غير مرتبطة بوزارة وله مالية مستقلة.

كما أجاز الدستور في المادّة (123) تفويض سلطات الحكومة الاتّحادية إلى المحافظات أو بالعكس وبالموافقة القانونيّة للطرفين.

وبقدر تفصيل الدستور العراقيّ للسلطات الحصرية للحكومة المركزيّة وسلطات الأقاليم والمحافظات، إلّا أنّ اللامركزيّة قننت للمرة الأولى عبر القانون رقم 21 لسنة 2008 المعروف بقانون (المحافظات غير المنتظمة في إقليم) الذي يسري على (15) من (18) محافظة عراقيّة، مع استثناء محافظات إقليم كردستان الثلاث. وقد شُرِعَ هذا القانون لغرض تنظيم الاختصاصات والصلاحيّات بما ينسجم مع

شكل الدولة الجديد القائم على أساس النظام الاتّحادي الفدرالي والنظام اللامركزي وفي نفس العام جرى تشريع قانون انتخابات مجالس المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم 36 لسنة 2008 بمناسبة إجراء انتخابات المجالس عام 2009؛ لذلك يُعَدُّ قانون انتخابات المحافظات غير المرتبطة بإقليم والاقضيّة والنواحي جزءاً من الاطار القانونيّ اللامركزيّة في العراق، وجرت بموجبه انتخابات مجالس المحافظات في كانون الثاني 2009، ثم جرى التعديل الثاني والثالث والرابع الذي أُجريت بموجبه انتخابات مجالس المحافظات في نيسان عام 2013، إلّا أنّه بعد هذه الانتخابات لم تجرِ الانتخابات التي كان من المقرر تنفيذها في عام 2017 ولغاية اليوم، ثم أصدر مجلس النواب القانون رقم 12 لسنة 2018. تبعه التعديل الأول للقانون بالقانون رقم (14) لسنة 2019، ثم جرى التعديل الثاني للقانون بالرقم 27 لسنة 2019، كما تم التعديل الثالث للقانون رقم (4) لسنة 2023 " التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات والاقضيّة رقم (12) لسنة 2018" (نُشر في جريدة الوقائع العراقيّة بالعدد (4718، السنة 64، بتأريخ 8 مايس 2023)[63].

وحدّد القانون إجراء انتخابات مجالس المحافظات، وفقاً لطريقة «سانت ليغو» التي تعتمد على تقسيم أصوات التحالفات على القاسم الانتخابيّ 1.7، ممّا يجعل حظوظ الكيانات السياسيّة الكبيرة تتصاعد على حساب المرشحين الأفراد (المستقلين والمدنيّين)، وكذلك الكيانات الناشئة والصغيرة، فالمشرع العراقيّ لم يعتمد القسمة على الاعداد الفرديّة الصحيحة وإنما اعتمد طريقة (سانت ليغو) المعدلة التي لا تعتمد أرقام صحيحة وإنما (1.4) أو (1.6)؛ إذ اعتمد المشرع العراقيّ القسمة على أوّل عدد فرديّ (1.7) وهذه الطريقة تقلل من فرص الأحزاب السياسيّة الصغيرة في التمثيل وهي أصلاً مطبقة في نيوزلندا والنرويج والسويد بهدف جعل عمليّة توزيع المقاعد لصالح القوائم الكبيرة، وأن زيادة العدد الأول إلى (1.7) من شأنه ضمان خسارة مقاعد الأحزاب الصغيرة لحساب الكتل السياسيّة الكبيرة، وهذا من شأنه أن يخلّ بمبدأ المشاركة والعدالة في التمثيل داخل المجالس المحلّيّة[64].

63- وليد كاصد الزيدي: الماذا انتخابات مجالس المحافظات؟
https://almaalomah.me/articles/38347/
لماذا-إنتخابات-مجالس-المحافظات

64- احمد طلال عبدالحميد: قانون انتخاب مجالس المحافظات والاقضية والتعديل الثالث، https://www.radiona-wa.com/wtar-detail.aspx?jimare=2076. (https://www.radionawa.com/wtar-de-tail.aspx?jimare=2076)

مجالس المحافظات: مرحلة جديدة وتجربة مرتقبة

أجريت انتخابات مجالس المحافظات في العام 2009، وكان مقرّرا إجراؤها في العام 2018، تزامنا مع الانتخابات البرلمانية حينها، وبعد توقف الانتخابات المحلّيّة لمدة 10 سنوات، حدّد يوم 18 من شهر كانون الأول ديسمبر المقبل موعداً لإجراء انتخابات مجالس المحافظات لعام 2023 وفقاً لبيان رسميّ صادر عن مجلس الوزراء يحدد يوم 18 من شهر كانون الأول (ديسمبر) موعداً لإجراء انتخابات مجالس المحافظات لعام 2023، التزاماً بالمنهاج الوزاري الذي تبنته الحكومة، وأقره مجلس النواب في شهر تشرين الأول (أكتوبر).

هناك عدد من العوامل التي أسهمت في حلّ مجالس المحافظات، وتمثّل تحدّيات تتطلب معالجتها وإلا سنكون أمام غضب شعبيّ جديد يعيد ذات السيناريو الذي حدث في 2019، ولعلّ أهمّ هذه العوامل:

- يُعَدُّ حلّ مجالس المحافظات مطلب رئيس من مطالب احتجاجات تشرين 2019؛ إذ حلت على أثر هذه المطالبات الشعبيّة بقرار صدر عن البرلمان العراقيّ إلّا أنّه تعرّض للنقض في المحكمة الاتّحادية من قبل بعض أعضاء هذه المجالس.
- أصبحت هذه المجالس بنظر الشارع العراقيّ منفذ من منافذ الفساد و خاضعة للمحاصصة السياسيّة و احدى مصادر الاقتصاديّة المهمة للأحزاب السياسيّ.
- شعور المواطنين بأن هذه المجالس ليست سوى حلقة زائدة ينتفع منها الأحزاب السياسيّة، ومصدرا من مصادر هدر المال العام ورداءة جودة الخدمات المقدمة.
- هناك تناقض شديد وخلط بين مفهوم اللامركزيّة السياسيّة ومفهوم اللامركزيّة الإداريّة الذي يُعَدُّ أحد أساليب التنظيم الإداريّ ويتعلّق بالوظيفة التنفيذيّة في الدولة، وترتب على هذا الخلط والتناقض إشكاليّات قانونية في اختصاص الوحدات المحلّيّة وغموض العلاقة مع الحكومة المركزيّة؛ ممّا انعكس سلباً على أداء هذه المجالس.

شارك في الانتخابات 296 حزباً سياسيّاً انتظمت في 50 تحالفاً إلى جانب أكثر من 60 مرشحاً يشاركوا بقوائم منفردة، للتنافس على 275 مقعداً هي مجموع مقاعد مجالس المحافظات العراقيّة. وجرى تخصيص 75 منها، ضمن كوتا للنساء، و10 مقاعد للأقليّات العرقية والدينيّة، وفقاً لبيانات صادرة عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وتعد هذه الانتخابات مرحلة جديدة من عمر وتاريخ مجالس المحافظات التي عليها أن تثبت هذه المرة بأن وجودها ليس حلقة زائدة في جسد النظام السياسيّ وأنها قادرة على تقديم الخدمات للمواطنين.

مشاركة النساء في مجالس المحافظات وفقاً للقانون

أشارت المادّة 15 من قانون مجالس المحافظات ثالثاً/د: يجب أن لا تقلّ نسبة النساء المرشّحات عن (25 %) من عدد أعضاء مجلس المحافظة في كلّ محافظة.

توزّع على النحو المشار إليه في الجدول أدناه:

جدول رقم (١) لعدد مقاعد مجلس النواب

ت	المحافظة	عدد المقاعد	مقاعد كوتا النساء
١	بغداد	٦٩	١٧
٢	نينوى	٣١	٨
٣	البصرة	٢٥	٦
٤	ذي قار	١٩	٥
٥	بابل	١٧	٤
٦	السليمانية	١٨	٥
٧	الانبار	١٥	٤
٨	اربيل	١٥	٤
٩	ديالى	١٤	٤
١٠	كركوك	١٢	٣
١١	صلاح الدين	١٢	٣
١٢	النجف	١٢	٣
١٣	واسط	١١	٣
١٤	الديوانية	١١	٣
١٥	ميسان	١٠	٣
١٦	دهوك	١١	٣
١٧	كربلاء	١١	٣
١٨	المثنى	٧	٢
	المجموع	٣٢٠	٨٣

جدول رقم (٢) لعدد مقاعد مجالس المحافظات

ت	المحافظة	عدد المقاعد	مقاعد كوتا النساء
١	الانبار	١٦	٤
٢	البصرة	٢٢	٦
٣	الديوانية	١٤	٤
٤	المثنى	١٢	٣
٥	النجف	١٥	٤
٦	بابل	١٨	٥
٧	بغداد	٤٩	١٣
٨	ديالى	١٥	٤
٩	ذي قار	١٨	٥
١٠	صلاح الدين	١٥	٤
١١	كربلاء	١٣	٤
١٢	كركوك	١٥	٤
١٣	ميسان	١٣	٤
١٤	نينوى	٢٦	٧
١٥	واسط	١٤	٤
	المجموع	٢٧٥	٧٥

إنّ فرض نسبة تمثيل للنساء في قانون المحافظات جاءت منسجمة مع المادّة (49/رابعاً) من الدستور التي تستهدف تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب وهو ما يجب العمل به في مجلس المحافظات المنتخبة نظراً لوحدة الهدف لتكون هذه المادّة متوافقة مع روح المادّة (14) من الدستور العراقيّ التي دعت إلى المساواة من دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو الدين، كما أن تحديد حصة تمثيل النساء في المجالس المحلّيّة يساهم في تحقيق مشاركة أوسع للمرأة في الإدارة المحلّيّة، ولكن من جانب آخر هناك صعوبات في تحقيق نسبة تمثيل فعّالة وحقيقيّة للنساء في المجالس المحلّيّة بسبب ضعف إقبال العنصر النسويّ على المشاركة في الانتخابات وتعقيد الإجراءات في النظام الانتخابيّ لتحقيق النسبة المذكورة، كما أنّ ذلك يؤدّي إلى فوز بعض العناصر النسويّة التي تفتقر للمؤهلات بدعم من حزبها لغرض ضمان الحصول على الكوتا النسائية بغض النظر عن مؤهلات وامكانيات المرشّحات من النساء، فالعبرة ليست بوجود نسبة تمثيل للنساء لملء المقاعد بقدر ما يكون هذا التمييز محققاً لهدفه وهو ضمان مشاركة واسعة وفعّالة في الإدارة وصنع القرارات المحلّيّة، وإلاّ يغدو هذا التمييز غير مبرر وإخلالا واضحا لمبدأ المساواة.

تحدّيات مشاركة النساء في مجالس المحافظات في العراق

بعد إجراء العديد من المقابلات مع النساء المرشّحات لانتخابات مجالس المحافظات المقرّر إجراؤها سجّلنا التالي:

- ضعف تمكين المرأة على مستوى الحكم المحلّيّ: هناك مؤشّرات كيفيّة لقياس تمكين المرأة للوصول إلى المجالس المحلّيّة مثل مدى وعي المرشّحات بالاحتياجات المحلّيّة، وبالجوانب القانونيّة والتشريعيّة والأطر السياسيّة ومدى تفاعلهنّ مع المجتمع وتبنّي قضاياه، ومدى إلمامهن بالأسلوب الانتخابيّ للمحلّيّات، ومدى توافر المعلومة عن التقسيم الإداريّ للمستويات المحلّيّة، وبالاستناد إلى هذه المعايير هناك ضعف واضح بالوعي السياسيّ والثقافة السياسيّة للنساء المرشّحات في مجالس المحافظات.

- ضعف تجربة النساء السياسيّة في الحكم المحلّيّ: مازالت تجربة النساء في مجالس المحافظات تجربة فقيرة بالقياس إلى تجربتها وحضورها في مجلس النواب، وهذا يعود لعدة أسباب أهمّها أن مجالس المحافظات على المستوى المؤسّساتيّ والوعي الاجتماعيّ والسياسيّ تجاهها غير ناضجة لغاية الآن في العراق؛ إذ لم يشهد العراق في غضون عشرين عاماً من عمر النظام السياسيّ سوى عمليّتين انتخابيّتين.

- التحدّيات الاقتصاديّة: مازالت التحدّيات الاقتصاديّة المتعلّقة بالتمويل المالي للنساء المرشّحات لمجالس المحافظات التحدّي الأهم بالنسبة لهن؛ إذ إنّ دخول العمليّة السياسيّة يحتاج إلى تمويل مالي كبير للقيام بالحملات الانتخابيّة، وعادة ما يمول الحزب حملة المرشّحات إلا أن هذا التمويل يخضعهن لإرادة الحزب ويجعل عمليّة دخول المجالس كنساء مستقلات أمر غاية في الصعوبة.

- تحدّيات الاجتماعيّة: هناك العديد من العوامل الاجتماعيّة التي تؤثّر على مشاركة النساء في انتخابات مجالس المحافظات وأهمّها أنّ عمل هذه المجالس عادة ما يكون عمل خدمي مرتبط بمشاريع لها تماس مباشر مع احتياجات المواطنين، لذلك عادةً ما ينظر إلى عمل مجالس المحافظات بوصفه عملا ذكوريّا غير مناسب للنساء، أو يتحوّل وجود النساء داخل هذه المجالس إلى عمل إداريّ لا يقدم ولا يؤثّر بشيء.

مرتكزات البرنامج الانتخابيّ وأساليب الحملة الانتخابيّة للنساء المرشّحات لمجالس المحافظات:

توظّف المرشّحات أساليب دعاية انتخابيّة متنوعة كمحاولة لكسب ثقة الجماهير، وعن طريق إجراء المقابلات تبين لنا بعض النقاط المشتركة التي تستند اليها المرشّحات في دعايتهن الانتخابيّة:

ـ تعتمد أغلب المرشّحات في انتخابات مجالس المحافظات على عنصر العشيرة التي ينتمون اليها لذلك تكون الزيارات إلى شيوخ العشائر وأعضاء العشيرة كأحد أولويات المرشّحات في دعايتهن الانتخابيّة.

ـ توزيع الكارتات الانتخابيّة ونشر الصور الدعائية وتعليق الإعلانات في الشوارع العامّة إلى جانب صورة رئيس الحزب الذي ينتمون إليه كنوع من كسب الجمهور المؤيد أو التابع للحزب الذي تنتمي إليه.

ـ توزيع السلّات الغذائية على العوائل المتعففة، ونشر صور الأعمال الخيريّة التي يقمن بها بوصفها نوعا من محاولة إيصال صورة باهتمامهم بفئة الفقراء وكسب أصواتهم.

ـ زيارة المناطق السكنية ضمن حدود ترشيحها واعطاء الوعود لسكانها بتقديم الخدمات لهم كإكساء الشوارع واستبدال مولدات الطاقة الكهربائية وتعيين الشباب الخريجين، وغيرها من الوعود؛ لكسب عطف الجمهور واستثمار احتياجاتهم في الدعاية الانتخابيّة.

ـ وهناك أساليب أخرى اعتمدتها بعض المرشّحات مثل شراء البطاقات الانتخابيّة من الناخبين بمبالغ مالية مستغلات فقرهم المادّيّ و جهلهم السياسيّ.

أما من ناحية البرامج الانتخابيّة للمرشحات فقد لوحظ أنها برامج تقليديّة وغارقة في العمومية، وهناك فهم غير واضح لصلاحيّات مجلس المحافظة واختلافه عن أدوار الأمانة العامّة في بغداد والمجالس البلدية ومجلس النواب، فهناك خلط داخل البرامج الانتخابيّة للأدوار التي سيقمن بها بعد الحصول على المقعد. أمّا القضايا التي ترتكز عليها البرامج الانتخابيّة للمرشحات فهي متشابهة إلى حدّ كبير على الرغم من اختلاف المناطق الجغرافيّة والتوجهات السياسيّة للمرشحات كقضايا التعليم والصحة ودعم فئات ذوي الإعاقة ودعم القطاع الخاص وتوفير فرص العمل للشباب.

وتفتقر البرامج الانتخابيّة لخطة عمل واستراتيجيّات واقعية لمعالجة المشاكل بما ينسجم مع الصلاحيّات المخولة لعضو مجلس المحافظة.

التمثيل النسويّ في انتخابات مجالس المحافظات: بين التحدّي البنيويّ والرمزيّة السياسيّة

شكّلت انتخابات مجالس المحافظات التي جرت في العراق في كانون الأول/ديسمبر 2023، محطة سياسيّة كاشفة لتجربة النساء في المجال الانتخابيّ، لا باعتبارها ممارسة ديمقراطيّة دورية فحسب، بل كمرآة تعكس التناقضات العميقة في بنية النظام السياسيّ والاجتماعيّ العراقيّ، ففي بلد يتمتع فيه النظام الانتخابيّ بآلية الكوتا التي تخصص 25 % من المقاعد للنساء، خاضت 1,664 مرشحة السباق الانتخابيّ من أصل أكثر من 6,000 مرشح. وعلى الرغم من هذا الحضور العدديّ اللافت، فإنّ النتائج لم تُترجم إلى حضور نوعي مؤثر؛ إذ فازت 103 مرشحات فقط، بنسبة 23.4 % من أصل 440 مقعدًا؛ أيّ دون الحد الأدنى الذي تكفله الكوتا فعليًا.

التمثيل النسويّ توزّع بشكل غير متوازن بين المحافظات. ففي بغداد، فازت النساء بـ13 مقعدًا من أصل 52، ما يعادل 25 %، وهي أعلى نسبة تمثيل نسوي مقارنة بالمحافظات الأخرى. في المقابل، جاءت نسب التمثيل أقل في محافظة مثل المثنى، حيث حصلت النساء على ثلاثة مقاعد.

على الرغم من هذا التمثيل العدديّ أظهرت التجربة الانتخابيّة أنّ حضور النساء في المجالس مايزال يرزح تحت وطأة القيود البنيويّة والسياسيّة. فالكوتا، وإن كانت توفّر آلية قانونية للتمثيل، فإنها تُطبق بطريقة تجعل النساء مقيدات بترتيب فني في القوائم الانتخابيّة؛ إذ تُمنح المقاعد النسويّة للمرشحة الأعلى أصواتًا بعد كلّ ثلاثة رجال فائزين؛ ممّا يحصر فرص النساء في القوائم الكبيرة ويقصي فعليًا المستقلات أو من تنتمين إلى كتل صغيرة. وهذه المعضلة لا تعكس فقط إشكاليّة في قانون الانتخابات، بل تشير إلى أعمق من ذلك، إلى طبيعة التواطؤ بين البنية السياسيّة الذكوريّة وهيمنة الولاءات الحزبيّة والطائفيّة، التي تحوّل المرأة من فاعلة سياسيّة محتملة إلى مجرّد رقم يستثمر انتخابيًا دون منحها سلطة التأثير.

الحملات الانتخابيّة التي خاضتها النساء كشفت أيضًا عن اختلال في بيئة التنافس السياسيّ، من حيث تعرض المرشّحات لخطاب كراهية وتشويه ممنهج، سواء عبر المنصات الإعلاميّة أو في الخطاب المجتمعي العام، ممّا شكل شكلًا من العنف السياسيّ غير المرئي. هذا العنف، وإن لم يُجرم صراحة في النصوص القانونيّة، إلا أنه مارس تأثيرًا رادعًا، دفع العديد من الكفاءات النسويّة إلى الانسحاب أو الصمت السياسيّ، خشية الطعن في السُمعة أو التعرض للابتزاز المعنوي.

وفي قراءة لما تحقق، يمكن القول إن فوز 76 مرشحة من بينهن 17 مرشحة فازت دون الحاجة إلى الكوتا يمثّل تجربة يمكن البناء عليها لمستقبل تمثيلي أفضل في المجالس المحلّيّة إلا أنه في ذات الوقت لا يمثّل اختراقًا نوعيًا بقدر ما يُعيد إنتاج نفس أنماط التمثيل الرمزيّ. القلة القليلة منهن فقط استطعن إثبات حضورهن عبر خطاب مستقل، أو مبادرات محلية ملموسة، بينما انضمت الغالبية إلى منطق الاصطفاف السياسيّ التقليديّ، ممّا حدّ من إمكانيات الدفاع عن قضايا النساء أو التأثير في السياسات العامّة للمجالس المحلّيّة. بذلك، بقيت المرأة داخل هذه المجالس في موقع الممثلة الصامتة، أو المتماهية مع الخطاب الذكوريّ السائد داخل أحزابها.

إنّ تجربة النساء في انتخابات مجالس المحافظات، برغم ما تحمله من مكاسب نسبية، تضعنا أمام أسئلة جوهرية تتعلّق بحدود التمثيل السياسيّ في العراق: هل يكفي الحضور العدديّ لضمان تأثير فعليّ؟ وهل يمكن للنساء اختراق البنية السياسيّة دون مشروع نسوي عابر للأحزاب؟ إنّ الإجابة تفرض إعادة النظر في آليات تمكين النساء، لتتجاوز منطق الكوتا، وتؤسس لتحالفات نسويّة سياسيّة، مستقلة ومتماسكة، قادرة على فرض أجندتها في الحيز العام، والدفاع عن قضايا النساء بوصفها حقًا ديمقراطيًا يرتبط بجوهر العدالة الاجتماعيّة لا بوصفها مسألة فئويّة.

انطلاقاً ممّا سبق يمكن الإشارة إلى عدد من الإجراءات والسياسات التي يمكن اتخاذها من مختلف الجهات للعمل على تمكين النساء في الانتخابات من خلال عمل كلّ من:

_منظّمات المجتمع المدنيّ: تكثيف البرامج التي تقوم بها منظّمات المجتمع المدنيّ لتمكين النساء المهتمات بالشأن السياسيّ وتمكين المرشّحات في انتخابات مجالس المحافظات لتطوير معارفهن وثقافتهن السياسيّة والادوار والصلاحيّات لكل جهة أو مؤسّسة سياسيّة.

_ الأحزاب السياسيّة: على الأحزاب السياسيّة أن تأخذ بدورها في تدريب كوادرها الحزبيّة وتثقيفهم حول الآليات والقوانين والمواد الدستوريّة التي عليهم التعامل معها وتكثيف التدريب بالنسبة للنساء المرشّحات عن الحزب واختيار النساء المؤهلات لدور عضو في مجالس المحافظات.

_ رفع نسبة تمثيل النساء في مجالس المحافظات؛ لأنّ النساء تمثّل فئة واسعة من المجتمع، وهي الأقدر على تحديد متطلبات هذه الفئة، على أنّ رفع نسبة تمثيل النساء ممكن أن يساهم في اختيار الأكثر كفاءة وقدرة على العمل، ويرتفع تأثير النساء وحضورهنّ في مجالس المحافظات.

المبحث الثالث

النساء في الأحزاب الناشئة: ماذا تَغَيّر؟

انعكست آثار عقود طويلة من الحروب والنزاعات الداخليّة على طبيعة الحياة السياسيّة والاجتماعيّة في العراق، وبعد مرور ثلاثين عاماً على عمليّة التحوّل الديمقراطيّ، مايزال العراق يندرج ضمن الأنظمة الديمقراطيّة الهجينة، أو السلطويّة جزئياً وفقاً لمؤشّر الديمقراطيّة العالميّ، ممّا يدلّ على ركود النظام وجموده نحو التحوّل الديمقراطيّ الحقيقيّ، وهذا الركود ينعكس في أداء النظام السياسيّ وقدرته على تقديم الخدمات ومنح وحماية الحرّيّات بكافة أشكالها ومنها السياسيّة، إلا أن الطبيعة الايديولوجية لأحزاب الإسلام السياسيّ وسياساتها القائمة على تحقيق المنافع الخاصة، دفعت نحو متغيرات كبيرة كان آخرها دخول (داعش) في غرب وشمال العراق وتلتها احتجاجات واسعة في وسط وجنوب العراق 2019.

شاركت النساء بطريقة غير مسبوقة في هذه الاحتجاجات بعد أن كانت أكثر الأطراف تضرّراً من السياسات المتعاقبة في العراق التي أنتجت الحروب والبطالة وسوء الخدمات مع غياب التمثيل النسويّ لقضايا النساء داخل النظام السياسيّ؛ لذلك كان لدى النساء رغبة جامحة بالتغيير وأصبحت جزءًا أساسياً منه، ويمكن القول أنه ما بعد 2019 تمثّل المرحلة الثانية من مراحل التحوّل الديمقراطيّ في العراق التي شهدت تأسيس أحزاب جديدة معارضة ذات توجهات فكريّة مدنيّة انضمت اليها النساء بعد المشاركة في الحراك الاحتجاجيّ.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أوضاع النساء داخل الأحزاب الناشئة، هل هناك مشاركة فاعلة للنساء داخل هذه الأحزاب وهل لها دور في اتخاذ القرارات وهل يتم اشراك النساء في الاجتماعات المهمة وهل يؤخذ برأيها في وضع السياسات الحزبيّة؟

وكذلك تسعى هذه الدراسة إلى معرفة المنهجيات الفكريّة للأحزاب الناشئة، وهل هي متبنيّات حقيقيّة مطبقة داخل بنية الأحزاب، وكيف تتعاطى قيادات الأحزاب الناشئة والأعضاء مع النساء داخل الحزب، وبماذا يختلف وجود النساء في الأحزاب الناشئة عن وجودها في الأحزاب التقليديّة؟

وقد عمدنا في هذه الدراسة إلى إجراء المقابلات مع نساء قياديات في داخل الأحزاب الناشئة، كذلك مقابلات مع ناشطات من الحراك الاحتجاجي، وقمنا بترميز أسماء النساء وحذف أسماء الأحزاب الناشئة، لكيلا تفهم الورقة على إنها استهداف لحزب دون اخر، ولقناعتنا بحداثة التجربة السياسيّة

للأحزاب الناشئة، لذلك فإن هدف هذه الورقة هو تسليط الضوء على أوضاع النساء داخل الأحزاب الناشئة وتقديم توصيات قد تساعد الأحزاب الناشئة على تحسن واقع النساء السياسيّ داخل الحزب.

أولا: لنساء والاحتجاج: فاعل اجتماعيّ غير متوقع

بزغت شمس الاحتجاج في حدثٍ غير مسبوق من تاريخ العراق السياسيّ، حركته القوى الثورية لدى جيل لم يتوقع منه أن يكون قادراً على تحريك جندي في رقعة الشطرنج، إلا أنه أثبت بأنه قادرٌ على اسقاط الملك!.

هذه الاحتجاجات لم تكن منفصلة عن الواقع أو لحظة فارقة خارج الزمن العراقيّ، بل هي انعكاس طبيعيّ لما كان يشعر به الشباب من غضب حيال هذه المنظومة التي لم تقدّم لهم سوى البطالة وسوء الخدمات، وهو جيل منفتح على العالم يخضع حياته للمقارنة مع حياة غيرهم من شعوب العالم.

بدأت مشاركة النساء الاحتجاجية في تشرين تتضح معالمها ما بعد 2019-10-25، وقد كان «الغضب» هو المشترك والدافع الأهم الذي عبرت عنه النساء أثناء المقابلات للمشاركة في الاحتجاجات؛ إذ إنّ الاستعمال المفرط للقوّة من قبل السلطة وقتل المحتجين الشباب في الأول من تشرين2019 ولد شعور بالغضب والمسؤولية في المشاركة، والملفت للنظر في هذه الاحتجاجات أنه كلما أشتد مستوى القمع اشتد معه حضور النساء في سابقة لم يشهدها العراق في تاريخه السياسيّ.

شاركت النساء في الاحتجاجات السابقة التي حدثت في العراق ما بعد 2003 ولكنها كانت مشاركة محدودة ونخبوية، تقتصر على مجموعة من النساء المنتميات إلى منظّمات المجتمع المدنيّ، وقد كانت مشكلة تلك الاحتجاجات أنها مدفوعة من جهة معينة سواء كانت منظّمات مجتمع مدنيّ أو جهات سياسيّة أو دينيّة، لتأخذ دور المحرك الشعبيّ؛ لذلك كانت المطالب متغيرة بتغير المحرّك الشعبيّ للاحتجاج، وهذه الأدوار التي أخذتها الجهات السياسيّة والدينيّة في الاحتجاجات السابقة كان يؤثّر في عدم رغبة النساء في أن تكون جزءً من هذه الحركات لأنها لا تعبر عنها.

إنّ مشاركة النساء في الاحتجاجات بهذه الفاعليّة لم يكن أمراً معتاداً في المجتمع العراقيّ، فالمرأة لم تخرج إلى الفضاء الاحتجاجي بدافع من رجال العائلة، كما كان هو الحال أثناء مشاركة النساء الانتخابيّة مثلاً، وليس تبنياً لقيمهم ومفاهيمهم الايديولوجية، ولا نتيجةً لحملات التوعية التي أطلقتها المنظّمات النسويّة، وإنّما اندفعن من تلقاء أنفسهن واتخذن قرار الاحتجاج[65]، وكما هو معروف أن المجتمع

65- أسماء جميل: الاحتجاجات التشرينية من منظور النساء، بحث منشور ضمن كتاب (السلوك الاحتجاجي في العراق: الديناميات الفردية والجماعية) ، دراسات فكريّة، جامعة الكوفة 2020.

العراقيّ ذو ثقافة تعتمد النظام الأبويّ «البطريركي» الذي لا يولي أهمّيّة لدور النساء في الشأن العام، إلا أن انطباق أهداف الاحتجاجات وتحولها إلى ما يشبه الأيديولوجيا التغييرية مع أهداف أرباب الأسر والذكور في العوائل العراقيّة، جعل من حضور النساء في الاحتجاجات أكثر مقبولية من قبل الرجال[66]. وكان لهذه المشاركة دور مهم في كسر الصور النمطيّة لأدوار النساء ومساحتها في المحيط العام، فقد قامت النساء بأدوار غير تقليديّة كالوقوف على الساتر في الصفوف الأمامية لمواجهة أحزاب السلطة والتصدر في قيادة المسيرات الاحتجاجية ورفع الشعارات، وقد كان لهذه المشاركة دور أساسي في استمرار أمد الاحتجاج، خصوصاً طلبة المدارس والجامعات ما سمي بـ(ثورة القمصان البيضاء) و (النهر الأبيض) التي كانت تملأ الساحات صباح كلّ يوم لإيصال رسالة تؤكد سلمية الاحتجاج واتساع قاعدته الاجتماعيّة.

وتنوع الحضور النسويّ بين النساء النشاطات والفاعلات في المجتمع المدنيّ وطالبات الجامعة والمدرسة وكذلك النساء ربات المنازل في لحظة وعي ارتبطت بلحظة حماسة واندفاع ومسؤولية تجاه قضيّة وطن،ومن بين الحضور النسائي كانت النساء الكبيرات في السن حاضرات ضمن تبريرين أساسيين: الأول مراقبة أولادهن الشباب المتحمسين للبقاء في ساحات المواجهة أو الاعتصام، والثاني ما ارتبط في أذهانهن بفعل كثافة الرموز الدينيّة؛ مثل (حضور المواكب الحسينية في الساحات، شعار الإصلاح الذي أحال إلى مقولة معروفة بهذا الشأن للإمام الحسين بن علي، ودعم المرجعية الدينيّة ...)؛ ليكون دعم المتظاهرين مساويا لدعم الزائرين للمراقد المقدسة؛ وبذلك كان حضور النساء بدافع الرغبة بالبذل والعطاء في تقديم الخدمة ابتغاء الأجر المعنوي[67].

لم يكن هذا الحضور النسويّ منفصلاً عن الجو الاحتجاجي العام؛ إذ لم تطالب النساء بمطالب فئوية، بل كان هناك شعور مشترك لدى الجميع نساءً ورجالاً بأن مطالبهم تندرج ضمن المطلب العام الذي رفعته الحركة الاحتجاجية وهو (نريد وطن)، تقول (ب.م، ناشطة في الحراك الاحتجاجي): «إنّ مشاركة النساء في الاحتجاجات كان له دلالة مهمة، وهي أنّها شريك أساسي في هذا الوطن، فعندما رفع شعار «نريد وطن» في الاحتجاجات شاركنا كنساء، لأنّ الوطن ليس حكراً على الرجال، وليس على الرجال فقط المطالبة بالوطن فالوطن للجميع».

66- علي طاهر الحمود: ذاكرة الألم- تشرين ، العدالة، إنهاء الافلات من العقاب، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد،2022.

67- الاحتجاجات التشرينية في العراق احتضار القديم واستعصاء الجديد، مجموعة باحثين، علي طاهر الحمود: الاحتجاجات العراقيّة 2019 : م نظرة سوسيولوجية في ما حدث ومآلاته الممكنة، الجمعيّة العراقيّة لعلم النفس السياسيّ، 2020.

أمّا المسيرات النسويّة التي حدثت في مرحلة لاحقة من الاحتجاج، فما هي سوى تحدٍّ لبعض جماعات الإسلام السياسيّ الذين حاولوا تشويه صورة الحضور الاحتجاجيّ النسويّ بالنشر عن عدم جواز مشاركة النساء في الاحتجاجات وحرمة الاختلاط بالرجال، فظهرت المسيرات النسويّة مثل (بناتك يا وطن) و (صوتج ثورة) وارتفعت الشعارات النسويّة (منو كال صوتج عورة صوتج مفتاح لكل ثورة) و (هايه بناتك يا وطن هايه ضحت بدمها ورفعت الراية).. وغيرها، ولكن هناك وجهة نظر أخرى ترى بأن بداية انقسام الاحتجاجات هي ظهور هذه المسيرات الفئوية، فلم يكن هناك حاجة للنساء لإثبات وجودهن لأنهن بالفعل قمن بذلك.

ثانياً: الاحتجاجات والمشاركة السياسيّة للنساء

مشاركة النساء في الحركة الاحتجاجيّة فسحت لهنّ المجال للاطلاع على الواقع السياسيّ عن قرب ومعرفة خباياه، فقد كانت النساء تحضر الجلسات النقاشية التي نظمت في داخل ساحات الاحتجاج، وهذه المشاركة حفزت النساء للسؤال ماذا نريد من هذه المشاركة؟ ماذا سنفعل بعد الاحتجاج؟ ما دورنا بوصفنا نساء في المرحلة القادمة؟

أوصلت مشاركة النساء في الحركة الاحتجاجية رسائل اجتماعيّة مهمة؛ وهي أن النساء قادرات على المشاركة في الشأن العام وهي تمتلك وجهات نظر ورأي حيال النظام السياسيّ، وليست ببعيدة عن هذا الفضاء الذي كان يعتقد بأنه مخصص للرجال، كذلك ارتفع مستوى الرغبة بالمشاركة السياسيّة لدى النساء ما بعد الاحتجاجات، فقد غيرت الاحتجاجات من وجهة نظر النساء تجاه قدرتهن على المشاركة في العمليّة السياسيّة، وكان الاحتجاجات نقطة تحول بالنسبة للكثير من النساء، تقول (ز.ع، مرشحة سابقة عن أحد الأحزاب الناشئة): «ما قبل تشرين لم يكن لدي أيّ اهتمام سياسيّ حتى على مستوى التصويت في الانتخابات، فقد كان يوم الانتخاب يمر كأي يوم آخر، لكن في تشرين وصلن إلى قناعة أنّ هذه المنظومة يجب أن تتغير وأنّ التغيير لا يمكن أن يحدث عبر التضحية ب 800 شهيد في كلّ احتجاج في سبيل التغيير، لذلك قررت دخول العمل السياسيّ».

كان لاحتجاجات تشرين دور مهم في زيادة اهتمام النساء بالمشاركة السياسيّة والدليل أن الانتخابات التي تلت الاحتجاج 2021، ارتفع فيها عدد النساء عن مقعد الكوتا إلى 95 امرأة داخل مجلس النواب، تقول (و.ن، ناشطة في الحراك الاحتجاجي): «كنا في تشرين محتجين، لم نكن سياسيّين كنا نشتم السياسيّين، ولا نريد أن ندخل معتركهم، لكننا كنا نمارس السياسيّة من حيث لا ندري، فقد مارسنا ضغط جماهيري كبير، غيرنا قانون الانتخابات وأسقطنا الحكومة، تشرين علمتنا السياسة».

ثالثاً: الأحزاب الناشئة: فاعل جديد في المشهد السياسيّ

بدأ العراق مرحلة جديدة من حياة نظامه السياسيّ بظهور قادة سياسيّون جدد، يقفون على طرفي نقيض من جميع الأحزاب التي مسكت زمام السلطة منذ 2003 ولغاية الآن، ووفقاً لبيانات دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسيّة في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فإن عدد الأحزاب السياسيّة المجازة (261) بالإضافة إلى وجود (55) حزب قيد التأسيس و(122) كيان أبدى رغبته في تأسيس حزب وتشير البيانات إلى أن75 % تصنف منها على أنّها أحزاب ناشئة و10 % أحزاب كبيرة (قديمة – تقليديّة)[68]. ولابدّ من الإشارة هنا إلى أنّه ليس كلّ حزب ناشئ يعني أنه حزب يمثّل الاتجاه المدنيّ أو الخط التشريني، بل إنّ الكثير من هذه الأحزاب هي مدعومة من الأحزاب التقليديّة القديمة لتظهر بشكل يتناسب مع ظروف المرحلة التي فرضتها احتجاجات تشرين.

يمثّل ظهور الأحزاب الناشئة المعارضة للنظام السياسيّ حالة صحية لترسيخ الممارسات الديموقراطية، تقول (ل.خ، ناشطة في الحراك الاحتجاجي): «العالم ينظر إلى العراق على أنه بلد ديمقراطيّ والتغيير لا يتم إلا عبر صناديق الاقتراع؛ لذلك فإن وجود الأحزاب الناشئة ضروريّ لمنافسة أحزاب الإسلام السياسيّ واحداث التغيير».

وما يميز هذه الأحزاب أنّها تختلف عن الأحزاب التقليديّة في جوانب جوهريّة، فالمدنيّة والعلمانيّة هي السمة البارزة للقادة الجدد، والإيمان ببناء هوية وطنيّة جامعة هو الهدف أو الشعار الذي يلتفون حوله، لهذا عملوا على تأسيس أحزاب تقوم على مبدأ «المواطنة» بدلاً من الطائفة أو القوميّة وكذلك الجنس، فكما هو معروف إنّ نظام ما بعد عام 2003 هو نظام طائفيّ- جندريّ بمعنى أنّ نظام المحاصصة لم يعتمد فقط على الاختلاف الاثني والدينيّ والطائفي، ولكنه يعتمد أيضاً على التفرقة على أساس الجنس، كما تعمل سياسات الهوية على المعايير التمييزيّة في العلاقات بين الجنسين والتي فاقمت حالة التفتّت الاجتماعيّ والاقتصاديّ والسياسيّ منذ العام 2003، بالإضافة إلى طبيعة النخب السياسيّة التي وصلت إلى سدّة الحكم، خلقت معاً أشكالاً متطرّفة من السيطرة الاجتماعيّة والتيّارات الرجعية الذي انتج نظاماً جندريّاً بامتياز[69].

68- تقرير دائرة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسيّة في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، 2022.

69- زهراء علي: عراقيات وثائرات، السفير العربي، 2020. عبر الرابط: https://assafirarabi.com/ar/29559/2020/03/08/%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D9%91%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AB%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%A7%D8%AA/

وفي جانب آخر تختلف الأحزاب السياسيّة الناشئة في قاعدتها الجماهيرية، فقاعدة الأحزاب التقليديّة هي قاعدة أيديولوجية مستفيدة من وجود هذه الأحزاب، لأنها حصلت على مكتسبات نتيجة دعمها لأحزاب الإسلام السياسيّ، على عكس القاعدة الجماهيرية للأحزاب الناشئة فهي قاعدة تؤمن بالفكر المدنيّ العلمانيّ ليس لديها مصالح مع الأحزاب سوى رغبتها بالتغيير و ايجاد من يمثّل توجهاتها الفكريّة سياسيّاً.

وعلى الرغم من أهمّيّة هذه الاختلافات التي تميز الأحزاب الناشئة عن الأحزاب التقليديّة فإنّها تواجه العديد من الإشكاليّات:

- تعاني الأحزاب الناشئة بسبب حداثة تجربتها السياسيّة من ضعف بنيتها التنظيميّة الحزبيّة، فحتى هذه اللحظة ما زالت هوية العديد من الأحزاب الناشئة وبرامجها السياسيّة غير واضحة المعالم وبعضها برامج متشعبة وغير واقعية، (و.ر، عضو أمانة عامة في أحد الأحزاب الناشئة): «إنّ إخفاق الأحزاب الناشئة هو بتشتتهم بسبب غياب الرؤية الموحدة والسعي نحو الظهور بمظهر القائد وعدم مشاركة أغلب الأحزاب الناشئة في الانتخابات شتت أصوات جمهورها باتجاه أحزاب أخرى لا ينتمون اليها فكرياً».
- هيكلية صنع واتخاذ القرارات ورسم سياسات الحزب لا تتخذ بشكل جماعي وتشاوري وإنّما في العديد من الأحزاب الناشئة تكون خاضعة لمزاجية الأمين العام للحزب ورغبته، (ز.غ، عضو سابق في أحد الأحزاب الناشئة): «اتخاذ أحد القرارات المهمّة من قبل النواب الذين صعدوا عن الحزب كان قرارا منفردا من قبل الأمين العام للحزب من دون الرجوع إلى الأمانة العامّة، وهو خطأ كلف الحزب كثيراً).

والملفت للنظر أنّ قرارات أبرز الأحزاب الناشئة هي قرارات مركزيّة إلى حدّ كبير على الرغم من حرّيّة الرأي المتوفّرة للأعضاء في التعبير عن آرائهم، ولكن هذه الحرّيّة في العادة تصطدم في توجهات متعارضة واحدة منها يمثّل رأي الأمين العام والمقربين منه، الأمر الذي انعكس على استقرار الأحزاب الناشئة، لذلك شهدت الكثير من الانشقاقات أو التكتلات داخل الحزب الواحد. تقول (هـ.خ، حاصلة على منصب قيادي في أحد الأحزاب الناشئة): «إنّ قرارا خطيرا مثل قرار المقاطعة الانتخابيّة لبعض الأحزاب الناشئة اتخذ بشكل منفرد من قبل الأمين العام من دون العودة إلى رأي الأمانة العامّة، على الرغم من أن مكاتب الأعضاء في المحافظات كانت مهيأة للانتخابات».

- تعاني العديد من الأحزاب الناشئة من عدم نضوج برامجها السياسيّة وعدم وضوح أيديولوجياتها الاجتماعيّة والاقتصاديّة تقول (م.ج، حاصلة على منصب قيادي سابقاً في أحد الأحزاب الناشئة): «إنّ واحدة من المآخذ على الأحزاب الناشئة هي تبنيها لقضايا محدّدة مثل دم الشهداء وتمثيلها للحركة الاحتجاجية ونسيان قاعدة اجتماعيّة لم تشارك في احتجاجات تشرين ولكنها تبحث عن بديل يمثّلها عن الأحزاب التقليديّة و كذلك مفهوم الوطن كهوية عائمة غير واضحة المعالم ، وإنّ مشكلة الأحزاب الناشئة التي شاركت في الانتخابات وكذلك المستقلين الذين كانوا ضمن الحركة الاحتجاجية ما يزالون يتحدثون بمنطق الاحتجاج لا السياسة وما زالت برامجهم السياسيّة والاقتصاديّة غير محدّدة».
- تعاني الأحزاب الناشئة ضعف التمويل، خاصةً الأحزاب التي مثلت الخط الاحتجاجي في مرحلة 2020؛ إذ اعتمد الكثير منها على الموارد الذاتية واشتراكات الأعضاء وتبرع أنصار الحزب، ولكن في الواقع تحتاج هذه الأحزاب إلى التمويل لتواجه انتخابياً الأحزاب التقليديّة التي تمتلك المال والسلاح ووسائل الإعلام وأيضاً قاعدة جماهيرية مستفيدة من وجودها وترتبط معها بمصالح اقتصاديّة أو رؤى ايديولوجية.

وقد أثرت مسألة التمويل على الأحزاب الناشئة في اتجاهين، الأول بعض الأحزاب الناشئة استمرت في عملها من دون تمويل وتمول نفسها ذاتياً، ولكنها بقيت أحزاب ضعيفة غير قادرة على المواجهة، وبعضها كوّنت تحالفات وعلاقات خاصة مع جهات سياسيّة وحزبية وحصلت على تمويل وهو ما أخضعها للكثير من النقاشات بين من يرى أن السياسة فن الممكن ومن يرى أن هذا تنازل عن المبدأ والقضيّة الذي تأسست من أجلها هذه الأحزاب، وكذلك عرضها للاتهامات بأن بعض قادة الأحزاب والأعضاء المقربين قد تطوّرت أوضاعهم المادّيّة سريعاً على حساب باقي الأعضاء الذين حافظوا على مصادر أموالهم، فنشبت خلافات وانشقاقات كبيرة داخلها.

رابعاً: مشاركة النساء في الأحزاب الناشئة: لماذا هذه الأحزاب؟

لأنّ الأحزاب السياسيّة الناشئة قد أُسِّسَت ما بعد الحركة الاحتجاجية 2019 فإنّها بالنتيجة مثّلت الخطى والبنى الفكريّة لهذه الحركة التي مثلت فيها النساء محوراً جوهرياً، لذلك عملت هذه الأحزاب على استقطاب النساء الفاعلات في النشاط السياسيّ الاحتجاجيّ داخل المنظومات الحزبيّة الجديدة، تقول (ت. ع، عضو أمانة عامة في أحد الأحزاب الناشئة): «ما بعد 2003 ولغاية الآن لم نشهد تمثيل سياسيّ نسويّ حقيقيّ في الحكومة؛ لذلك كان وجود الأحزاب الناشئة الجديدة فرصة لدخول النساء العمل السياسيّ».

تعتقد النساء الأعضاء في الأحزاب الناشئة أو ممن خاضت تجربة الدخول في الأحزاب الناشئة لمرحلة معينة أن مرحلة ما قبل الاحتجاج لم ينتج عنها أيّ تشكيل سياسيّ يعبر عن طموح ومبادئ النساء السياسيّة، لذلك كانت النساء المهتمات بالشأن السياسيّ بانتظار الفرصة المناسبة والتشكيل الحزبيّ الذي يعبر عن مبادئهن وأفكارهن لخوض غمار العمل السياسيّ، وقد مثلت الأحزاب الناشئة بالنسبة لهن هذا البديل عن الأحزاب التقليديّة التي تمثّل الإسلام السياسيّ، وعلى الرغم من العروض التي قدمتها الأحزاب التقليديّة للنساء الناشطات في الحركة الاحتجاجية للانضمام إليها في تنظيمات تدعي الاستقلال أو المدنيّة، فإنّهنّ رفضن الانضمام بسبب تجربة النساء السابقة التي لم تكن سوى واجهة للأحزاب ووجود شكلي، من دون أن يكون لهن دور مؤثر في صنع واتخاذ القرارات داخل الأحزاب.

كان دخول النساء الناشطات في الحراك السياسيّ إلى الأحزاب السياسيّة الناشئة بمثابة استكمال لمسيرة الاحتجاج والتغيير، خاصة أنّ الأحزاب الناشئة تشكلت من أشخاص معروفين للنساء من داخل الحراك الاحتجاجيّ، وهذا كان عاملا مطمئنا بالنسبة لهن في بادئ الأمر، إلا انتقال النساء من مرحلة الاحتجاج إلى مرحلة العمل السياسيّ لم يكن بالأمر الهين.

منحت الأحزاب الناشئة للنساء مساحةً الدخول ضمن هيكل الحزب كأعضاء في الأمانة العامّة وفي المكاتب السياسيّة للحزب والمكاتب الثقافيّة، كما دفعت بعض الأحزاب الناشئة بالنساء للحصول على مناصب قيادية مهمة مثل منصب نائب الأمين العام والمتحدث باسم الحزب، وكذلك عملت بعض الأحزاب الناشئة على تأسيس مكاتب نسويّة.

تحدّيات العمل السياسيّ التي واجهتها النساء داخل الأحزاب الناشئة:

- تعاني النساء في العمل السياسيّ من ضعف الخبرة والمعرفة السياسيّة بالقياس إلى الرجال، وخصوصاً أن عالم السياسة ملئ بالمتاهات والدهاليز، وهي رحلةٌ جديدةٌ على النساء في الأحزاب الناشئة.

- واجهت النساء صعوبات جمّة في دخول العمل السياسيّ عبر الأحزاب الناشئة، والأمر لا يتعلّق بالأحزاب الناشئة بقدر تعلقه في بادئ الأمر بالظروف الأمنيّة غير المستقرة و والسلاح المنفلت الذي يهدد كلّ من يرتبط أسمه بتشرين، ممّا يجعل الأمر مضاعف بالنسبة للنساء.

- العادات الاجتماعيّة التي تمثّلها العائلة تدفعها إلى الرفض أو التخوف من دخول نسائها عالم السياسة، فهو عالم محفوف بالمخاطر، أمّا العادات والتقاليد المجتمعيّة فإن النساء تمثّل شرف

العائلة والعشيرة، وأيّ مساس قد تتعرّض له يهدد سمعة هذه المنظومة الاجتماعيّة؛ لذلك يمثّل دخول العمل السياسيّ تحد كبير لمنظومتين كبيرتين في المجتمع العراقيّ هي الاجتماعيّة والسياسيّة، فالنساء اللواتي استطعن التحدّي والدخول في العمل السياسيّ والانضمام إلى الأحزاب الناشئة واجهن خطر الدخول كمرشحات عن أحزاب جديدة مناهضة للأحزاب التقليديّة في ظلّ الأوضاع الأمنيّة غير المستقرّة؛ لذلك كان لدى النساء المرشّحات خوف من الإعلان عن أنفسهن وتنظيم الدعايات والمؤتمرات الانتخابيّة.

- مسألة التمويل للحملة الانتخابيّة كانت تمويلا ذاتيّا في أغلب الأحزاب الناشئة؛ ممّا أثقل كاهل المرشّحات، وكما هو معروف أن المصادر الاقتصاديّة للنساء هي أكثر محدوديّة قياساً بالرجال.

خامساً: النساء داخل الأحزاب الناشئة: هل قدمت بديلاً حقيقيّاً للنساء؟

ابتداءً لابدّ من الإشارة إلى أنّ الأحزاب الناشئة ليست كتلة واحدة متجانسة من حيث الأفكار والمبادئ والتوجهات على الرغم من أنّها تشترك في هم وهدف واحد وهو (الوطن)، إلّا أنّ الطريق للوصول إلى هذا الهدف يختلف من حزب إلى آخر، ولكن النهج الجديد الذي تحمله الأحزاب الناشئة هو ما دفع بالنساء إلى الانضمام إلى عضويتها، فقد كانت النساء المهتمات بالشأن السياسيّ بانتظار التنظيم السياسيّ الذي يعبّر عن المبادئ والأفكار التي يؤمنن بها كالعلمانيّة والمساواة بين الجنسين، وهي اللحظة الأولى التي يشهد فيها النظام السياسيّ تأسيس أحزاب من خارج جسد المنظومة السياسيّة، لمنافسة أحزاب مترسخة وممتدة الجذور في الدولة العراقيّة، تمتلك المال والسلطة والسلاح، وعلى الرغم من أنّ مسار التغيير السياسيّ مسار بطيء، فإنّه البذرة الأولى التي ستغير من الخارطة السياسيّة المستقبلية، وهو ما حدث فعلاً في حصول حزب امتداد على تسعة مقاعد وصعود عدد من المستقلين.

أوضاع النساء داخل الأحزاب الناشئة: من حيث المشاركة في صنع القرار

وعلى السياق نفسه لا تتشابه الأحزاب الناشئة في تعاملها مع النساء، فقد عبرت بعض النساء في المقابلات عن أن الأحزاب الناشئة منحت النساء مكانة مهمة، بل إنّها لم تميز بين صوت المرأة وصوت الرجل داخل الحزب فالجميع أعضاء لهم حقّ التصويت على القرارات أو رفضها؛ إذ تقول (ز. غ، عضو سابق في أحد الأحزاب الناشئة وحاصلة على منصب قيادي): «المرأة هي مساوية للرجل داخل الحزب وكنت أشعر بأن صوتي مسموع فقد منحني الحزب منصب مهم داخل الحزب». وأيدت هذا الرأي (هـ.خ مرشحة سابقة وعضو في أحد الأحزاب الناشئة):

«إنّ الحزب منح للنساء حضورهن، والاستقالات التي قدمتها بعضهن من الحزب لم تكن بسبب التهميش، بل على العكس تماماً؛ لأنّ النساء لهن آراء ووجهات نظر تجاه سياسة الحزب و سياقات العمل ومنهجيته مثلها مثل الرجل، وهو إن دل على شيء فيدل على تغيير وضع النساء السياسيّ في العراق التي لها رؤية وفكر وقضيّة تدافع عنها و تتخذ حيالها موقف وليست مجرّد تابع للحزب».

وتقول (و.ع، حاصلة على منصب قيادي في أحد الأحزاب الناشئة): «إنّ الأحزاب الناشئة داعمة ومشجعة لوجود النساء ومشاركتها السياسيّة، فمنذ بداية دخولي الحزب حصلت على منصب مهم وبعد ذلك حصلت على رئاسة أحد المكاتب للحزب، وكنساء لنا آرائنا وتأثيرنا القوي في الأمانة العامّة للحزب».

بينما الجزء الآخر منهن أشرن إلى أن الأحزاب الناشئة لم تختلف في تعاطيها مع النساء عن سلوك الأحزاب التقليديّة، فإنّ بعض النساء اللواتي حصلن على مواقع قيادية داخل الأحزاب الناشئة ذكرن بأن قرارات الأحزاب تتخذ بشكل انفرادي من دون مشاركتهن حتى لو كانت في منصب قيادي، وأنّ كلّ الاجتماعات المهمة مع القادة السياسيّين تعقد من دون اشراك النساء فيها، فلا زالت العقلية الاجتماعيّة «القبلية» تسيطر على بعض قادة الأحزاب الناشئة، وعلى الرغم من تقبل هذه الأحزاب لسماع الآراء، فإنّ اتخاذ القرارات ورسم سياسات الأحزاب تتخذ بعيداً عن مشاركة النساء. تقول (هـ.خ، عضو أمانة عامة ولديها منصب قيادي داخل الحزب): «ما زال هناك عدم إيمان بقدرات النساء داخل الحزب، أنا لدي منصب قيادي ولكني لم أشرك في أيّ اجتماع أو صناعة القرار التي يتفرد فيها الأمين العام للحزب».

تقول (م.ج، عضو سابق في أحد الأحزاب الناشئة): «في بداية دخولي إلى الحزب كنت عضو أمانة عامة وعضو مكتب السياسيّ، ولكن لم يتم اشراكي في اجتماعات المكتب السياسيّ، خصوصاً الاجتماعات التي تناقش قضايا سياسيّة حساسة أو في اللقاءات المهمة مع صناع القرار، حتى هذه اللحظة لم نشعر كنساء بأن الأحزاب الناشئة تثق برأي وصوت النساء داخل الحزب».

أوضاع النساء في الأحزاب الناشئة: دوافع الانسحاب

- بنية بعض الأحزاب الناشئة ما زالت بنية هشة نوعاً ما لا تختلف كثيراً عن بنية الأحزاب والمؤسّسات الأخرى داخل الدولة في حماية النساء من المضايقات التي قد تتعرّض لها داخل هذه المؤسّسة، وهو ما دفع العديد من النساء اللواتي دخلن في عضوية الأحزاب الناشئة إلى الانسحاب منها، فشعور النساء بعدم الراحة أو بالمضايقات داخل الحزب وهو ما عبرت عنه معظم النساء بأنه أمر ليس بالغريب أو المفاجئ فأعضاء ومؤسّسيّ الأحزاب الناشئة هم أبناء هذه البيئة التي يغيب عنها النموذج الذي يمكن الاحتذاء به لصنع آلية حزبية تمنح للمرة مكانتها وتوفّر لها الأمان، وعلى الرغم من هذا الإدراك لدى النساء فإنّه أيضاً كان أحد الدوافع المهمة لانسحاب العديد من النساء من بعض الأحزاب الناشئة.

- اختلاف الرؤية ووجهات النظر بين النساء و سياسة الحزب، فالنساء المنضمات إلى الأحزاب الناشئة لا يشعرن بأنهن مجرّد رقم يضاف إلى قائمة الأعضاء، ولا يشعرن بأن للحزب أيّ فضل في وصولهن، بل على العكس تماماً تعتقد النساء وللمرة الأولى بأنهن رقم صعب في معادلة الأحزاب الناشئة التي عليها أن تراعي مبدأ العدالة والمساواة التي تنادي بها على الأقل داخل الحزب في اتخاذ القرارات ووضع السياسات، لذلك شعور النساء بالتهميش داخل الحزب أو عدم القناعة بسياسة وقرارات الحزب هو دافع بالنسبة لهن للانسحاب.

- الهم السياسيّ في العراق أكبر من الاجتماعيّ، فالأحزاب الناشئة اعتمدت السياق الذي تعتمده الأحزاب التقليديّة في محاولة كسب الجمهور عبر قضايا سياسيّة، لذلك لدى النساء طموح سياسيّ آخر ،كتأسيس أحزاب خاصة بهن، وخاصة النساء اللواتي انسحبن من عضوية الأحزاب الناشئة فقد وصلن إلى قناعة بأن عليهن كنساء تشكيل النموذج الحزبيّ النسويّ الذي يحلمن به، ويعتقدن بأن قضايا الأسرة والمرأة والطفولة هي قضايا محورية لابد من تأسيس حزب يأخذ على عاتقه الايمان بهذه القضايا والدافع عنها؛ لأنّ النساء البرلمانيات من الأحزاب الناشئة أو ممن استقلن بعد ذلك مازال أداؤهن يتصف بالعشوائية، ومازالت قضايا النساء تمثّل قضايا ثانويّة وغير مهمة بالنسبة لهن، على الرغم من أن المتوقع منهن هو نهج جديد وسلوك برلماني نسوي يأخذ على عاتقه التمثيل الحقيقيّ للنساء.

من خلال ما تقدّم تمثّل مشاركة النساء السياسيّة ما بعد 2019 انطلاقة حقيقيّة يمكن الاستناد اليها في تطوّر مستقبل المشاركة السياسيّة للنساء، و كذلك تعد وجود أحزاب جديدة ذات متبنيات

فكريّة مدنيّة تعطي للنساء مساحتها للتعبير عن آرائها السياسيّة هي انتقالة نوعية نحو مشاركة سياسيّة فاعلة للنساء، وعلى الرغم من الإشكاليّات التي شخصتها الورقة في كيفية تعامل الأحزاب الناشئة مع النساء، فلابدّ من التذكير بحداثة التجربة السياسيّة لهذه الأحزاب وهي تجارب يمكن تطويرها وتصحيح مسارها، وعن طريق المقابلات يمكن الإشارة إلى عدد من التوصيات لتحسين واقع المشاركة السياسيّة للنساء داخل الأحزاب الناشئة:

_ على قادة الأحزاب الناشئة تقديم صورة حقيقة للفكر الجديد الذي تحمله هذه الأحزاب عبر الايمان الحقيقيّ بقدرة النساء والاستماع لآرائهن واعطائهن المساحة الكافية التعبير عن آرائهن كأعضاء وليس كنساء.

_ إنّ إسناد المناصب للنساء داخل الحزب ليس كافياً بل يجب أن تقوم بدورها الذي يتطلبه المنصب الموكل اليها، كإشراكها في الاجتماعات والمناقشات التي تعقد مع صناع القرار أو مع الأعضاء لمناقشة قضايا سياسيّة تخص الحزب.

_ اتخاذ القرارات بشكل جماعي داخل الحزب، لكي لا تشعر النساء بالتهميش أو الاقصاء.

_ إقامة الندوات والورش التدريبيّة لتأهيل وتمكين نساء الحزب سياسيّاً، لكي يكون لهن دور فاعل في مناقشة واتخاذ قرارات الحزب.

الفصل الثاني

نساء الأقليّات في العراق: الدور السياسيّ وآفاق التمكين

في خضم النقاشات المتعدّدة حول تمكين النساء وإعادة تشكيل العلاقة بين المرأة والدولة تبرز فئة نساء الأقليّات بوصفها نموذجًا كاشفًا لتشابك مواقع التهميش في المجتمع العراقيّ؛ إذ يتقاطع الجنس مع الانتماء الدينيّ، القوميّ، أو اللغويّ، في إنتاج وضعية تمييزيّة مضاعفة.

ومن هذا المنطلق جاء تخصيص فصل مستقل لنساء الأقليّات، ليس لتسليط الضوء على قضاياهن الخاصة فحسب، بل لأنّهن يمثّلن نموذجًا مصغرًا يعكس بوضوح عمق الإشكاليّات البنيويّة التي تواجهها المرأة العراقيّة عمومًا، فحين تُحرم المرأة من الحقوق الأساسيّة بسبب جنسها، ويتضاعف حرمانها بسبب انتمائها إلى أقلية إثنية أو دينيّة، تصبح هذه التجربة مرآة صافية لتشخيص الأعطاب التي تعانيها الدولة في تمثيل مواطنيها بعدالة، والمجتمع في توزيع اعترافه الرمزيّ.

في السياق العراقيّ ما بعد 2003، لم تعد الهويات الفرعية مجرّد مكونات ثقافيّة، بل أصبحت أدوات لإعادة توزيع السلطة. وضمن هذه المعادلة المعقدة، غالبًا ما يتم إسكات صوت نساء الأقليّات، أو توظيفه رمزيّا دون تمكين فعلي. وبهذا، يتجلّى حضورهن الغائب في الحقول السياسيّة، وفي خطاب المنظّمات النسويّة، وفي الأدبيات التي تدّعي الشمولية.

يتناول هذا الفصل قضايا نساء الأقليّات بوصفهن نقطة ارتكاز لفهم طبيعة السلطة في صيغتيها: العامّة (الدولة) والخاصة (المجتمع التقليديّ، ويسعى إلى تفكيك الآليات التي يتم بها إقصاؤهن عن مواقع القرار والتمثيل، أو إدماجهن بطريقة مشروطة وغير عادلة. كما يطرح الفصل تساؤلات حول مدى استعداد البنية السياسيّة والاجتماعيّة العراقيّة لتبنّي نموذج مواطَنة شامل، يُنصف النساء بوصفهن نساء، وبوصفهن أيضًا منتميات لهويات غير مهيمنة.

هذا التحليل لا ينطلق من خطاب الضحية، بل من رغبة في إعادة التوازن المعرفي، والانتصار لفئات لطالما وُضعت على هامش الاهتمام البحثي والسياسيّ، على الرغم من أنّ تجاربها تحمل في طياتها مفاتيح حقيقيّة لفهم أعمق لطبيعة النظام الاجتماعيّ العراقيّ، وللآفاق الممكنة لإعادة بناء العلاقة بين النساء والسلطة.

المبحث الأول: نساء الأقليّات في العراق: دراسة في المنظور الدينيّ والواقع الاجتماعيّ.

المبحث الثاني: التمكين السياسيّ لنساء الأقليّات: دراسة ميدانيّة.

المبحث الثالث: الدور السياسيّ لنساء الأقليّات في العراق.

المبحث الأول

نساء الأقليّات في العراق: دراسة في المنظور الدينيّ والواقع الاجتماعيّ

يناقش هذا المبحث التحدّيات التي تواجه نساء الأقليّات في العراق ضمن إطارين متوازيين: الأول الرؤية الدينيّة التي تُحدِّد أدوارهن، والثاني، الواقع الاجتماعيّ الذي يفرض عليهن أنماطًا من التهميش والإقصاء المزدوج. ويحاول هذا الفصل الربط بين البُعد النظريّ والتحليل الاجتماعيّ، للكشف عن التعقيدات التي تعيشها هذه الفئة في فضاءات تُدار غالبًا وفق منطق الهوية والتمايز.

تعيش نساء الأقليّات مخاوف مستمرة منذ الاحتلال الأمريكيّ للعراق حتى دخول (داعش) للعراق؛ إذ ارتفعت نبرة الكراهية والاقصاء والتوجهات الطائفيّة والمذهبية خلال هذه المرحلة خصوصاً بعد سيطرة الجماعات السياسيّة مابعد2003 التي ادعت تمثيل الأغلبية المسلمة شيعة وسنة، وذلك في محاولة لفرض التقاسم المذهبي والإثنيّ، لتسود بعدها موجة الاحتدام الطائفي والإثنيّ التي اتسمت بالتكفير والتأثيم ومحاولات تسيد نمط دينيّ أو طائفي على الآخرين.

تتعرّض نساء الأقليّات للتهميش والعنف بسبب انتمائهن لفئات اجتماعيّة مختلفة في عرقهم أو دينهم أو أصلهم القوميّ أو ارتباطهم التاريخي بالبلد أو لغتهم أو بسبب التصورات وقد تسهم هذه التصورات في تكوين أيديولوجية إقصائية وتعرض الأقلية لعنف تكون قليلة الحيلة في مواجهته، كما أن هناك حزمة من الصور النمطيّة التي تمثّل قوالب فكريّة ثابتة تحفز سلوكاً معيناً تجاه الأقليّات والنبذ الاجتماعيّ وصولاً إلى الاقصاء السياسيّ والنتيجة النهائية هي الإبادة كما حدث مع الإيزيديّين في سنجار.

ممّا يشير إلى ضرورة تصحيح الصورة النمطيّة والمشوهة عن الأقليّات، فالجهل بالآخر الداخليّ واستمرار الصور النمطيّة ما يزال يستعمل في عراق ما بعد 2003 لاستهداف الأقليّات وانتهاك حقوقهم وسلب إنسانيتهم، لذلك تتعرّض نساء الأقليّات إلى ضغوطات مزدوجة بكونهن نساء أولاً، ومن الأقليّات ثانياً.

من هذا المنطلق نتتبع في هذا المبحث واقع نساء الأقليّات على المستوى الدينيّ–الاجتماعيّ، وكيف تعيش نساء الأقليّات في ظلّ المجتمع الخاص بهم كأقليّات ذات خصوصيات دينيّة واجتماعيّة مختلفة في العراق، وكيف تأثرت نساء الأقليّات بموجة العنف التي شهدها العراق، خصوصاً بعد سيطرة (داعش) على مناطق الأقليّات.

مكانة المرأة في مجتمع الأقليّات: التعاليم الدينيّة والتقاليد الاجتماعيّة

تختلف الأقليّات في تعالمهم الدينيّة وتقاليدهم الاجتماعيّة وبالتالي تختلف مكانة المرأة وقضاياها وحضورها من جماعة إلى اخرى، فالصابئة المندائيّون ينظرون إلى الزواج مثلاً على أنه طقس حياتي مقدس، فالزواج بالنسبة لهم كان فرضاً دينيّاً فهم ليسوا مخيرين في ذلك؛ إذ تحرم الديانة المندائيّة العزوبيّة مطلقاً على الرجال، كما يحرم التبتل على النساء وإن كان الغرض منه الزهد والعبادة، ويعد الزواج خارج نطاق الطائفة المندائيّة بمثابة خروج عن الدين [70] ، وللمرأة مكانة مميزة عند المندائيّين؛ إذ سمح لها بتولي المناصب الكهنوتية فلم يقف نوع الجنس عائقاً أمام تدشين المرأة ككاهنة، وليس هناك على الصعيد النظريّ أيّ موانع تحول إلى وصول الكاهنة إلى أعلى المراتب الكهنوتية عند المندائيّين [71] ، الديانة المندائيّة بحسب رأي زعامتها الدينيّة تؤكد على المساواة بين المرأة والرجل، ويشدد رئيس الطائفة المندائيّة (ستار جبار الحلو) على أن حضور المرأة في الديانة المندائيّة واضح ومكانتها عالية من حيث التكريم الذي يجعل نسبة الابن إلى أمه وليس أبيه، فيذكر أسم الشخص ثم اسم أمه، ويذكر الباحثون المندائيّون أن النساء لهن حقّ تبوء المناصب الدينيّة بأعلى مراتبها، وللمرأة المندائيّة الحقّ في القيام بكافة الطقوس والممارسات الدينيّة مثل رجل الدين تماماً [72] .

أما الشبك فللمرأة قيمة اعتبارية عالية عندهم، فهي ـ فضلا عن كونها تشكل العمود الفقري للبيت ـ السند والمساعد والمدبر لحياة الشبكي، وتتقاسم المرأة الشبكية العمل مع زوجها وأولادها، فهي تساعد الزوج في الزراعة والرعي، وكذلك تربية الأطفال لذللك فلها من الأهمّيّة ما يجعلها متميزة في هذا المجتمع، وبالنظر للتقاليد الصارمة التي تغلف حياة الشبك فإنّ المرأة لم تنغلق على نفسها كما في المجتمعات الريفية في جنوب ووسط العراق فتحضر المرأة الشبكية التجمعات والمناقشات التي تخص العائلة ونادراً ما يحدث الطلاق في المجتمع الشبكي، كذلك تندر قضايا الشرف وغسل العار، فضلاً عن كونهم مسالمين فإنّ حياتهم يغلب عليها الطابع العمليّ؛ إذ ينشغلون بالإنتاج الزراعيّ والحيوانيّ، كذلك تتزوج الفتاة الشبكية في عمر صغير بسبب حاجة الرجل الشبكي إلى توسيع أعداد عائلته للسيطرة على أعماله الزراعية وتربية الحيوان [73] .

70- أحمد عبدالمنعم العدوي: الصابئة منذ ظهور الإسلام حتى سقوط الخلافة العباسية، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012، ط1، ص202.

71- ليدي إثيل استيفانا دراور، ترجمة: نعيم بدوي: الصابئة المندائيون، بيروت، 2005، 225.

72- سعد سلوم: أصوات منسية- نساء الأقليات في العراق، ، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، بيروت، 2017، ص34.

73- زهير كاظم عبود: الشبك في العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،2008، ط2، ص95.

أما البهائيون فقد جعلوا من تحرير المرأة ومساواتها بالرجل أحد شعاراتهم الرئيسة؛ إذ إنّ أحد المبادئ الاجتماعيّة التي يوليها بهاء الله أهمّيّة عظمى هو أن النساء يجب أن يُعَدَّنَّ مساويات للرجل، فيتمتعن بحقوق وامتيازات مساوية لما يتمتع بها الرجل، وأنّ أعظم وسيلة يعتمد عليها في تحرير المرأة هي التربية والتعليم العام، فالكل خلق الله خلقهم على صورته فلا فرق بينهم[74]، وفي السياق نفسه يُعَدُّ الاعتراف بوحدة الجنس البشريّ مبدأ أساسيّا عند البهائيين، وقد استندوا عليه في الايمان بمبدأ المساواة والعدالة بين كلّ أصناف البشر، ومنها المساواة بين النساء والرجال؛ إذ يعتقدون أنه لن يستقر المناخ الخلقي والنفسي الذي لا ينمو السلام العالميّ من دونه، إلا عندما تدخل المرأة بكل ترحاب سائر ميادين النشاط الإنسانيّ كشريكة كاملة للرجل[75]. أما الديانة الزرادشتية فقد دعت إلى حسن معاملة المرأة وسن القوانين والشرائع التي تحميها وتحافظ على حقوقها فيحق لها أن تمتلك المال والعقار وتتصرف بها في أمور البيع والشراء ويحق لها أن تنزل إلى سوق العمل بكافة حريتها، وينظر الزرادشتيون إلى ولادة الأنثى كما ينظرون إلى ولادة الذكر ويطلقون عليها «لُخُم» أيّ ربة الزهور[76].

تواجه نساء الأقليّات صعوبات تتعلّق بتحريم الزواج بين الطبقات والتي تجعل من خيارات المرأة محدودة، ما دام هذا التحريم يجد له أساساً دينيّاً فالدين الإيزيديّ هو دين غير تبشيريّ يحرم الزواج الخارجيّ من أفراد بقية الأديان من جهة، ويحدد الزواج الداخليّ بتحريم الزواج بين الطبقات من جهة ثانية، وتحرم المرأة من الإرث في الديانة الإيزيديّة ويغالي الإيزيديّون بمهور النساء إلى الحد الذي حرم العديد من النساء من فرص الزواج، وارتفاع مستوى العنوسة في المجتمع الإيزيديّ، ويرجع حرمان المرأة من الإرث في الديانة الإيزيديّة إلى طبيعة المجتمع الإيزيديّ الأبويّ، أكثر من كونه متعلقاً بالتقاليد الدينيّة[77]، أيضاً العقيدة الكاكائيّة تقوم على العبادة الخالصة والخلوة والكتمان؛ لذا فإنّها تسهم في عزلة المرأة الكاكائيّة، فالعلاقات الخارجية محدّدة مع أفراد الجماعات الأخرى ويجعل ذلك من اختلاط المرأة الكاكائيّة مسيجاً بحدود وصعوبات في التواصل والانفتاح على الآخر، وأسوة بتقاليد الديانة الإيزيديّة فإنّ الكاكائيّة تؤكد على الزواج الداخليّ بين الرجل والمرأة المنتمين إلى الجماعة نفسها والمرتبة الروحية

74- أحمد وليد سراج الدين: البهائية والنظام العالمي الجديد وحدة الأديان والحكومة العالمية البهائية، مركز جمعة الماجد للتراث والثقافة، دبي، 1994، ج2، ص284-285.

75- سعد سلوم: الأقليات في العراق: الذاكرة- الهوية- التحديات، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، بغداد- بيروت، 2013، ص125.

76- الشفيع الماحي أجمد: زرادشت والديانة الزرادشتية، حوليات الاداب والعلوم الاجتماعيّة، الكويت،2001، ص84.

77- سعد سلوم: أصوات منسية- نساء الأقليات في العراق، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، بيروت، 2017،ص22-23.

نفسها، وقد ولّد الزواج الداخليّ بين الفئات الكاكائيّة مشكلتين: الأولى تتضح سماتها داخل العائلة الكاكائيّة؛ إذ المئات من الفتيات الكاكائيّات عانسات تجاوزن سن الأربعين، ولو حاولنا فحص التأثيرات السلبيّة لذلك فسوف نجد أن كلّ أسرة كاكائيّة توجد فيها فتاة عانس إن لم يكن هناك أكثر، أما المشكلة الثانية فتتمثّل في الزواج بين الأقارب؛ ممّا يؤدّي إلى تراكم الصفات و الأمراض الوراثية، في ذات الوقت للمرأة مكانة دينيّة واجتماعيّة مهمة لدى مجتمع الكاكائيّ (اليارسانية)؛ إذ لا يوجد تمييز في الحقوق والواجبات بين الجنسين كالميراث، وتحرم الديانة الكاكائيّة تعدّد الزوجات؛ ''لأنها تعتبر الزواج رابطا إلهياً روحياً وهذا الرابط لا يلغى إلا بالموت أو في حالة الزنى لذلك تعدّد الزوجات غير مسموح به حتى إذا لم تنجب الزوجة'' [78] .

بحسب المعتقدات المسيحيّة فإنّ الإنسان حر وهو ابن لله؛ إذ يقول السيد المسيح: «ليس ما يدخل الإنسان ينجس الإنسان، بل ما يخرج منه» ويقول في موضع آخر: «الحرف يقتل أمّا الروح فتُحيّ»!، إذاً ليس هنالك تمييز بين المرأة والرجل في الدين المسيحيّ، وكلاهما سواء، لكن الحياة في مجتمع متنوع بأغلبية إسلاميّة تفرض على النساء المسيحيّات بطريقة أو بأخرى التعايش مع بعض التقاليد التي يفرضها المجتمع لا الدين ولا التقاليد المسيحيّة والإنسان ابن البيئة التي يعيش فيها بالنتيجة؛ لذلك نجد المرأة المسيحيّة ملتزمة بالتقاليد العامّة للمجتمع بغض النظر عن الدين وهو حال باقي نساء الأقليّات، وأن ما يقيد المرأة المسيحيّة، كما يقيد باقي النساء في البلد، هو سيادة السمة الذكوريّة للمجتمع؛ أيّ أنّها ماتزال تعاني العنف الجندري، وعدم السماح لها بالقيام ببعض الاعمال التي قد تكون مقتصرة على الرجال فقط، فالمرأة المسيحيّة لا يحق لها أن تكون (قسيسة)؛ أيّ تقيم هي صلاة القداس؛ لأنّ هذه الخدمة هي مقتصرة على الرجال لكن الدين المسيحيّ لا يحرم على المرأة أيّ نوع من الأعمال الأخرى، بل المجتمع هو من يفعل ذلك [79] .

على مستوى الواقع الذي تعيشه نساء الأقليّات تُعَدُّ البيئة الاجتماعيّة التي تنشأ فيها نساء الأقليّات ومحدداتها الثقافيّة عقبات تحول دون حصول الفتيات على قدر كافٍ من التعليم أو حرمانهن نهائياً من هذا الحق، بما في ذلك الممارسات الثقافيّة والزواج المبكر وترسخ الهياكل الأبويّة والأدوار الجنسانية التي تحد على سبيل المثال من حرّيّة تنقل النساء، وفي الوقت الذي تقف فيه التقاليد الاجتماعيّة والثقافيّة حائلاً دون إكمال النساء تعليمهن بسبب الهيمنة الذكوريّة وطبيعة الثقافة السائدة التي تعطي الأولوية

78- مهمشون في العراق ومضطهدون في إيران.. من هم الكاكائيون، بحزاني نت، على شبكة الانترنت والمعلومات ، تم التصفح في(10/1/2022)، متاح على الرابط التالي: https://www.bahzani.net .

79- مقابلة الباحثة مع وسام مارزينا خضر، رهبنة اخوة يسوع الفادي – كنيسة بغديدا، في بغداد بتاريخ 22/12/2021.

لتعليم البنين، وتختزل دور المرأة ومكانتها في محيط المنزل وفضاء العائلة، وأن هذه الحواجز الثقافيّة التي تقصي النساء من نيل حقهن في التعليم وتؤدي إلى تضاؤل فرص نساء الأقليّات في المشاركة في الحياة الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة[80]، تتحمل نساء الأقليّات أعباءً جسيمة لاسيما كان الوضع شاقاً بشكل خاص عليهن بسبب تحملهن أعباءً مضافة بسبب ضغوط التمييز المركب ضدهن بوصفهن نساء أولاً، ومن الأقليّات ثانياً، فنساء الأقليّات يتعرضن إلى التمييز سواء في حياتهن الخاصة و الأسريّة أو فيما يتعلّق بمركزهن داخل المجتمع، ويقوم عدد من أشكال هذا التمييز على الثقافة الأبويّة السائدة، وفي أغلب الأحيان يجري تبريره على أساس دينيّ، وفي أحيان عديدة تسمح به الدولة عن طريق سياساتها وتكرسه بتشريعاتها وتتحمل نساء الأقليّات أعباء الفقر والأضرار المتعلّقة بالانتماء الإثنيّ أو الدينيّ والقيود الجنسانية التي كثيراً ما تؤدي إلى مزيد من التحدّيات فيما يخص ممارسة حقوقهن، وقد تتركها الأدوار الجنسانية المترسخة في المجتمع في حالة من الضعف الشديد، لاسيما فيما يتعلّق بحقها في ملكية الأراضي أو العقارات أو حقها في الميراث وسائر حقوقها الأخرى[81].

نساء الأقليّات في العراق: عنف وإقصاء

تعاني نساء الأقليّات بصورة متزايدة من أعمال العنف، ويأخذ هذا العنف صوراً وأنماطاً مختلفة ومن أولى صور هذا العنف هو اجبارهن على نفي هويتهن الدينيّة أو الإثنيّة أو التعبير عن ذواتهن في الإطار الشخصي بما يتعلّق مع خصوصياتهم النفسيّة والسلوكية والتعبير عن ذواتهن من خلال ارتداء الملابس الخاصة بهن أو بعض السلوكيات التي تميزهم كأقلية لها سلوكها الاجتماعيّ أو الدينيّ الخاصّ بهم[82]، وهناك أفراد من الأقليّات الدينيّة غير المسلمة تنطبق عليهم الأحوال الشخصيّة للمسلمين بسبب عدم وجود أحكام فقهية في قضايا الأحوال الشخصيّة، وأحياناً يطبق بعض افراد الأقليّات الدينيّة الشريعة الإسلاميّة في قضايا أحوالهم الشخصيّة طوعاً واختياراً لاسيما في قضايا الإرث للحصول على حصة مضافة للذكور في مقابل الإناث، وتترك الانقسامات الطائفيّة داخل الإسلام بين السنة والشيعة أثرها على الزواج بين المنتمين إلى المذهبين، وقد تؤدي في العديد من الحالات إلى الطلاق لاسيما في الأقليّات التي تنشطر طائفياً مثل الشبك الذين غالبيتهم من الشيعة وقسم منهم من السنة، وكذلك

80- سعد سلوم: أصوات منسية- نساء الأقليات في العراق، مصدر سبق ذكره، ص10-9.

81- أسماء جميل رشيد: الأوضاع لاجتماعيّة والنفسية لنساء الأقليات في العراق(دراسة ميدانية)، مجلة البحوث التربوية والنفسية، بغداد، 2016، ع33، ص 32.

82- مجموعة من الباحثين: قضايا المرأة العراقيّة ما بعد 2003 في ظلّ التحوّلات والتحديات، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2015، 358.

التركمان الذين ينقسمون إلى سنة وشيعة وأقلية من المسيحيّين الكاثوليك، وتؤثّر هذه الانقسامات على الزواج المختلط بين أفراد الأقلية وتترك النساء أمام خيار أحادي، ممّا يضع عائقاً أمام خيارات متعدّدة، وكذلك يمضي الإسلام مثل أديان اخرى في التأكيد على المساواة بين الرجل والمرأة في العديد من الجوانب لكن هناك تمييزاً في جوانب أخرى تؤكد على عدم المساواة وأن تفوق وأولوية مكانة الرجل على المرأة كرستها التفسيرات الفقهية الذكوريّة [83] ، بالمحصلة لا ينفصل واقع نساء الأقليّات باعتبارهن «نساء» عن واقع الأقليّات بشكل عام وما تعرضوا له من عنف ممنهج وتهجير قسريّ وقتل وإبادة؛ إذ تعد النساء المنتميات إلى الأقليّات ضحية مباشرة أو غير مباشرة لأعمال العنف التي يشهدها المجتمع العراقيّ عن طريق استهداف أفراد عائلتها وقتل معيلها وترملها ثم افقارها، وإزاء حالات العنف التي وجهت للأقليّات سببت في انعدام الشعور بالأمان وتنامي مشاعر الخوف ممّا انعكس على نساء الأقليّات كنتيجة حتمية للواقع المرير الذي وجدت نفسها داخله، وقد أثر الفشل في توفير الأمن على السكان المعرضين للخطر ومنهم الأقليّات، وتبدو الإشكاليّة أكبر بالنسبة للنساء المنتميات إلى هذه الفئة بسبب المرجعية الدينيّة للعنف التي تعاملت مع الآخر المختلف على أساس أنه عدو (دينيّ/ تاريخيّ)، وعدّت معاقبته قضيّة شرعية وواجبا شرعي، كما وفرت ايديولوجيا التطرف الدينيّ بعض المبررات للاعتداء على الأقلية الدينيّة بشكل عام والنساء المنتميات إلى هذه الفئة بشكل خاص؛ إذ تبرر الاعتداءات على النساء غير المسلمات استناداً إلى معتقدات أصولية تقضي بأن اغتصاب غير المسلمة يعد بمثابة فعل «تطهيري» شرعي [84] ، ففي عام 2014 احتل تنظيم ((داعش)) محافظة نينوى وغيرها من المحافظات فتوقفت عجلة السياسات في مجال حماية المرأة، على الرغم من تعرض نساء الأقليّات إلى أفظع هجوم في تاريخها، وما واجهته النساء من سبي واسترقاق واغتصاب جماعي كان من الواجب أن يصبح حافزاً أكبر لحماية نساء الأقليّات بوصفهن الفئة الأشد تعرضاً للانتهاكات؛ إذ نشر (معهد القانون الدَوليّ وحقوق الإنسان) و(المجموعة الدَوليّة لحقوق الأقليّات) ومنظمة (لا سلام من غير عدالة) ومنظّمات أخرى بدعم من المجتمع الدَوليّ تقارير عدة تضمن الانتهاكات التي وقعت على الأقليّات من عناصر ((داعش)) وتشير إلى أن كثير ممن تعرضن للاغتصاب والاعتداء الجنسي من نساء لا تقل أعمارهن كثيراً عن 18 عاماً، وتشير التقارير بأن هناك فتيات لا تتجاوز أعمارهن 12 و13 عاماً تم إجبارهن على الزواج من مسلحي (داعش) في حين تعرضن أخريات للاعتداء الجنسي

83- منا يوخنا ياقو و دلشاد حامد: الحماية القانونية لنساء الأقليات من الاضطهاد (دراسة مقارنة بين الدستور العراقي والصكوك الدولية)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسيّة، جامعة صلاح الدين، أربيل،2016، ص2.

84- أسماء جميل رشيد: الأوضاع لاجتماعيّة والنفسية لنساء الأقليات في العراق(دراسة ميدانية)،مصدر سبق ذكره، ص275.

من مسلحي (داعش)[85]، هناك أعداد غفيرة من النازحات والنازحين الذين عانوا من مشكلات صحية وأوضاع نفسيّة معقدة وبشكل خاص بين النساء والأطفال وهم الغالبية العظمى من النازحين؛ إذ شكلت النساء النازحات أكثر من نصف عدد السكان النازحين؛ أيّ بنسبة 51 %، وكشفت دراسة أن 37 % من الفئات العمريّة للنساء النازحات تتراوح أعمارهن بين (1-15 سنة) تليها 34 % تتراوح أعمارهن بين (25-59 سنة) تليها 21 % بين (15-24 سنة) فيما يلاحظ انخفاض نسبة النساء في عمر ال60 سنة؛ إذ شكلن نسبة 8 % علماً أنّ معدل الأعمار في العراق 70 عاماً، ممّا يلفت النظر إلى أن النساء الكبيرات في السن قد فضلن البقاء في مناطق الصراع، وقد عانت النساء المهجرات من الحرمان من التعليم والدراسة حتى العمل وعشن البطالة والتشرد، وتشير المعلومات المتوفّرة إلى أن عددا كبيرا من النساء في الموصل قد جرى اغتصابهن وقتلهن على أيدي عصابات (داعش) وأغلبيتهن من نساء الأقليّات[86]، في 3 اغسطس/ آب 2014 هاجم مقاتلو «(داعش)» الإرهابي منطقة سنجار دافعين عشرات الألاف من الإيزيديّين إلى الهرب للنجاة بأرواحهم، ويشكل الهجوم على سنجار نقطة البداية لحملة الغرض منها محو الهوية الإيزيديّة مثل الاجبار على التحوّل إلى الإسلام واختطاف النساء ومن ثم بيعهن واخضاعهن لنير العبودية وارسالهن إلى معسكرات التنظيم المخصصة للتجنيد والتلقين العقائدي، وفي استراتيجيّة تنظيم (داعش) الكامنة وراء الهجوم على سنجار أخذ النساء الإيزيديّات سبايا (أسرى حرب)، وقد أكدت وثيقة صادرة عن الأمم المتّحدة في 14 نوفمبر 2014 فيما يتعلّق بالانتهاكات ضدّ المرأة أن» أثناء الهجوم على سنجار في شمال العراق في أوائل آب/ أغسطس 2014 اختطفت (داعش) الارهابي مئات النساء والفتيات الإيزيديّات وأخذت المختطفات إلى سوريا وتم بيعهن بوصفهن «غنائم حرب» في أسواق في مختلف أنحاء الرقة، وتعتبر هؤلاء النساء والفتيات «ملك يمين» ويتعرضن للسجن في البيوت وللاستعباد الجنسي[87]، تأتي جرائم الاعتداء الجنسي في مقدمة الجرائم البشعة ل(داعش) بحق نساء الأقليّات، فقد اختطف هذا التنظيم أولئك النساء واتخذ منهن سبايا وأجبرهن على الزواج وتبادلهن مسلحو التنظيم كهدايا بينهم فبتن ضحايا لإشباع الرغبات والشهوة الجنسية لأولئك المسلحين كما جرى بيعهن في أسواق النخاسة[88]، العديد من

85- معهد القانون الدولي وحقوق الانسان ومنظمات دولية أخرى، تقرير بين المطرقة والسندان: أقليات العراق منذ سقوط الموصل، واشنطن، 2015، ص17.

86- نهلة النداوي: أوضاع النساء العراقيات في مناطق سيطرة تنظيم داعش، موقع الشرق الأوسط الديمقراطي، بتاريخ 20-1-2017.

87- وثيقة الأمم المتحدة، حكم الرعب، الحياة في ظلّ الدولة الإسلاميّة في العراق والشام في سوريا، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، نيويورك14 نوفمبر2014، ص14.

88- حسو هورمي واخرون: شنكال مدينة الشمس، مؤسسة جمال عرفان الثقافية للنشر والتوزيع، 2015، ص177.

نساء الأقليّات اللواتي هربن من تنظيم (داعش) ونزحن إلى إقليم كردستان العراق يفتقرن إلى الخدمات الصحّيّة والنفسيّة الكافية، وعلى الرغم من توفير بعض الخدمات للنساء اللواتي أصبحن حوامل خلال فترة أسرهن من أفراد تابعين للتنظيم؛ فإنّ خدمات الإجهاض الآمن والقانونيّ غير متوفّرة؛ إذ لا يسمح القانون العراقيّ بالإجهاض إلّا في حالة الضرورة الطبيّة، لكن هذا لا ينطبق على حالات الاغتصاب؛ ممّا جعل نساء الأقليّات أمام أزمة مع مجتمعاتهن التي ترفض قبول أطفالهن داخل المجتمع، فاضطرّت النساء إلى التخلي عن أطفالهن وعودتهن إلى مجتمعاتهن، ولكنّ بعضا منهن لم يستطعن الاستغناء عن أطفالهن وقرّرن الهرب؛ ممّا جعلهن يواجهن ظروفا اجتماعيّة واقتصاديّة سيئة للغاية [89] ، كما أنّ هناك الآلاف من نساء الأقليّات دفعتهن الظروف المعيشيّة الصعبة لعوائلهن إلى ترك الدراسة والزواج في سنٍّ مبكرة، واضطرّت كثيرات منهن إلى الانخراط لاحقاً في أيّ أعمال متوفّرة تمكنهنّ من جني بعض المال، وأنّ ترك الدراسة والزواج المبكر في مجتمع الأقليّات كان موجوداً، لكنهُ تضاعف بعد النزوح نتيجة الفقر والخوف من المستقبل بعد ما ارتكبهُ تنظيم (داعش) من انتهاكات بحق الفتيات من سبي واغتصاب وتعذيب، كما أنّ مشاكل نساء الأقليّات لا تتوقف عند ترك الدراسة نتيجة الفقر عقب النزوح أو الخطف والتعذيب على يد تنظيم (داعش)، ولا تنتهي مآسيهن بعد تحريرهن من (داعش)، فمعظم الفتيات والنساء واجهن صعوبات ومشاكل نفسيّة كبيرة نتيجة الصدمات التي تعرضن لها ممّا انعكس على حياتهن ما بعد التحرير [90] ، كما تعرّضت نساء الأقليّات المختطفات من قبل (داعش) إلى رفض من قبل مجتمعاتهن بعد التحرير وبالأخص النساء التركمانيّات؛ بسبب طبيعة المجتمع العشائريّ التركمانيّ الذي عدّ تلك النساء عارًا على المجتمع التركمانيّ، وفي المقابل الدولة لم توضع أيّ خطط بديلة لاستلام وإيواء ومتابعة حالات النساء الناجيات؛ ممّا يعقد الأمر بالنسبة لتلك النساء و يعرضهن لمخاطر تصل إلى مستوى القتل [91] .

كما ينظر ناجية ايزيدية تدلي بشاهداتها في الامم المتحدة، تقرير على موقع بحزاني نت، على شبكة الانترنت والمعلومات ، تم التصفح في (26/12/2021)، متاح على الرابط التالي: https://www.bahzani.net .

89- التقرير العالمي لحقوق الانسان 2016، Human rights watch، على شبكة الانترنت والمعلومات ، تم اتصفح في (18-12-2021)، متاح على الرابط التالي: https://www.hrw.org

90- النزوح يفاقم المشاكل الاجتماعيّة لدى نساء سنجار ويرفع معدلات الزواج المبكر والطلاق والانتحار، تقرير على موقع بحزاني نت، 2021، على شبكة الانترنت والمعلومات ، تم التصفح في(20/12/2021) متاح على الرابط التالي: https://www.bahzani.net

91- فيحاء البياتي في المشهد، BBC، على شبكة الانترنت والمعلومات ، تم التصفح في 15/3/2022، متاح على الرابط: https://youtu.be/-c8dsmqXkJ8 .

إنّ المرأة المنتمية للمكونات الصغيرة عانت وماتزال تعاني من تمييز في كلّ المجالات ومنها العمل؛ إذ لا تستطيع تولّي المناصب المهمّة في ظلّ نظام قائم على المحاصصة الطائفيّة[92]، ويجب إيضاح أنّ هناك أهمّيّة للمشاركة السياسيّة لنساء الأقليّات وتمثيلهن على قدم المساواة مع الرجال (على المستوى عام) أو داخل الأقلّيّة نفسها، ومع النساء من الأغلبية، في اتخاذ القرارات بشأن القضايا التي تؤثّر فيهن أو تتعلّق بشواغلهن، أو التي تتعلّق بشؤون الأقلية والمجتمع ايضاً، فضلاً عن ذلك هناك مردود إيجابيّ يعود بالفائدة على المجتمع ككل من خلال مساهمة المرأة في التصدّي للشأن العام وتجسيد التنوّع الذي يضفي قوّة وغنى على المجتمع، أو على المجتمعات التي تنتمي لها نساء الأقليّات، لكنّ نساء الأقليّات يواجهن عقبات تحوّل دون المشاركة الفعّالة في الحياة السياسيّة، منها ما يعود إلى الحواجز الثقافيّة، ولاسيما المجتمعات التقليديّة المحلّيّة التي تحرم النساء من تأدية دور في اتخاذ القرارات، فيقع عبء أكبر وتمييز أعمق تجاه نساء الأقليّات يحرمنهن من إبداء الرأي في قرارات السياسة الوطنيّة؛ لأنهن نساء أولاً، وينتمين إلى أقليّات ثانياً، وقد يتعرّض النساء إلى تهميش داخل مجتمعات الأقليّات التي ينتمين إليها؛ إذ كانت مشاركة الأقليّات غير فعّالة في كثير من الأحيان، وذات طابع رمزيّ في الهيئات الوطنيّة والمحلّيّة المسؤولة عن السياسة[93] .

92- أسماء جميل، نساء الأقليات (واقع وتحديات)، مجلة البحوث التربوية والنفسية، بغداد، ع 45، ص 4-3.

93- سعد سلوم: نساء الأقليات أصوات منسية، مصدر سبق ذكره، ص49.

المبحث الثاني

التمكين السياسيّ لنساء الأقليّات: دراسة ميدانيّة

على الرغم من أنّ نساء الأقليّات يخضعن للمعادلات الاجتماعيّة التي تخضع لها باقي النساء في العراق، فإنّهن يتمتّعن ببعض الخصوصيّات التي تؤثّر على مكانتهن الاجتماعيّة والسياسيّة، فمن الضروريّ الحديث عن هذه الخصوصية وتناولها بشيء من الاستثناء، وقد ركّزنا في هذه الدراسة على الحقوق السياسيّة والتمكين السياسيّ لنساء الأقليّات، وقد شملت الدراسة عينة عددها (350) من نساء الأقليّات، وقد توزّعت العيّنة على (50) امرأة من كلّ مكون، وهي كلّ من المسيحيّ والإيزيديّ والصابئيّ والتركمانيّ والكاكائيّ والشبكيّ والكرد الفيليّة، وتم تصميم الاستبانة من أجل معرفة واقع تمكينهن السياسيّ ومدى وعيهن السياسيّ ورغبتهن في المشاركة السياسيّة. وأجريت هذه الدراسة في ثلاث محافظات تبعاً لمناطق تركز عينة الدراسة، وهي كلّ من بغداد والموصل وكركوك.

واعتمدت الدراسة على اختيار عيّنة (قصديّة)؛ بسبب صعوبة تحديد مجتمع الدراسة، وذلك لعدم وجود إحصائيّات لدى الجهات الرسميّة والمعنيّة عن عدد (نساء الأقليّات)، كما لم تكن هناك تخمينات من قبل مجتمعات الأقليّات نفسها عن عدد نسائهم؛ ممّا دفعنا للعمل على عيّنة قصديّة، وتكمن الفكرة الجوهريّة في العيّنات العمديّة في الحاجة إلى انتقاء عيّنات ذات مواصفات محدّدة؛ لتمثّل مجتمعاً ذا مواصفات محدودة ومعلومة، ويختار الباحث أفراد العيّنة من هذا النوع عن طريق وضع مواصفات محدّدة مبنيّة على معلومات معروفة مسبقا عن مجتمع الدراسة.

وعند الحديث عن عيّنة دراستنا الحاليّة؛ فإنّها مكوّنة من نساء الأقليّات، وقد كانت متنوعة قدر الإمكان من حيث العمر، والحالة الاجتماعيّة، والمستوى الدراسي، والمحافظة، والحالة المعيشية وغيرها، وما ذكر يتيح لنا إعطاء تصوّر واضح عن هذه العيّنة للوصول إلى نتائج دقيقة قدر المستطاع.

وإنّ توزيع العيّنة عشوائيّ؛ لأنّها تمثّل الأنموذج المختار من مجتمع نساء الأقليّات، وقد كانت العيّنة عشوائية؛ لأنّ هذه الطريقة أعطت أفراد مجتمع الدراسة فرصة متساوية للاختبار، وتُعَدُّ هذه الطريقة من أحسن الطرق وأفضلها؛ لأنّ انحياز الباحث وأهواءه ونزعاته لا تدخل في عمليّة الاختبار، وعليه فإنّ هذه الطريقة يمكن الاعتماد عليها اعتماداً كبيراً في معرفة الخصائص الموضوعيّة والذاتية التي يتسم بها مجتمع البحث.

واقع نساء الأقليّات ضمن المنظومة الدستوريّة والقانونيّة في العراقيّ

العبارات	تكرار	البدائل		
	%	أتّفق	أتّفق إلى حدّ ما	لا أتّفق
الدستور العراقيّ ينصف ويضمن حقوقي الاجتماعيّة	ت	75	144	131
	%	21.4	41.1	37.4
الدستور العراقيّ يضمن حمايتي عندما أتعرّض للعنف	ت	93	115	142
	%	26.6	32.9	40.6
لا تساهم نصوص الدستور والقانون العراقيّ في تعزيز الانقسام القوميّ والدينيّ في المجتمع.	ت	119	160	71
	%	34	45.7	20.3
الدستور العراقيّ يضمن لي الترشح وتقلد المناصب السياسيّة	ت	104	134	112
	%	29.7	38.3	32
الدستور العراقيّ ضامن لحرّيّة التعبير عن الرأي والمشاركة السياسيّة	ت	98	130	122
	%	28	37.1	34.9
الدستور العراقيّ ضامن لحقّ العمل	ت	93	139	118
	%	26.6	39.7	33.7
الدستور العراقيّ يكفل ممارسة طقوسي الدينيّة	ت	146	135	69
	%	41.7	38.6	19.7
المواد الدستوريّة والقانونيّة كافية لضمان تمثيل نساء الأقليّات في المواقع السياسيّة	ت	85	156	109
	%	24.3	44.6	31.1
نظام الكوتا الأقليّات يضمن تمثيل نساء الأقليّات في البرلمان	ت	104	162	84
	%	29.7	46.3	24

جدول(1) يوضح واقع نساء الأقليّات في المنظومة القانونيّة والدستوريّة

تبيّن نتائج الإجابة عن الفقرة الأولى التي توضّح الضمانات الاجتماعيّة التي يقدّمها الدستور العراقيّ لنساء الأقليّات، أن 144 مبحوثاً بنسبة 41.1 % هي أعلى نسبة عن خيار (أتّفق) إلى حدّ ما من مجموع النسبة الكلّيّة، أمّا أدنى إجابة كانت عن خيار (أتفق)؛ إذ بلغ عددهم 57؛ أيّ بنسبة 21.4 %، إذن هناك مؤشِّر على أنّ نساء الأقليّات يعتقدن بأن الدستور ضامن لحقوقهن الاجتماعيّة إلا أنّ الإجابات توضّح وجود تردد حيال هذا الأمر، فهنّ غير متأكدات من الضمانات الاجتماعيّة التي يقدمها الدستور لهن كنساء من مجتمع الأقليّات، والدليل أنّ 133 مبحوثاً أجابوا عن خيار (لا أتّفق) بنسبة 37.4 %.

أمّا الفقرة الثانية التي توضح أنّ الدستور العراقيّ يضمن الحماية لنساء الأقليّات عندما يتعرضن للعنف، فقد أظهرت أن 142 مبحوثاً بنسبة 40.6 % هي أعلى نسبة عن خيار (لا أتّفق) من مجموع النسبة الكلّيّة، أما أدنى إجابة كانت عن خيار (أتّفق) اذ بلغ عددهم 93 أيّ بنسبة 26.6 %، إذن هناك مؤشِّر على أنّ هناك عدم ثقة بالنصوص الدستوريّة، وأنّ الدستور العراقيّ يفتقر إلى حماية نساء الأقليّات من العنف، وقد يكون الأمر لا يتعلّق بالنصوص الدستوريّة بحدّ ذاتها، وإنّما بتطبيق النصوص الدستوريّة، وبالنتيجة ستفرغ النصوص من محتواها ومن قدرتها على حماية هذه الفئة عندما تتعرّض للعنف.

وأشارت الفقرة الثالثة التي توضح أنّ الدستور العراقيّ لا يعزّز الانقسام القوميّ والدينيّ في المجتمع، إلى أنّ 160 مبحوثاً بنسبة45.7 % هي أعلى نسبة عن خيار (أتّفق) إلى حدّ ما من مجموع النسبة الكلّيّة، أما أدنى إجابة كانت عن خيار (لا أتّفق)؛ إذ بلغ عددهم 71 أيّ بنسبة 20.3 %، ممّا يعني أن هناك مؤشّراً على أنّ نساء الأقليّات يعتقدن بأنّ الدستور العراقيّ لا يساهم في تعزيز الانقسامات بشتى أشكالها في المجتمع، وهذا ما يؤكّد تفسيرنا السابق حول أن المشكلة التي تعاني منها نساء الأقليّات المتعلّقة بالعنف الذي يتعرضن له، والتمييز لا يكمن في الدستور بقدر ما يكمن في تنفيذ نصوص الدستور.

وفي الوقت نفسه تتناقض هذه الفقرة مع إجابة العيّنة عن السؤال الأوّل المتعلّق بالضمانات الاجتماعيّة؛ إذ جاءت الإجابة الأكثر عدداً بأن الدستور يوفّر تلك الضمانات ويحميها، ربما يعود السبب إلى عدم المعرفة والدراية بنوع تلك الضمانات وأهمّيّتها أو وقوعها تحت تأثير رأي أحد ما؛ لذلك جاءت الإجابات على تلك الشاكلة.

أمّا الفقرة الرابعة التي تتضمن تساؤلاً حول: هل الدستور يضمن لنساء الأقليّات الترشح وتقلد المناصب السياسيّة، فقد أشارت إجابات المبحوثات إلى أنّ 134 مبحوثاً بنسبة38.3 % هي أعلى نسبة عن خيار (أتّفق) إلى حدّ ما من مجموع النسبة الكلّيّة، أما أدنى إجابة كانت عن خيار (لا أتّفق)؛ إذ بلغ عددهم 112 أيّ بنسبة 32 %، ممّا يعني أنّ هناك مؤشّراً على النصوص الدستوريّة لا تميز بين النساء والرجال في تقلد المناصب والترشيح في الانتخابات كما يعتقدن نساء الأقليّات، وهذا مؤشِّر جيد إلى حدّ ما بأن الدستور وفر وضمنَّ تلك الفرص لهن.

وتبين نتائج الإجابة عن الفقرة الخامسة التي توضح أن الدستور العراقيّ ضامن لحرية التعبير عن الرأي والمشاركة السياسيّة، أن 130 مبحوثاً بنسبة37.1 % هي أعلى نسبة عن خيار (أتّفق) إلى حدّ ما من مجموع النسبة الكلّيّة، أما أدنى إجابة كانت عن خيار (لا أتّفق)؛ إذ بلغ عددهم 98 أيّ بنسبة 28 %، ممّا يعني أن الدستور العراقيّ وفر وضمن حرّيّة التعبير والمشاركة السياسيّة وربما يعود ذلك إلى تأثر العيّنة بالمشاهد التي توضح اندفاع النساء للمشاركة في الانتخابات وظهور أعداد من النساء على شاشات التلفاز وهن يتحدثن بالقضايا السياسيّة الأمر الذي يعطي هذا الانطباع عنهن.

فيما تبين نتائج الإجابة عن الفقرة السادسة التي توضح أنّ الدستور العراقيّ ضامن لحقّ العمل، أنّ 139 مبحوثاً بنسبة39.7 % هي أعلى نسبة عن خيار (أتّفق) إلى حدّ ما من مجموع النسبة الكلّيّة، أمّا أدنى إجابة كانت عن خيار (أتفق)؛ إذ بلغ عددهم 93 أيّ بنسبة 26.6 %، وتشير هذه لنسب إلى اتّفاق نساء الأقليّات مع هذه الفقرة، وأنّ النصوص الدستوريّة ضامنة لحق العمل، ولكننا وجدنا عن طريق التدقيق في البيانات أنّ هناك تردداً واضحاً في إجابات المبحوثات حيال هذه الفقرة وخصوصاً أنّ 118 مبحوث من نساء الأقليّات أجابت بخيار (لا أتّفق) بنسبة 33.7، وهذا يعني أن النصوص الدستوريّة غير كافية لضمان حقّ العمل لنساء الأقليّات، وقد يعود السبب إلى عدم معرفتهن بالنصوص الدستوريّة والقانونيّة المتعلّقة بالعمل.

وقد تضمنت الفقرة السابعة أن الدستور العراقيّ ضامن لممارسة الطقوس الدينيّة لنساء الأقليّات، وقد أشارت البيانات الإحصائيّة إلى أن 146 مبحوثاً بنسبة41.7 % هي أعلى نسبة عن خيار (أتّفق) من مجموع النسبة الكلّيّة، أمّا أدنى إجابة كانت عن خيار (لا أتّفق)؛ إذ بلغ عددهم 69 أيّ بنسبة 19.7 %، وتشير البيانات الإحصائيّة في هذه الفقرة إلى دلالة واضحة، وهي أنّ الدستور العراقيّ يكفل ممارسة الطقوس الدينيّة لمختلف الأقليّات، وأنّ نساء الأقليّات يعتقدن بأن النصوص الدستوريّة كافية وضامنة لممارسة طقوسهن الدينيّة، وتتفق هذه الإجابات مع الفقرة الثالثة التي كانت تتعلّق بأن

الدستور العراقيّ لا يعزّز الانقسام القوميّ والدينيّ في المجتمع، فيمكن أنّ يُعَدَّ الدستور أساسًا يمكن الاستناد عليه في عمليّة التعايش السلميّ في المجتمع.

تبين نتائج الإجابة عن الفقرة الثامنة التي توضّح أنّ الموادّ الدستوريّة والقانونيّة كافية لضمان تمثيل نساء الأقليّات في المواقع السياسيّة نجد أنّ 109 مبحوثاً بنسبة31.1 % هي أعلى نسبة عن خيار (لا أتّفق) من مجموع النسبة الكلّيّة، أما أدنى إجابة كانت عن خيار (أتفق)؛ إذ بلغ عددهم 85 أيّ بنسبة 24.3 %، ونلاحظ عن طريق المقارنة البيانات الإحصائيّة لهذه الفقرة مع البيانات الإحصائيّة للفقرة الرابعة التي تضمنت مضموناً قريباً من مضمون هذه الفقرة ولكن الإجابات متناقضة حيال الفقرتين، وهي مؤشِّر على ضعف الثقافة القانونيّة لدى معظم نساء الأقليّات وعدم اطلاعهن على نصوص الدستور المتعلّقة بالحقوق السياسيّة.

ثم جاءت نتائج الفقرة التاسعة التي توضح أنّ نظام الكوتا كافٍ لضمان تمثيل نساء الأقليّات في المواقع السياسيّة بأن 162 مبحوثاً بنسبة46.3 % هي أعلى نسبة عن خيار (أتّفق) إلى حدّ ما من مجموع النسبة الكلّيّة، أما أدنى إجابة كانت عن خيار (لا أتّفق)؛ إذ بلغ عددهم 84 أيّ بنسبة 24 %، واقع المشاركة السياسيّة لنساء الأقليّات تشير إلى عدم وصول أيّ امرأة من نساء الأقليّات إلى منصب الكتوتا منذ 2003 إلى الآن، ولكننا نجد أنّ إجابات المبحوثات تعتقد بأن نظام الكوتا كافٍ لتمثيلهن سياسيّاً وحصولهن على مواقع سياسيّة، وهو مؤشِّر على عدم اطلاع أغلب نساء الأقليّات على واقع الحياة السياسيّة لمكوناتهن وطبيعة تمثيل المرأة السياسيّ، وهل نظام الكوتا فعلاً قادر على تمثيلهن سياسيّاً.

ثانياً: نشاطات الحكومة والقوات الأمنيّة في مناطق المكوّنات:

الإجابة	التكرار	النسبة المئويّة
لحد الآن أشعر بالثقة والراحة بإزاء ما يقومون به	58	% 16.6
كنت أشعر بالثقة تجاه ما يقومون به، حالياً ينتابني بعض القلق والخوف	35	% 10
قلق وخائف ممّا يقومون به	73	% 20.9
كنت قلقاً ممّا يقومون به، حالياً أثق بهم جداً	35	% 10
لست قلقاً ولا خائفاً ممّا يقومون به	81	% 23.1
لا أعرف	68	% 19.4
المجموع	350	100%

الجدول(2) يبيّن نشاطات الحكومة والقوات الأمنيّة في مناطق المكوّنات

تبين نتائج الإجابة عن هذه الفقرة التي توضح شعور نساء الأقليّات بإزاء أعمال ونشاطات القوات الأمنيّة في مناطقهم، أنّ 81 مبحوثاً بنسبة23.1 % هي أعلى نسبة عن خيار(لست قلقاً ولا خائفاً ممّا يقومون به) من مجموع النسبة الكلّيّة، وهو دلالة على الثقة والاطمئنان التي بدأت تدخل نفوس هذه الشريحة من المجتمع نتيجة التعامل الإنسانيّ الذي قامت به القوات الأمنيّة الذي انعكس إيجاباً على شعورهن بعدم القلق والخوف من الأعمال والواجبات التي تؤديها القوات الأمنيّة، ممّا يعكس التطوّر الحاصل في منظومة القوات الأمنيّة فيما يتعلّق باحترام حقوق الإنسان وتطبيق المعايير المِهْنيّة في الحفاظ على أرواح المواطنين التي هي في صلب مهام القوات الأمنيّة، بعبارة أخرى: أنّ القوات الأمنيّة أصبحت ملاذاً وحصناً للشعب بعد أن كانت عبئًا عليه في الحقب الماضية.

أمّا أدنى إجابة كانت عن خيارين متساويين في النسبة وهما (كنت أشعر بالثقة تجاه ما يقومون به، حالياً ينتابني بعض القلق والخوف) والآخر (كنت قلقاً ممّا يقومون به، حالياً أثق بهم جداً)؛ إذ بلغ عددهم 35 أيّ بنسبة 10 %، وتشير البيانات الإحصائيّة هنا إلى عدم اهتمام نساء الأقليّات بنشاطات القوات الأمنيّة داخل مناطقهم، وفي السياق نفسه تشير البيانات إلى نسبة مقاربة تمثّل 73

من المبحوثات أيّ بنسبة 20.9 % يشعرن بالقلق والخوف ممّا تقوم به القوات الأمنيّة في مناطق نساء الأقليّات، وقد تكون هذه النسبة مبررة بسبب ما شهدته نساء الأقليّات من صعوبات ومخاوف خلال مرحلة الحرب ضدّ تنظيم (داعش).

ثالثاً: الجدول يبيّن المشاركة في الانتخابات النيابيّة لعام 2021

الإجابة	التكرار	النسبة المئويّة
نعم	194	55.4
لا	156	44.6
المجموع	350	% 100

الجدول رقم (3) يبيّن المشاركة في الانتخابات النيابيّة لعام 2021

هذه الفقرة تتعلّق بمشاركة نساء الأقليّات في الانتخابات النيابيّة لسنة 2021، فأشارت النتائج إلى أن 194 مبحوثاً بنسبة 55.4 % هي أعلى نسبة عن خيار (نعم) من مجموع النسبة الكلّيّة، أما أدنى إجابة كانت عن خيار (لا)؛ إذ بلغ عددهم 156 أيّ بنسبة 44.6 %، ممّا يدل على وجود اهتمام لدى نساء الأقليّات بالمشاركة في العمليّة الانتخابيّة، وهذه المشاركة نتيجة ارتفاع الوعي لدى نساء الأقليّات في مرحلة ما بعد (داعش) عندما أخذت قضايا الأقليّات تنتشر وتأخذ مكاناً بسبب الضغط الدَوليّ لذلك قد تكون هذه المشاركة هي شعور بأهمّيّة المشاركة في إيصال ممثلين عنهم.

رابعاً: إذا كانت الإجابة بـ(نعم)، هل تم فرض الجهة التي صوّتت لها؟

الإجابة	التكرار	النسبة المئويّة
نعم	117	% 60.3
لا	77	% 39.7
المجموع	350	% 100

جدول(4) يوضّح هل تم فرض الجهة التي صوّتت لها نساء الأقليّات

تُعَدُّ نتائج هذه الفقرة المتعلّقة بما إذا كانت هناك جهات تفرض على نساء الأقليّات التصويت لجهات معينة من أخطر وأهم المؤشِّرات التي حظيت بها الدراسة، فقد أشارت البيانات إلى أن 117 مبحوثاً

بنسبة60.3 % هي أعلى نسبة عن خيار (نعم) من مجموع النسبة الكلّيّة، أما أدنى إجابة كانت عن خيار (لا)؛ إذ بلغ عددهم 77 أيّ بنسبة 39.7 %، وهو مؤشِّر خطير جداً يوضح وجود بعض الجهات التي تفرض على الأقليّات التصويت، فقد لا تشير نسبة المشاركة الانتخابيّة في المقياس السابق إلى الوعي الانتخابيّ، وربما يكون الإجبار أو التهديد هو المؤثر في المشاركة الانتخابيّة، وكما هو معروف أنّ مناطق الأقليّات وبالأخص الموصل وسنجار تسيطر عليها جهات متعدّدة وذات توجهات سياسيّة مختلفة فضلاً عن أن مجتمع الأقليّات نفسه بسبب طبيعته المغلقة والتقليديّة في معظمه قد تفرض على نساء الأقليّات الذهاب إلى صناديق الاقتراع والإدلاء بأصواتهن لجهات معيّنة.

خامساً: الدور الحكوميّ في التمكين السياسيّ لنساء الأقليّات

العبارات	تكرار	البدائل		
	%	أتفق	أتفق إلى حدّ ما	لا تفق
الحكومة تقدّم برامج سياسيّة ذات رؤية شاملة في التوعية بحقوقي السياسيّة كأمراة من المكوّنات	ت	74	132	144
	%	21.1	37.7	41.1
الحكومة تدعم مشاركة نساء المكوّنات في صنع القرار	ت	78	136	136
	%	22.3	38.9	38.9
الحكومة تهتمّ بمشاركة نساء المكوّنات السياسيّة وتدعمهن للترشح للانتخابات	ت	94	152	104
	%	26.9	43.4	29.7
الحكومة توفّر الحرّيّة والغطاء الأمنيّ الكافي للمشاركة السياسيّة لنساء المكوّنات	ت	89	133	128
	%	25.4	38	36.6
أناقش القضايا السياسيّة مع الأهل والأصدقاء والأقارب	ت	152	138	60
	%	43.4	39.4	17.1
الحكومة تمارس سياسات تمييزيّة بما يتعلّق بمشاركة المرأة السياسيّة	ت	118	156	76
	%	33.7	44.6	21.7

جدول(5) الدور الحكوميّ في التمكين السياسيّ لنساء الأقليّات

تبيّن نتائج الإجابة عن الفقرة الأولى المتعلّقة بما إذا كانت الحكومة تقدّم برامج سياسيّة لتوعية نساء الأقليّات بحقوقهن السياسيّة أنّ 144 مبحوثاً بنسبة 41.1 % هي أعلى نسبة عن خيار (لا أتّفق) من مجموع النسبة الكلّيّة، أمّا أدنى إجابة كانت عن خيار (أتّفق)؛ إذ بلغ عددهم 74؛ أيّ بنسبة 21.1 %، وهو مؤشِّر على عدم اهتمام الحكومة في برامجها السياسيّة برفع الوعي السياسيّ لهذه الفئة من المجتمع وعدم تقديمها لأيّ برامج من شأنها تمكين نساء الأقليّات سياسيّاً.

أمّا الفقرة الثانية المتعلّقة بالدعم الحكوميّ لمشاركة نساء المكوّنات في صنع القرار، فقد جاءت نتائجها إلى أنّ 136 مبحوثاً بنسبة 38.9 % هي أعلى نسبة عن خيار (لا أتّفق) وأتفق إلى حدّ ما بنسب متساوية من مجموع النسبة الكلّيّة، أما أدنى إجابة كانت عن خيار (أتّفق)؛ إذ بلغ عددهم 78 أيّ بنسبة 22.3 %، ويعود ذلك لعدة أسباب منها قد يكون ضعف الخبرة السياسيّة لدى النخب السياسيّة الحاكمة وأصحاب القرار، فضلاً عن أن صوت نساء الأقليّات غير مسموع ولم يصل إلى أسماع الحكومة لانشغالها بأولويات أخرى أهم وأخطر عن القيام بهذه المهمة.

كما تبيّن نتائج الإجابة عن الفقرة الثالثة المتعلّقة بمدى اهتمام الحكومة بمشاركة نساء المكوّنات السياسيّة ودعمهن للترشح للانتخابات، أن 152 مبحوثاً بنسبة 43.4 % هي أعلى نسبة عن خيار (أتّفق) إلى حدّ ما ، أما أدنى إجابة كانت عن خيار (أتّفق)؛ إذ بلغ عددهم 94 أيّ بنسبة 26.9 %،مما يشير إلى وجود تردد في خيارات المبحوثات، ويعود هذا التردد إلى أن النساء اللواتي شاركن في العمل السياسيّ ودخول العمليّة الانتخابيّة كان بدعم من جهات حكومية لعدة أسباب منها الحصول على ولاء هذه الجماعات لتلك الجهات وكذلك بسبب امتلاك الجهات الحكوميّة للمال السياسيّ الذي يساعدهم في دعم المرشحين، وفي السياق نفسه لا تقف الحكومة في وجه النساء الراغبات في دخول العمليّة السياسيّة، ولكن السؤال هنا هو إلى أيّ مدى يكون وجود هذه النساء فاعلاً في عمليّة صنع القرار؟ وهذا يعتمد على قدرة المرشحة على اثبات نفسها وحضورها وتأثيرها في عمليّة صنع القرار.

الفقرة الرابعة المتعلّقة بالدور الحكوميّ بتوفير الحرّيّة والغطاء الأمنيّ الكافي للمشاركة السياسيّة لنساء المكوّنات، أشارت البيانات الإحصائيّة إلى أن 133 مبحوثاً بنسبة 89 % هي أعلى نسبة عن خيار (أتّفق) إلى حدّ ما من مجموع النسبة الكلّيّة، أما أدنى إجابة كانت عن خيار (أتّفق)؛ إذ بلغ عددهم 89 أيّ بنسبة 25.4 %، وهذا مؤشِّر إيجابيّ على دور الحكومة بتوفير بيئة صالحة لمشاركة

نساء الأقليّات السياسيّة ولكن نلاحظ في إجابات المبحوثات تناقضات واضحة وكبيرة، ففي الفقرات السابقة المتعلّقة بـ(وجود جهات تفرض على نساء الأقليّات التصويت لجهات معينة) كانت إجابات المبحوثات (نعم) فكيف توفّر الحكومة الغطاء الأمنيّ الكافي لمشاركتهن السياسيّة مع وجود جهات تسيطر على خياراتهن الانتخابيّة؟ وقد يعود السبب إلى أن مؤسّسات الحكومة أو السياسة الحكوميّة توفّر لنساء الأقليّات متطلبات المشاركة السياسيّة، لكن هذا لا ينفي وجود بعض الجهات المشاركة في الحكومة التي قد تمارس سياسات تمييزيّة وضغط تجاه الأقليّات.

وقد تضمّنت الفقرة الخامسة تساؤلاً حول ما اذا كانت نساء الأقليّات يناقشن القضايا السياسيّة مع العائلة والأصدقاء، وقد أشارت نتائج هذه الفقرة إلى أن 152 مبحوثاً بنسبة 43.4 % هي أعلى نسبة عن خيار (أتّفق) من مجموع النسبة الكلّيّة، أما أدنى إجابة كانت عن خيار (لا أتّفق)؛ غذ بلغ عددهم 60 أيّ بنسبة 17.1 %، وهو مؤشِّر إيجابيّ جداً كون مجتمع الأقليّات يسمح للمرأة بخوض النقاشات السياسيّة على الرغم من القولبة الاجتماعيّة والصور النمطيّة التي تصدر فكرة أن المرأة ليس عليها أن تفهم أو تناقش الشأن السياسيّ؛ لذلك هذا المؤشِّر مهم في عمليّة التمكين السياسيّ لنساء الأقليّات، فهو يعطي الأمل بأنّ هؤلاء النساء ربما سيكون لهن شأن في الأيام القادمة إذا ما سلكنا طريق العمل السياسيّ والحزبيّ.

تبين نتائج الإجابة عن الفقرة السادسة حول ما اذا كانت الحكومة تمارس سياسات تمييزيّة تجاه المشاركة السياسيّة للنساء أنّ 118 مبحوثاً بنسبة 33.7 % هي أعلى نسبة عن خيار (أتّفق) من مجموع النسبة الكلّيّة، أمّا أدنى إجابة كانت عن خيار (لا أتّفق)؛ إذ بلغ عددهم 76؛ أيّ بنسبة 21.7 %، وهو مؤشِّر على التحدّيات التي تواجهها نساء الأقليّات في عمليّة المشاركة السياسيّة؛ بسبب التمييز الذي تتعرّض له وتشير البيانات الإحصائيّة إلى أن الحكومة هي جزء أساسي من هذه التحدّيات؛ لأنّها تمارس التمييز وفقاً لإجابات العيّنة، فعلى الرغم من البيئة الآمنة التي سعت إلى توفيرها القوات الأمنيّة فإنّ تأثير بعض الجهات المسيطرة داخل مناطق الأقليّات التي قد تتبع لجماعات داخل الحكومة أثرت على آراء نساء الأقليّات في تعامل الحكومة وسياساتها تجاه الأقليّات.

سادساً: دور الأحزاب السياسيّة في التمكين السياسيّ لنساء الأقليّات

العبارات	ت	البدائل		
	%	أتفق	أتفق إلى حدّ ما	لا أتفق
الأحزاب السياسيّة تقدّم البرامج والدورات التي تزيد وعي المرأة بأهميّة المشاركة في العمل السياسيّ	ت	89	126	135
	%	25.4	36	38.6
الأحزاب السياسيّة تعزّز مشاركة المرأة في المجالس الإداريّة عبر الترشح للانتخابات	ت	79	160	111
	%	22.6	45.7	31.7
تنظم الأحزاب السياسيّة ورشا لتمكين وبناء قدرات للمرأة	ت	70	130	150
	%	20	37.1	42.9
الأحزاب السياسيّة تضمن مشاركة المرأة في المراكز القياديّة ضمن حصة كوتا.	ت	74	159	117
	%	21.1	45.4	33.4
الأحزاب السياسيّة تدافع عن مصالح المرأة في برامجها السياسيّة	ت	67	143	140
	%	19.1	40.9	40
الأحزاب السياسيّة تعزّز نشاطات المرأة المنتمية لها	ت	76	165	109
	%	21.7	47.1	31.1
الأحزاب السياسيّة تمارس سياسات تمييزيّة تجاه النساء	ت	94	156	100
	%	26.9	44.6	28.6

جدول رقم(6): دور الأحزاب السياسيّة في التمكين السياسيّ لنساء الأقليّات

الفقرة الأولى من هذا المحور تتعلّق بما إذا كانت الأحزاب السياسيّة تقدّم البرامج والدورات التي تزيد وعي النساء بأهميّة المشاركة في العمل السياسيّ، وقد جاءت نتائج الفقرة بأن 135 مبحوثاً بنسبة 38.6 % هي أعلى نسبة عن خيار (لا أتّفق) من مجموع النسبة الكلّيّة، أما أدنى إجابة كانت عن خيار (أتّفق)؛ إذ بلغ عددهم 89 أيّ بنسبة 25.4 %، وتشير هذه البيانات الإحصائيّة إلى عدم حصول نساء الأقليّات على أيّ برامج من قبل الأحزاب السياسيّة لتمكينهن سياسيّاً وإشراكهن في الحياة السياسيّة، وهذا مؤشِّر على اهمال هذه الفئة من قبل الأحزاب السياسيّة.

أمّا الفقرة الثانية حول دور الأحزاب السياسيّة في تعزيز مشاركة النساء في المجالس الإداريّة عبر الترشح للانتخابات، فقد جاءت نتائجها بأن 160 مبحوثاً بنسبة45.7 % هي أعلى نسبة عن خيار (أتّفق) إلى حدّ ما من مجموع النسبة الكلّيّة، أما أدنى إجابة كانت عن خيار (أتّفق)؛ إذ بلغ عددهم 79 أيّ بنسبة 22.6 %، وتشير إلى البيانات الإحصائيّة إلى ضعف دور الأحزاب السياسيّة في اشراك نساء لأقليّات ضمن مجالسها الإداريّة وبمقارنة النتائج الإحصائيّة مع الواقع نجد أن الأحزاب السياسيّ لا تشرك نساء الأقليّات ضمن مجالسها الإداريّة، وأن وجود نساء الأقليّات ممن لديهن اهتمامات سياسيّة يقتصر على أحزاب الأقليّات ذاتها وهو وجود ضعيف لا يرقى لمستوى الطموح.

وتبين نتائج الإجابة عن الفقرة الثالثة حول دور الأحزاب السياسيّة في تنظيم ورش لتمكين وبناء قدرات للمرأة، بأن 150 مبحوثاً بنسبة42.9 % هي أعلى نسبة عن خيار (لا أتّفق) من مجموع النسبة الكلّيّة، أما أدنى إجابة كانت عن خيار (أتّفق)؛ إذ بلغ عددهم 70 أيّ بنسبة 20 %، وهذه دلالة واضحة على غياب البرامج الحزبيّة وعدم التفاتها لوضع برامج من شأنها رفع الوعي السياسيّ لدى هذه الفئات من المجتمع على الرغم من أن إحدى وظائف الأحزاب السياسيّة تعزيز الممارسات والوعي السياسيّ والديمقراطيّ لدى أبناء المجتمع بغض النظر عن الدين أو المذهب أو العرق.

وتشير الفقرة الرابعة إلى الضمانات الحزبيّة لمشاركة النساء في المراكز القيادية ضمن حصة كوتا الداخليّة؟، وقد بينت نتائج الإجابة أن 159 مبحوثاً بنسبة 45.4 % هي أعلى نسبة عن خيار (أتّفق) إلى حدّ ما من مجموع النسبة الكلّيّة، أما أدنى إجابة كانت عن خيار (أتّفق)؛ إذ بلغ عددهم 74 أيّ بنسبة 21.1 %، وتشير البيانات الإحصائيّة إلى وجود نوع من التردد في الإجابة عن هذا السؤال يتضح عن طريق الإجابة بخيار (أتّفق) إلى حدّ ما فضلاً عن أن نسبة الإجابات التي لم تتفق مع هذه الفقرة قد بلغت 33.4 % ، وهذا قد يعود إلى عدم معرفة نساء الأقليّات بطبيعة التنظيمات الحزبيّة ومدى أهميّة حصة الكوتا ضمن الأحزاب، وتعد الكوتا مهمة كمرحلة انتقالية تمكن النساء من الوصول إلى مواقع قيادية مهمة سواء داخل الأحزاب أو ضمن المؤسّسات التنفيذيّة والتشريعيّة، ولكن ضعف دور النساء اللواتي حصلن على مناصب عن طريق حصة الكوتا في تفعيل والمدافعة عن قضايا نساء الأقليّات، فضلاً عن ضعف الاهتمام من قبل الأحزاب السياسيّة في تضمين كوتا النساء ضمن هياكلها الداخليّة، دفع المبحوثات للتردد حيال الإجابة حول هذا السؤال.

كما جاءت نتائج الفقرة الخامسة التي تتعلّق بدور الأحزاب بتعزيز نشاطات المرأة المنتمية لها، أن 165 مبحوثاً بنسبة47.1 % هي أعلى نسبة عن خيار (أتّفق) إلى حدّ ما من مجموع النسبة الكلّيّة، أما أدنى إجابة كانت عن خيار (أتّفق)؛ إذ بلغ عددهم 75 أيّ بنسبة 21.7 %، فيما أجابت 109 من المبحوثات بنسبة 31.1 عن خيار لا أتفق، ممّا يعني أن نساء الأقليّات يعتقدن بوجود ضعف في تمثيلهن داخل البنى والهياكل الداخليّة للأحزاب وهذا يعود إلى أن فكرة الحزبيّة في حدّ ذاتها غير واضحة لدى نساء الأقليّات، فضلاً عن سيطرة بعض الأحزاب ذات التوجهات الدينيّة على الحياة السياسيّة في العراق والتي لا تنظر بعين الاهتمام إلى اشراك النساء بشكل عام في بنيتها الداخليّة فما بالك بنساء الأقليّات ذات المرجعيات الدينيّة والمجتمعية المختلفة.

وتشير البيانات الإحصائيّة الخاصة بالفقرة السادسة والأخيرة من هذا المحور المتعلّقة بما اذا كانت الأحزاب السياسيّة تمارس سياسات تمييزيّة تجاه نساء الأقليّات، أن 156 مبحوثاً بنسبة44.6 % هي أعلى نسبة عن خيار (أتّفق) إلى حدّ ما من مجموع النسبة الكلّيّة، أما أدنى إجابة كانت عن خيار (أتّفق)؛ إذ بلغ عددهم 94 أيّ بنسبة 26.9 %، تؤكد هذه البيانات الإحصائيّة ما ذهبنا اليه في الفقرة السابقة في كون الآيديولوجيات الحزبيّة ذات المرجعيات الدينيّة المسيطرة على الحياة السياسيّة تمارس سياسات تمييزيّة تجاه نساء الأقليّات.

سابعاً: قياس مدى ثقة نساء الأقليّات بمنظّمات المجتمع المدنيّ المحلّيّة والدَوليّة

أولاً: الثقة بمنظّمات المجتمع المحلّيّة

التقييم	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
الإجابة	34	12	26	25	56	38	27	39	33	60
النسبة	9.7	3.4	7.4	7.1	16	10.9	7.7	11.1	9.4	17.1

جدول (7) يبين الثقة بمنظّمات المجتمع المحلّيّة

التقييم	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
الإجابة	27	11	10	17	80	40	30	32	40	63
النسبة	7.7	3.1	2.9	4.9	22.9	11.4	8.5	9.1	11.4	18

تشير الجداول في أعلاه إلى مدى ثقة نساء الأقليّات بالمنظّمات المحلّيّة والمنظّمات الدَوليّة، علماً أن رقم (1) هو أدنى مستوى للثقة ورقم (10) هو أعلى مستوى للثقة، وقد أشارت البيانات الإحصائيّة

إلى نتائج مثيرة للاهتمام؛ إذ إنّ ثقة نساء الأقليّات بالمنظّمات المحلّيّة هي أكبر من ثقتها بالمنظّمات الدَوليّة على الرغم من الدعم الكبير الذي قدمه المجتمع الدَوليّ في مناطق الأقليّات في مرحلة الحرب مع (داعش) وما بعدها، ولكن هذا يمكن تفسيره بأن المنظّمات المحلّيّة هي أكثر قرباً وتماساً مع نساء الأقليّات من المنظّمات الدَوليّة، وأن المنظّمات الدَوليّة كانت تستعمل الأدوات المحلّيّة في نشاطاتها الأمر الذي أعطى انطباع لدى نساء الأقليّات بأن المنظّمات المحلّيّة هي من تقدّم تلك المساعدات ولذلك تولدت الثقة بهذه المنظّمات، فضلاً عن تأثر بعض نساء الأقليّات بوسائل الإعلام التي غالباً ما تركز على المنظّمات المحلّيّة وتشكك بنوايا المنظّمات الدَوليّة.

ثامناً: دور منظّمات المجتمع المدنيّ في التمكين السياسيّ لنساء الأقليّات

العبارات	ت	البدائل		
	%	أتفق	أتفق إلى حدّ ما	لا أتفق
شاركت في ورش تدريبيّة عن قضايا سياسيّة قدّمتها منظّمات المجتمع المدنيّ	ت	119	91	140
	%	34	26	40
منظّمات المجتمع المدنيّ تدعم مشاركة المرأة في العمليّة السياسيّة	ت	142	155	53
	%	40.6	44.3	15.1
برامج منظّمات المجتمع المدنيّ تدافع عن حقوق المرأة السياسيّة	ت	139	154	57
	%	39.7	44	16.3
منظّمات المجتمع المدنيّ ساهمت في تطوير الوعي السيا سيّ	ت	141	143	66
	%	40.3	40.9	18.9
شاركت بأعمال تطوعية حول أهمّيّة العمل السياسيّ والتنشئة السياسيّة	ت	118	107	125
	%	33.7	30.6	35.7

جدول(9) دور منظّمات المجتمع المدنيّ في التمكين السياسيّ لنساء الأقليّات

تبيّن نتائج الإجابة عن الفقرة الاولى التي تتعلّق بمشاركة نساء الأقليّات بالورش التدريبيّة المتعلّقة بالقضايا السياسيّة أنّ 140 مبحوثاً بنسبة 40 % هي أعلى نسبة عن خيار (لا أتّفق) من مجموع النسبة الكلّيّة، أما أدنى إجابة كانت عن خيار (أتّفق) إلى حدّ ما؛ إذ بلغ عددهم 91 أيّ بنسبة 26 %، و تشير هنا البيانات الإحصائيّة إلى عدم وجود برامج وورش تدريبيّة تتعلّق بالشأن السياسيّة تستهدف فئة نساء الأقليّات ويعود هذا الأمر إلى أن معظم منظّمات المجتمع المدنيّ قد نشطت في مناطق الأقليّات بعد مرحلة الحرب مع (داعش) لذلك انصب جلّ اهتمامها على تقديم النشاطات الإغاثية المتعلّقة بحقوق الإنسان وبناء السلام وقضايا التعايش السلميّ، ولكنها أغفلت تقديم برامج سياسيّة ترفع من الوعي السياسيّ لنساء الأقليّات لتمكينهن على تمثيل المكوّنات والفئات التي ينتمين إليها تمثيلاً حقيقيّاً في مرحلة ما بعد الصراع.

أما الفقرة الثانية حول دعم منظّمات المجتمع المدنيّ لمشاركة النساء في العمليّة السياسيّة، فقد بينت نتائج الإجابات أنّ 155 مبحوثاً بنسبة 44.3 % هي أعلى نسبة عن خيار (أتّفق) إلى حدّ ما من مجموع النسبة الكلّيّة، أما أدنى إجابة كانت عن خيار (لا أتّفق)؛ إذ بلغ عددهم 53 أيّ بنسبة 15.1 %، وهذا قد يعود إلى الدعم الذي تقدّمه منظّمات المجتمع المدنيّ للنساء وخصوصاً في مرحلة الانتخابات؛ إذ تهتم هذه المنظّمات بالدفاع عن النساء اللواتي يتعرضن للعنف الانتخابيّ، وكذلك تدعم مشاركة المزيد من النساء في الحياة السياسيّة.

تبين نتائج الإجابة عن الفقرة الثالثة حول دور برامج منظّمات المجتمع المدنيّ في الدفاع عن حقوق النساء السياسيّة، أن 139 مبحوثاً بنسبة 39.7 % هي أعلى نسبة عن خيار (أتّفق) من مجموع النسبة الكلّيّة، أما أدنى إجابة كانت عن خيار (لا أتّفق) حيث بلغ عددهم57 أيّ بنسبة 16.3 %، فيما جاءت البيانات الإحصائيّة الخاصة بالفقرة الرابعة المتعلّقة بدور منظّمات المجتمع برفع الوعي السياسيّ للمرأة إلى أن 143 مبحوثاً بنسبة 40.9 % هي أعلى نسبة عن خيار (أتّفق) إلى حدّ ما من مجموع النسبة الكلّيّة، أما أدنى إجابة فقد كانت عن خيار (لا أتّفق)؛ إذ بلغ عددهم 66 بنسبة 18.9 %، وهذه مؤشّرات على وعي نساء الأقليّات بدور منظّمات المجتمع المدنيّ بدعم النساء ودعم حقوقهن السياسيّة ولكن خيار(أتّفق إلى حدّ ما) يشير إلى ما ذكرناه سابقاً وهو على الرغم من أن منظّمات المجتمع المدنيّ لها دور في دعم حقوق النساء ودعم مشاركتهن السياسيّة فإنّها لم تضع التمكين السياسيّ بالنسبة لنساء الأقليّات من ضمن أولوياتها، وهذا قد يعود إلى الظروف التي فرضتها الحرب مع (داعش).

الفقرة الخامسة من هذا المحور التي تتعلّق بمشاركة نساء الأقليّات في أعمال تطوعية حول أهمّيّة العمل السياسيّ، وقد جاءت نتائج الإجابات بأن 118 مبحوثاً بنسبة 33.7 % هي أعلى نسبة عن خيار (أتّفق) من مجموع النسبة الكلّيّة، أما أدنى إجابة كانت عن خيار (أتّفق) إلى حدّ ما؛ إذ بلغ عددهم107 أيّ بنسبة 30.6 %، وهذا مؤشِّر إيجابيّ مهم يلفت النظر إلى مدى اهتمام نساء الأقليّات بالشأن السياسيّ ومدى استعدادهن للمشاركة الطوعية في نشاطات تتعلّق بالسياسيّة، وهذا عامل مساعد يسهل من عمليّة التمكين السياسيّ من قبل الجهات المهتمة والمعنية بذلك مادامت هناك رغبة لدى نساء الأقليّات برفع وعيهن السياسيّ ودخول المضمار السياسيّ.

أشارت الدراسة إلى وجود عوائق اجتماعيّة تحول دون المشاركة الفاعلة لنساء الأقليّات في الحياة السياسيّة، ومن أهم هذه العوائق هو طبيعة المجتمعات التقليديّة التي تعيش فيها نساء الأقليّات؛ ممّا يحرم نساء الأقليّات من أن يكون لها إدراك كافٍ لضرورة أخذ دور في الحياة السياسيّة، كذلك عدم وجود ثقة لدى نساء الأقليّات بالنصوص الدستوريّة وقدرتها على توفير الحماية الكافية لهن من العنف الذي قد يتعرضن له، وهناك تردد واضح في اجوبة المبحوثات فيما يتعلّق بالنصوص الدستوريّة والقانونيّة وهو مؤشِّر على ضعف الثقافة القانونيّة والدستوريّة لدى نساء الأقليّات.

إنّ ظروف الحرب مع (داعش) قد غيّرت من طبيعة العلاقة ما بين القوات الأمنيّة والأقليّات (بالخصوص نساء الأقليّات)؛ إذ أشارت البيانات إلى أنّ نسبة كبيرة لا يشعرون بالقلق أو الخوف بإزاء ما تقوم به القوات الأمنيّة داخل مناطقهم، لكنّ في الوقت نفسه هناك مؤشِّرا على وجود جهات تفرض على نساء الأقليّات الإدلاء بأصواتهن لجهات معينة!

شخصت الدراسة وجود ضعف وعدم اهتمام في تمكين نساء الأقليّات سياسيّاً، وأنّ هناك سياسات مبهمة تجاه نساء الأقليّات في مختلف المجالات، فالقوى السياسيّة لا تضع البرامج التي يمكن أن تستقطب هذه الفئة من المجتمع وامكانية دخولها للحياة السياسيّة ووجودها داخل بنية الأحزاب السياسيّة في العراق. كما أنّ بعض منظّمات المجتمع المدنيّ لها دور كبير في تمكين نساء الأقليّات ووضع البرامج التي تستهدف فيه هذه الفئة، ولكن نشاطات منظّمات المجتمع المدنيّ تقوم على مجالات اجتماعيّة وثقافيّة أكثر من كونها تصب في صالح التمكين السياسيّ.

هناك رغبة لدى نساء الأقليّات في الاندماج داخل المجتمع في الحصول على تمكين سياسيّ يؤهلهن إلى دخول الحياة السياسيّة، ولكن طبيعة الظروف الاجتماعيّة والأمنيّة والسياسيّة التي تحيط بهن تحول دون تحقيق ذلك.

بعد عرض نتائج الدراسة الميدانيّة يمكن إجمال عدد من الآليات المقترحة التي قد تكون سبيلاً لتمكين نساء الأقليّات سياسيّاً:

1. آليات قانونية ودستوريّة: تعديل الدستور وإزالة المواد الدستوريّة التي تهمش الأقليّات أو تحمل مضامين للتمييز ضدّ الأقليّات في العراق، كذلك هناك العديد من الأقليّات التي لم تحصل على اعتراف صريح في الدستور، أو لم تحصل على حقوقها في التمثيل السياسيّ ضمن كوتا الأقليّات وكذلك ضرورة تعديل القوانين التي تهضم حقوق النساء وتحمل تمييزاً ضدها والتصويت على قانون العنف الأسريّ الذي سيساهم في توفير بيئة قانونية امنة تضمن حماية النساء من العنف، والعمل على وضع لجنة تأخذ على عاتقها تطبيق قانون الناجيات لضمان حقوق هذه الفئة من نساء الأقليّات، تكرِّس الحقوق السياسيّة للنساء مجموعة من النصوص القانونيّة منها المادّة ٧ من اتّفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ النساء التي تضمن للمرأة حقّ التصويت وتقلد مناصب عامة وممارسة وظائف عامة.

2. آليات سياسيّة: في أحيان كثيرة لا يؤخذ برأي الأقليّات في الهيئات الوطنيّة والمحلّيّة المسؤولة عن السياسات، بما فيها تلك المتعلّقة بالحياة الاقتصاديّة وبالتنمية الوطنيّة وبوضع الميزانية، والأمر أشد بالنسبة لنساء الأقليّات؛ لذلك من المهم اشراك الأقليّات في وضع السياسات العامّة وتخصيص كوتا للنساء ضمن المناصب العليا في الدولة، كما تُعَدُّ الأحزاب السياسيّة وسيلة مهمة في تمكين النساء عموماً ونساء الأقليّات بشكل خاص؛ إذ عن طريق الأحزاب السياسيّة تتمكن النساء من الوصول إلى مواقع صنع القرار والمناصب المنتخبة ومراكز القيادات السياسيّة، ويُعَدُّ إدخال نساء الأقليّات ضمن المنظومة الحزبيّة ذا فائدة تعود على الطرفين؛ فبالنسبة للأحزاب ستحصل على وضع انتخابيّ أفضل والوصول إلى جماعات جديدة من الناخبين، ويمكن للأحزاب السياسيّة أن تعمل على نوعين من الإصلاحات، داخلية تتعلّق ببنية وهيكلية واستراتيجيّة الحزب وخارجية تتعلّق بالعمل على مبادرات لتمكين نساء الأقليّات سياسيّاً وتغيير الرأي العام، والعمل على مراجعة المناهج الدراسية وتنقيتها من خطابات الكراهية والذكوريّة والتمييز ضدّ النساء والعمل على ادراج تاريخ الأقليّات ودينهم وثقافتهم ضمن المناهج الدراسية، وعلى وزارة التربية الاهتمام بهذه الفئة من المجتمع وعلى حقها في الحصول على التعليم اللائق؛ إذ تحرم نساء الأقليّات من حقوقهن في التعليم بسبب النزعة الأبويّة في المجتمع والادوار الجنسانية وظروف الحرب التي تلقي بضلالها على حقوق نساء الأقليّات، فضلا عن ضرورة زيادة ودعم منظّمات المجتمع المدنيّ المهتمة بقضايا نساء الأقليّات على وجه التحدّيد أو زيادة المشاريع المهتمة بنساء الأقليّات والتي تعمل على تمكين نساء الأقليّات سياسيّاً ورفع مستوى وعيهن الاجتماعيّ والسياسيّ لكي يصبحن أكثر قدرة على المشاركة في الحياة العامّة.

3. آليات ثقافيّة إعلاميّة: رصد خطابات الكراهية الموجهة ضدّ الأقليّات من قبل وسائل الإعلام وتسليط الضوء على قضايا الأقليّات بشكل أكبر، وأن تعمل الحكومة على وضع استراتيجيّة لتعزيز الشراكة بين المؤسّسة الدينيّة والحكومة ومنظّمات المجتمع المدنيّ بهدف تحسين مركز المرأة من منظور الدين والتقاليد وأن تعمل وزارة الثقافة على ضمّ تراث وثقافة الأقليّات ضمن مهرجانات وطنيّة للتعريف بهم وادماجهم في المنظومة الثقافيّة والاجتماعيّة وخلق هويّة وطنيّة تشمل الجميع بمختلف دياناتهم وقومياتهم ومذاهبهم؛ ممّا يقلّل من العنف الموجه ضدّ نساء الأقليّات.

4. آليات اقتصاديّة: تخصيص رواتب لدعم نساء الأقليّات بالخصوص النساء اللواتي تعرضن للنزوح ودعم المشاريع الصغيرة لنساء الأقليّات ووضع برنامج أو ورش تدريبيّة مخصصة لتعليم نساء الأقليّات مهنة تمكنها من الاعتماد على نفسها وتحقيق الاستقلالية الاقتصاديّة.

المبحث الثالث

الدور السياسيّ لنساء الأقليّات في العراق بعد2003

بسبب طبيعة العوائق الثقافيّة السائدة والنظرة الاجتماعيّة فإنّ وصول نساء الأقليّات إلى المحافل العامّة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة يكون محدوداً للغاية قياساً برجال الأقليّات، ففي مناطق الأقليّات تنتشر الأمية ولا تتزوّد نساء الأقليّات بإمكانيات تعليميّة وثقافيّة، فالنساء اللاتي لا يتكلمن سوى لغتهن الأصليّة سوف يواجهن صعوبات وتمييزاً في كلّ المجالات حتى ما يخصّ تلبية متطلبات العيش الأساسيّة، الأمر الذي يدفعهن للانطواء على دوائرهن الثقافيّة الضيقة ممّا يحرمهن من التزود بالمهارات والخبرات التي تؤهلهن لدخول سوق العمل؛ لذا يُعَدُّ نقص التعليم المهنيّ والحصول على شهادة جامعية والمعرفة المحدودة باللغة الرسميّة عقبات تحول دون انخراط نساء الأقليّات في المجتمع بجميع مفاصله.

إنّ مراكز صنع القرار في العراق عموماً يستقطب القوى القوميّة والدينيّة ذات الثقل الأكبر في المجتمع وبالتأكيد الأقليّات ليست من ضمنهم بأي شكل من الأشكال، ممّا يجعل وصول المرأة المنتمية إلى الأقليّات أمراً أشبه بالمعجزة، وإدراكاً من المجتمع ومن النظام لهذه الحقيقة فقد وجد نظام(الكوتا) كمحاولة لتحقيق المساواة إلى حدّ معقول، وعلى الرغم من وجود القوانين التي تضمن حقّ المشاركة السياسيّة لجميع العراقيّين بغض النظر عن الدين أو الجنس، فإنّ القانون ومؤسّساته لم تكن قادرة على إيصال نساء الأقليّات إلى مراكز صنع القرار، ولا إلى المناصب الإداريّة المهمة، وبذلك فإن نساء الأقليّات تفتقر إلى الأمن النفسي والاجتماعيّ وتجد في هويتها الدينيّة أو القوميّة أو حتى الجنسيّة عائقاً أمام اندماجها الاجتماعيّ ومشاركتها السياسيّة.

وتبقى المشكلة الحقيقيّة التي تواجه نساء الأقليّات هي الفجوة بين النص القانونيّ وبين الواقع والتطبيق، ففي مجتمع يتقدّم فيه العرف على القانون ومشروع القبيلة سابق على مشروع الدولة، يصبح من غير المجدي أن يحفل الدستور بمواد تضمن الحرّيّات الثقافيّة والدينيّة لنساء الأقليّات، من دون وجود ضمانات ومؤسّسات تكفل تطبيق هذه القوانين، ومثال ذلك أن قوانين العمل والأجور لم تميز بين النساء من (مختلف الأديان والقوميّات) وبين الرجال، إلا أن المرأة المنتمية للمكونات الصغيرة تعاني من تمييز في المجال الوظيفيّ والعمل؛ إذ لا تستطيع تولي المناصب المهمة في ظلّ نظام قائم على المحاصصة الطائفيّة.

طبيعة المشاركة السياسيّة لنساء الأقليّات

تواجه نساء الأقليّات عقبات تحول دون المشاركة الفعّالة في الحياة السياسيّة، منها ما يعود إلى الحواجز الثقافيّة ولاسيما المجتمعات التقليديّة المحلّيّة التي تحرم النساء من تأدية دور في اتخاذ القرارات، فيقع عبءٌ أكبر وتمييز أعمق تجاه نساء الأقليّات يحرمنهن من إبداء الرأي في قرارات السياسة الوطنيّة؛ لأنهن نساء أولاً، وينتمين إلى أقليّات ثانياً، وقد تتعرّض النساء إلى تهميش داخل مجتمعات الأقليّات التي ينتمين إليها؛ إذ كانت مشاركة الأقليّات غير فعّالة في كثير من الأحيان، وذات طابع رمزيّ في الهيئات الوطنيّة والمحلّيّة المسؤولة عن السياسة[94] ، وقد أدّى عدم الاستقرار السياسيّ في محافظة نينوى إلى زرع هاجس الخوف فيمن يتصدى للعمل السياسيّ، ومثال ذلك اغتيال القيادي في تجمع الشبك الديمقراطيّ (ملا عباس الشبكي) سنة 2009، وبالمثل واجهت نساء الشبك اللاتي حاولن تصدّر المشهد مخاطر أمنية تصل إلى حدّ الاستهداف المباشر، مثاله اغتيال الناشطة الشبكية (غيداء سالم) في شباط 2014 ، وتعرّضت إحدى تظاهرات الشبك إلى حادثة اطلاق عيارات نارية من جهات متنفذة في ناحية (برطلة) بحسب شهادتها، أما عن اختيار النساء اللواتي يمثّلن الشبك فإنّ ذلك يتم عادةً بناءً على انصياع النساء لتوجهات الأحزاب بشكل رئيس، ويعود تهميش نساء الشبك من قبل رجال الشبك أنفسهم بسبب طبيعة المجتمع الشبكي وانصياع المرأة إلى التقاليد بحيث تصبح المرأة أحياناً وبحد ذاتها مساهمة في تهميش مكانتها بإزاء الرجال، وهذا ينطبق على أكثر من نصف النساء الشبكيات على الرغم من محاولة قلة منهن البروز في شتى المجالات التربويّة والدينيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة.

(منذ بدء العمليّة السياسيّة في العراق مثل المكوّن التركمانيّ في مجلس الحكم السيدة (صونغل جابوق) وكذلك شاركت المرأة التركمانيّة في كلّ دورة انتخابيّة واستطاعت الوصول إلى مواقع صنع القرار فقد حصلت السيدة (هيام نعمت محمود) على منصب وزيرة الدولة كممثلة للحكومة في مجلس النواب وتعد مشاركة نساء التركمان مشاركة جيدة نسبياً، فللمرأة التركمانيّة حضور داخل الأحزاب والبرلمان وفي الحكومة، على سبيل المثال تقود السيدة (جالا نفطجي) حزب الإرادة التركمانيّة، وللمرأة مكانة اجتماعيّة خاصة في المجتمع التركمانيّ إلا أن الواقع الاجتماعيّ- السياسيّ للمرأة العراقيّة بشكل عام وما تواجهه من مشكلات وضغوط تحدد من مشاركتها وحضورها السياسيّ لا ينفصل عن واقع نساء التركمان التي تعيش في بيئة اجتماعيّة تقليديّة ضاغطة تؤثّر على حضورها في الحياة العامّة

94- سعد سلوم: نساء الأقليات أصوات منسية، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، بيروت، 2017، ص49.

بمختلف اشكالها)[95]، فنجد أنّ الدور السياسيّ والوظيفيّ للمرأة التركمانيّة ما زال شكلياً؛ إذ لم تأخذ المرأة التركمانيّة دورها في إدارة الدوائر والمؤسّسات الحكوميّة، وهذا الأمر يرتبط بجملة أسباب منها التحدّيات التي تواجهها المرأة التركمانيّة داخل المجتمع التركمانيّ نفسه، فالنشاط السياسيّ التنظيمي التركمانيّ لم يقتصر على الرجال وحسب بل اشتركت وانضمت المرأة إلى صفوف الحركات السياسيّة التركمانيّة منذ بدايات تأسيس هذه الحركات إلا أن شكل النضال والمشاركة السياسيّة لدى المرأة التركمانيّة بقي مرهونًا بالتقاليد الاجتماعيّة السائدة إلى حدّ كبير، وأن أحزاب الأقليّات كانت مجبرة على ادخال النساء في الأحزاب أسوةً بغيرها من الأحزاب الأخرى، ومنها الأحزاب التركمانيّة، ولكن هذه النتيجة لزيادة تمثيل المرأة في السلطة التشريعيّة كانت على حساب تهميشهن في التمثيل في السلطة التنفيذيّة، وهو مؤشّر واضح على أن تمثيل النساء لا يتعدّى دوراً مرسوماً كواجهة شكليّة لإضفاء التنوع على تمثيل الأحزاب من ناحية الجندر، وعند مقارنة تمثيل النساء والرجال وأثره على هوية التركمان، سوف نجد مقدار التشظي الذي حلّ بتمثيل المكوّن التركمانيّ[96]، فلم الدور النساء السياسيّات التركمانيّات بالمستوى المطلوب؛ إذ لا توجد أصوات نسائية تطالب داخل قبة البرلمان بحقوق المفقودين والمغيبين من التركمان وبالأخص ما يتعلّق بملف الناجيات والمختطفات التركمانيّات على يد (داعش)، حتى أن قانون الناجيات لم يكن لأي سياسيّة من التركمان دور فيه حتى أنه في قراءته الأولى كان تحت مسمى قانون الناجيات الإيزيديّات إلا أن الناشطات التركمانيّات قدمن طلب للمشاورة وتسليط الضوء على نساء التركمان الناجيات فتم تعديل القانون ليشمل جميع النساء الناجيات وذكر هذا في ديباجة القانون، ويُعَدُّ دور منظّمات المجتمع المدنيّ ضعيف في المناطق التركمانيّة وتقتصر نشاطاتها على الأعمال التقليديّة كالخياطة والطبخ وكأن دور المرأة يقتصر على هذه الجوانب؛ إذ ليس هناك ورش تدريبيّة لزيادة الوعي السياسيّ لنساء التركمان أو لتطوير مهاراتهن القيادية وهذا الضعف في دور منظّمات المجتمع المدنيّ يؤثّر على المشاركة السياسيّة للمرأة التركمانيّة.[97]

لم تصل المرأة الإيزيديّة إلى منصب الكوتا ما بعد 2003، وقد وصلت أربعة نساء إيزيديّات وهن : فيان دخيل وأمينة سعيد وخالدة خليل ورونزا زياد، جميعهن وصلوا عن طريق الغطاء الحزبيّ الكردي، لكن ما بعد 2014 بعد دخول (داعش) وما تعرضت له المرأة الإيزيديّة من انتهاك صارخ لحقوقها، بدأت تنشط المرأة الإيزيديّة وظهرت العديد من النساء الإيزيديّات الناشطات اللواتي ناقشن قضايا

95- مقابلة الباحثة مع السيد طورهان المفتي بتاريخ 15/3/2022. السيد طورهان هو سياسيّ تركماني حصل على عدة مناصب سياسيّة منها وزير الدولة لشؤون المحافظات ووزير الاتصالات وكالة ومستشار رئيس الجمهورية فؤاد معصوم وغيرها.

96- سعد سلوم: نساء الأقليات في العراق أصوات منسية ، مصدر سبق ذكره ، ص50-51.

97- مقابلة الباحثة مع الناشطة التركمانية هيمان رمزي بتاريخ 14/3/2022.

إنسانية وسياسيّة أيضاً، مثل السيدة (نادية مراد) التي دولت القضيّة الإيزيديّة في مجلس الأمن أمام الأمم المتّحدة والبيت الأبيض، ففي المجتمع الإيزيديّ هناك العديد من الطاقات النسائية القادرة على التصدي للمشهد السياسيّ ولكن طبيعة المجتمع العراقيّ عموماً والإيزيديّ خصوصاً تحكمه العادات والتقاليد والصور النمطيّة للمرأة التي تعمل في المجال السياسيّ، وكذلك الأحزاب المسيطرة على السلطة لا تمنح نساء الأقليّات الفرصة للتمثيل بغض النظر عن الدين؛ لأنّها أحزاب لا تقوم على روابط وطنيّة.

كان لنساء الأقليّات دور مهم في مناقشة نصوص قانون الناجيات وإبداء آرائهن ومقترحاتهن حيال هذا القانون، ويُعَدُّ القانون الأول الذي يعالج موضوع العنف الجنسيّ وقضايا الناجيات من عنف (داعش) وضمن لهم أجورا شهريّة وحقوقا في التعليم والتأهيل الصحّيّ والنفسيّ بعد تقديمه من قبل منظّمات المجتمع المدنيّ إلى رئاسة الجمهوريّة برئاسة (برهم صالح) الذي رفعه إلى البرلمان، وهذا القانون لا يختص بالإيزيديّات فقط، وإنما كلّ النساء الناجيات من أسر تنظيم (داعش)، وقد عينت امرأة إيزيديّة من سنجار بمنصب مدير عام لتنفيذ هذا القانون وهي السيدة (سراب الياس) على اعتبار أن غالبية النساء الناجيات من تنظيم (داعش) هم نساء إيزيديّات [98] .

لأوّل مرّة في تاريخ الانتخابات العراقيّة تمكنت مرشحتان من المكوّن الكاكائيّ الفوز بمقعدين نيابيين عن محافظتي كركوك ونينوى، وهما (أحلام رمضان[99]*) ونجوى كاكيّة؛[100]* إذ استطاعت المرشحتان الحصول على مقعد نيابيّ بغض النظر عن انتمائهن الكاكائيّ، ودون الحاجة لوجود كوتا، وهذا يعني أنهن استطعن كسر القيود التي كانت تحول دون مشاركة الكاكائيّة عموماً؛ لعدم وجود كوتا خاصة بهم ونساء الكاكئيّة خصوصاً بوصفهنّ نساء ومن الأقليّات.

كان المجتمع الكاكائيّ إيجابيّاً وداعماً لحملتهن الانتخابيّة ومشاركتهن السياسيّة وكان للمرأة الكاكائيّة دور كبير في دعم ترشحهن للمجلس النيابي، فالمرأة الكاكائيّة تمتلك الوعي السياسيّ ولكنها بحاجة إلى التوجيه، وهو ما ركزن عليه في حملتهن الانتخابيّة؛ إذ استطعن كسب ثقة الناخبات الكاكائيّات بهن كمرشحات عن طريق استنادهن على الوعي السياسيّ لنساء الكاكائيّة، وفي السياق نفسه لا يخلو دخول نساء الكاكائيّة العمل السياسيّ من التعرّض لنوع من التمييز كونهن نساء ومن الكاكائيّة، ولكن الانتماء الحزبيّ كان كفيلاً بدعمهن فاستطعن الحصول على أصوات انتخابيّة لا تقتصر على الأصوات الكاكائيّة، بل من مختلف الجماعات المؤيدة للحزب الذي ينتمين إليه [101] .

98- مقابلة الباحثة مع السيد صائب خدر نايف ممثل الكوتا الأيزيدية في البرلمان العراقي في الدورة السابقة، بغداد، 16/1/2022.

99*- احلام رمضان نائبة كاكائية عن حزب الاتحاد الوطني الكردستاني.

100*- نجوى حميد الكاكايه نائبة عن الحزب الديمقراطي الكردستاني.

101- مقابلة اجرتها الباحثة مع النائبة نجوى حميد الكاكيه بتاريخ 28/12/2021.

إنّ المجتمع الكاكائيّ كان مجتمعاً منغلقاً على نفسه ويفرض قيود اجتماعيّة على النساء ويرفض تعليمهن، أمّا الآن فأصبحت الكثير من نساء الكاكائيّة متعلّمات ومطلعات على العالم الخارجيّ عن طريق ما وفرته وسائل التواصل الاجتماعيّ من انفتاح على ثقافات وتجارب مختلفة، وهذا أسهم في تطوّر الوعي السياسيّ لدى نساء الكاكائيّة، لكن هذا التغيير مازال بسيطاً ونسبياً؛ إذ مازالت المرأة الكاكائيّة تغصب على الزواج وتنشر بينهم حالات الانتحار والأمية، فضلاً عن أن هناك نظرة سلبيّة من المجتمع الكاكائيّ تجاه المشاركة السياسيّة للمرأة، وخصوصاً ما يتعلّق بدخولها مضمار العمليّة السياسيّة وهذا ينطبق حتى على دخولها الحياة الثقافيّة والعلمية بشكل عام.

تُعَدُّ العائلة المعوق الأول للمشاركة السياسيّة للمرأة بشكل عام، وأن وجود امرأة الكاكائيّة تحت قبة البرلمان مهم في الدفاع عن حقوق نساء الكاكائيّة بشكل خاص وحقوق الكاكئية بشكل عام كأقلية غير معترف بها دستورياً وقانونياً، وهذا هو المشروع الأساسي الذي يعمل عليه السياسيّون الكاكائيّون نساءً ورجالاً. وقد كانت أصوات الناخب الكاكائيّ تتشتت بسبب نظام القائمة الانتخابيّة لكن اليوم في ظلّ نظام الدوائر المتعدّدة والترشيح الفرديّ أسهم في أن يكون هناك ممثلين حقيقيّين عن الكاكائيّة دون الاعتماد على نظام الكوتا[102]، أمّا عن توقعات المجتمع الكاكائيّ لقدرة المرشحتين في الدفاع عن مصالح المجتمع الكاكائيّ فتشير الآراء لعدم تفاؤل المجتمع الكاكائيّ بهذا التمثيل؛ لأنّه بالنتيجة تمثيل حزبيّ خاضع لتوجهات الأحزاب ورغبات رؤساء الكتل الذين لا يعتقدون بقدرتهن على تقديم مشروع الحصول على اعتراف بالكاكائيّة كأقلّيّة دينيّة و بتمثيل برلمانيّ (كوتا) خاص بهم[103].

أمّا التجربة السياسيّة للمرأة المندائيّة فقد حصلت (نادية فاضل مغامس) على منصب مدير عام وهناك صعوبة مركبة واجهتها السيدة نادية؛ بسبب انتمائها إلى أقلّيّة تُعَدُّ من أقلّ المكوّنات عدداً مقارنة بالمسيحيّين والإيزيديّين وهي الأقلية المندائيّة، ولأنّها امرأة من نساء الأقليّات فهذا ما جعل تسنمها المنصب يكتنفه العديد من الصعوبات، لوجود المحاصصة داخل ديوان الأوقاف المسيحيّة والإيزيديّة والصابئة المندائيّة أيضاً بوصفه أحد مؤسّسات الدول، كما لم يسبق لطائفة الصابئة المندائيّة أن رشحت امرأة لأي منصب مهم في مؤسّسات الدولة، كما أنه من الناحية التاريخيّة لم يسبق في تاريخ الدولة العراقيّة المعاصرة أن تتولى امرأة منصب مدير عام وقف لأي من الطوائف الدينيّة[104].

102- مقابلة أجرتها الباحثة مقابلة مع السيدة أحلام رمضان بتاريخ 28/12/2021.
103- مقابلة اجرتها الباحثة مع ناشطين من الكاكائية في بغداد بتاريخ 11/1/2022
104- سعد سلوم: المشاركة السياسيّة للأقليات في العراق، مصدر سبق ذكره، ص121.

استطاعت المرأة الكرديّة الفيلية جراء مساهمتها الفاعلة في النضال التحرريّ الكرديّ من الوصول إلى المراكز القيادية مثل السيدة (زكية اسماعيل حقي) التي كانت رئيسة اتّحاد نساء كوردستان ثاني امرأة عضوة في اللجنة المركزيّة في الحزب وبهذا تكون سابقة تاريخيّة؛ إذ لم يسبق أن تقلدت امرأة كردية قبل هذا التاريخ منصباً قيادياً في الأحزاب السياسيّة الكردستانيّة، وشغلت منصب عضو في مجلس النواب وكذلك أول قاضية تعينت في العراق والمنطقة العربيّة ممّا يدل على وعي المرأة الكردية الفيلية وقدرتها على خوض غمار السياسيّة، كما أصبحت السيدة (هناء بيك مراد) أول مديرة مكتب رئيس وزراء في العراق الحديث.

ممّا تقدّم أن النظام السياسيّ العراقيّ مبنيّ على أسس قانونيّة ومؤسّساتية متوازنة، لكنها لم تصل إلى مرحلة التكامل لغائية الان وتحتاج إلى جهود مضاعفة وارادة سياسيّة فعلية لإحداث تغييرات تنعكس على نحو إيجابيّ على واقع الأقليّات بشكل عام في العراق، فالمشكلة الأساسيّة تكمن بالإرادة السياسيّة في استثمار البنى المؤسّساتية وتطبيق القواعد القانونيّة لمنح الآخرين حقوقهم بمختلف أشكالها السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، وبالرغم من الواقع المتردي الذي تعيشه نساء الأقليّات اجتماعيّاً سواء كان ذلك على مستوى الأقلية نفسها أو على مستوى المجتمع الذي يهمش هذه الفئة من النساء بالإضافة إلى الجرائم التي تعرضت لها بعد دخول (داعش) إلى مناطقهم، وعلى المستوى السياسيّ تحتكر الأحزاب الكبير الساحة السياسيّة إلّا أن الكثير من نساء الأقليّات استطعن كسر الحواجز الاجتماعيّة والسياسيّة وخضن غمار العمل السياسيّ بكل تعقيداته، وعلى الرغم من بساطة هذه التجربة فإنّها تجربة مهمة أثبتت قدرة تلك النساء على اختراق العمليّة السياسيّة ورفع أصواتهم للدفاع عن حقوقهم وتسليط الضوء على فئة من المجتمع تتعرّض للإهمال والتهميش في كلّ المستويات.

ومن خلال ما تقدّم يمكن العمل على توفير كوتا للنساء داخل الوزارات والهيئات الإداريّة تعتمد على عدد النساء داخل الوزارات لتساعدهن في الوصول إلى المناصب العليا، ووضع كوتا لنساء الأقليّات داخل كوتا النساء. كما تُعَدُّ الأحزاب السياسيّة وسيلة مهمة في تمكين النساء عموماً ونساء الأقليّات بشكل خاص؛ إذ عن طريق الأحزاب السياسيّة تتمكن النساء من الوصول إلى مواقع صنع القرار والمناصب المنتخبة ومراكز القيادات السياسيّة، لذلك من الضروريّ توفير كوتا النساء داخل هياكل الأحزاب السياسيّة والدفع بمنظّمات المجتمع المدنيّ لزيادة المشاريع المهتمة بتمكين نساء الأقليّات سياسيّاً لرفع مستوى وعيهن السياسيّ لكي يصبحن أكثر قدرة على المشاركة في الحياة العامّة.

الفصل الثالث

التحوّلات الاجتماعيّة وبنية الحركة النسويّة في العراق

يتتبّع هذا الفصل تحوّلات البنية القيمية والاجتماعيّة في العراق، وتأثيرها العميق على تموقع النساء وديناميات الحركة النسويّة. لا يُعنى الفصل بمجرّد توصيف الوقائع، بل ينخرط في تحليل جذريّ لأنساق التراتب الاجتماعيّ والتمثيلات الثقافيّة التي تُعيد إنتاج أدوار النساء، على الرغم من التحوّلات الشكليّة في البنية السياسيّة. يُقارب الفصل خطاب الحركة النسويّة عبر الأجيال وارتباطه أو تأثره بخطاب التيّارات الفكريّة العراقيّة، متتبعاً مسار الحركة وتحوّلها من الاحتجاج إلى المؤسّسة، مستجليًا لحظات الانقطاع والامتداد في رؤيتها للذات وللآخر، وللسلطة ولمواقع الفعل. كما يفتح الفصل أفقًا لتأمل نقدي في مدى قدرة الحركة النسويّة العراقيّة على إنتاج خطاب بديل يتجاوز الاستنساخ ويؤسّس لنسويّة نابعة من الواقع المحلّيّ بكلّ تعقيداته.

المبحث الأول: انعكاسات الأنساق الاجتماعيّة على واقع النساء في العراق

المبحث الثاني: موقف التيّارات الفكريّة من المرأة في العراق

المبحث الثالث: تعاقب الأجيال في الحركة النسويّة العراقيّة

المبحث الأول

انعكاسات الأنساق الاجتماعيّة على واقع النساء في العراق

يحلّل هذا الفصل كيفيّة تشكّل وتكريس الأدوار الاجتماعيّة عبر الأنساق القيميّة والاجتماعيّة السائدة، مثل العائلة، والدين، والعُرف. ويُظهر كيف أن هذه الأنساق لا تكتفي بإنتاج صورة نمطيّة للمرأة، بل تعمل على تثبيت هذه الصورة، وتقييد إمكانيّات التغيير الفرديّ والجمعيّ. ويُسلّط هذا الفصل الضوء على التوتر بين التغيير الاجتماعيّ التدريجي وبين استمرارية البُنى المحافظة، وتأثير ذلك على واقع النساء اليوميّ.

النساء العراقيّات في دوّامة القيم الاجتماعيّة

كان لموجات الحداثة التي وصلت بشكل مفاجئ إلى العراق بعد التغيير دور في إحداث اهتزازات بالواقع الفرديّ والكيان الاجتماعيّ للأسرة والمجتمع، وعلى الرغم من التطوّرات البنيويّة التي غيّرت مسار الحياة الإنسانيّة خلال القرن العشرين فإنّ المرأة العراقيّة مازالت تعاني من ضعف العدالة والمساواة فيما يتعلّق بحقوقها لاسيما أنّها محكومة بعلاقات اجتماعيّة قائمة على أنظمة أبويّة وأعراف وتقاليد اجتماعيّة تقليديّة راسخة، وعلى الرغم من أنّ المرأة العراقيّة أخذ وضعها الاجتماعيّ بالتغيير تدريجياً فبدأت تدخل المدارس وتتعلم ودخلت مجال الوظيفة والعمل خارج البيت فإنّ هذا التغيير الكبير الذي تحدث عنه الدكتور (علي الورديّ) لم يصاحبه تغيير في القيم والتقاليد التي تخص المرأة، ولأنّ طبيعة التغيّر لا تحدث على وتيرة واحدة، فالتغير السريع في المهن ووسائل التعليم والثقافة مقابل التغيير البطيء في العادات والتقاليد والمعتقدات والقيم خلق تناقضا أو «تناشزا اجتماعيّا» أثّر على حقوق النساء ومساحتهن داخل المحيط الاجتماعيّ.

تضاعفت الانتهاكات الموجهة ضدّ النساء في العراق بعد التغيير تراجعت معها حقوق النساء مع موجة العنف التي شهدها العراق في مرحلة الانتقال نحو الديمقراطيّة ما بعد 2003، فقد ازدادت انتهاكات القتل غسلاً للعار والاختطاف والاغتصاب ومنعها من الدراسة والعمل بسبب الظروف الأمنيّة الصعبة التي تمر بها البلاد، فضلاً عن التأثير الدينيّ _السياسيّ والتحكم بحياة النساء بتفاصيلها كلّها، ممّا شكل خطورة حقيقيّة على وضع المرأة وحقوقها وحرياتها الطبيعيّة [105] ، وعلى الرغم من أن التشريعات والقوانين العراقيّة لا تميز بين المرأة والرجل في مختلف المجالات سواء تولي المناصب القيادية أو المراكز

105- عالية بايزيد واخرون: واقع المرأة في عراق مابعد التغيير، الحوار المتمدن،ط1، 2008، بغداد ص78-77.

العليا في سلم السلطة، فإنّ العوامل الثقافيّة الاجتماعيّة ماتزال محدّدات رئيسة لتلك الأدوار[106]، ونتيجة للبنية الاجتماعيّة– القبلية والثقافة العشائريّة وموروثها الأبويّ في المجتمع العراقيّ فقد عانت المرأة العراقيّة ولعقود طوال من جميع أشكال الظلم الاجتماعيّ والتهميش والاضطهاد والتمييز العنصريّ والطبقيّ، ممّا هيّأها نفسياً واجتماعيّاً لقبول التعايش والاستسلام للكثير من أوجه الابتزاز الاجتماعيّ (الذكوريّ) التي تحوّلت إلى «تابوات» نفسيّة– عقديّة وعقائديّة في اللاوعي الجمعيّ (الثقافيّ والنفسيّ) للمرأة، ممّا جعلها غير مهيّأة للخروج عليها، بل أخذت تتعامل معها بوصفها مسلّمات أخلاقيّة وعقائديّة/ دينيّة، في حين أن تفكير النساء بكسر تلك القيود لا يحدث إلا بصعوبة، وفي حالات اجتماعيّة قليلة نسبيّاً قياساً بعدد النساء في تركيبة المجتمع العراقيّ التي تقترب من نسبة 49.9 % من مجموع السكان[107]، يذكر الدكتور(علي الورديّ) في كتابه (شخصيّة الفرد العراقيّ) أنّ العائلة العراقيّة تعيش حالة من التجزئة، فعالم الرجل منفصل تماماً عن عالم المرأة، لهذا تجد البيت العراقيّ قد أصبح عالماً قائماً بذاته له قيمه الخاصة به وقواعده، وهذا بلا ريب يساعد على نمو الازدواج في شخصيّة الرجل والمرأة معاً؛ إذ إنّ كلاًّ منهما قد يتأثّر بقيم الجنس الآخر بصورة شعوريّة أو لا شعوريّة بالإضافة إلى قيمه الخاصة بجنسه وبذلك ينشأ نظامان متناقضان من القيم؛ بسبب الانفصال الشديد بين عالم الرجال وعالم النساء، ولكنّها محكومة بسلطة الرجل[108]، وقد ذكر العالم «ماكس فيبر» أنّ (السلطة الأبويّة) أحد الأشكال الأساسيّة التي يمارس فيها شخص واحد السلطة داخل العائلة أو العشيرة بوصفها تشكل وحدة معتمدة على التقاليد؛ إذ نجد الآن أنّ السمة الأساسيّة للأسرة في المجتمع الريفيّ هي سمة ذات طابع تسلّطيّ عن طريق تسلط الأب، الأخ، الزوج على النساء، وأنّ المجتمع الأبويّ يبدو وكأنّه اقطاعيّة رجاليّة[109]، وعلى مستوى العراق أصبح من الصعب الفصل بين القيم الريفيّة والقيم الحضاريّة داخل المدن بعد 2003 فلم يعد للحضريّة معالم واضحة، إذ (تريّفت) المدن واختلطت القيم ببعضها فأصبحت العائلة العراقيّة في المدينة لا تختلف جذريّاً عن العائلة العراقيّة في الريف من حيث القيم، ولكنّ الفارق الوحيد في نمط الحياة والمعيشة، على سبيل المثال تُعَدُّ ولادة الذكر داخل الأسرة في الريف والمدينة على حدّ سواء_ مصدراً للفخر والحماس خلافاً لولادة الأنثى, فالأب يرى في الابن

106- هوزان أياد عبد الهادي: دور الرجل في تمكين المرأة القيادية– دراسة اجتماعيّة ميدانية لمؤسسات التعليم الجامعي في مدينة بغداد، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، بغداد، 2015، ص54.

107- سامي البدري واخرون: حرية المرأة العرقية آفاق ومعوقات، الحوار المتمدن،بغداد، 2008،ط1، ص200.

108- علي الوردي: شخصية الفرد العراقي، دار ليلى للنشر والتوزيع، لندن،2001، ط2، ص59.

109- طاهر حسو مير: دور المرأة الكردية في المشاركة السياسيّة، دار ئاراس للطباعة والنشر، أربيل، 2006، ط1، ص127-126.

الرفيق في الأعمال والخليفة على العائلة بعد موته وكذلك الوصي على الأم والأخوات والحامل لاسم العائلة [110] ، ولهذا فإنّ البنت تُعَدُّ عبئاً ثقيلًا يوضع على كاهل العائلة, ممّا يعني إضافة عضو جديد إليها, كما يُنظر إليها بأنّها المولود الذي يهدّد شرف العائلة إذا ما أغفل عنه، وفي هذا اشارة إلى أنّ جنس الأنثى هو قهر لها أو هو أوّل شكل من وجوه القهر التي تواجه النساء؛ إذ يُنظر إلى البنت بوصفها جنسا وجسدا، وليست شخصا أو إنسانا فاعلا, وهذا يعني أنّ قيمة الأنوثة متدنيّة على عكس قيمة الذكورة (الرجولة) التي يتّصف بها الرجل, وهذه القيمة إنّما استمدت مشروعيّتها بالدرجة الأساس من طبيعة المجتمع وثقافته وتقاليده والنظام الأبويّ الذي يسوده والذي حسم موقفه من الصراع بين قطبي الوجود الإنسانيّ: (الذكر, الأنثى) لصالح الذكورة [111] .

ومن العوامل الاجتماعيّة الأخرى التي ساهمت في تشكيل صور نمطيّة سلبيّة عن النساء هو التصدّع الذي لحق بالمؤسّسات وعجزها عن أداء وظيفتها؛ ممّا أدّى إلى بروز القوى التقليديّة (قوّة ما قبل الدولة مثل العشيرة والدين) بوصفها بديلاً يمكن أن يحقق للفرد بعض الإشباعات، وترتب عن ظهورها بوصفها قوّة فاعلة ومهيمنة، سيادة القيم والمعايير القبلية التي تتمحور حول شرف العشيرة المرتبط بعفة نسائها، ولأنّ المرأة رمز لشرف الجماعة، فإنّها ساندة لقيمة الشرف؛ ممّا أدّى إلى تعدّد وسائل حمايتها وتنوّع أساليب المنع أمامها، يرافقها ظهور صور سلبيّة نمطيّة تضعها في خانة المشكوك بسلوكها، وتؤدّي هذه الصور دوراً مهماً في تحديد حجم المنع المفروض على النساء [112] ، فإنّ مفهوم الشرف يختلف بين الرجل والمرأة، فبالنسبة للرجل ينسب إلى الرجولة، بمعنى أن الشرف عنده يتعلّق بخصائص الشخصيّة من كونه يتسم بالشجاعة والمروءة، وتتضمن الرجولة أن يكون حسن السمعة سواء في نطاق مجتمعه المحلّيّ أو خارجه, أمّا مفهوم الشرف عند المرأة فيرتبط بمفهوم العفّة, أيّ ارتباطه بالمعنى الفيزيقيّ، هنا يبرز مفهوم العذريّة؛ أيّ يجب على الفتاة أن تظلّ عذراء أو بكرا إلى حين أن تتزوج [113] ، وقد وجدت (لطفية الدليميّ) أنّ الكثير من المبدعات مازلن أسيرات للصورة النمطيّة- الخفيّة التي يقدمها عنهن المجتمع الأبويّ، وتعكس كتاباتهن عدم خبرتهن بمفهوم الحرّيّة، واخترن القبول بوضعهن التقليديّ كدور الأم المضحيّة بإعلان تفجعها وتكريس خضوعها للنظرة الذكوريّة؛ ممّا يعمق النظرة الدونيّة اليها

110- فرانز فانون, سيسيولوجية ثورة, ترجمة ذرفان قرقوط, دار الطباعة, بيروت, 1970, ص91.

111- زهرة عباس هادي البرزنجي: الذكورة والأنوثة في الثقافة العراقيّة- دراسة انثروبولوجية في مدينة بغداد، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2014، ص109.

112- أسماء جميل: الصورة الاجتماعيّة وصورة الذات للمرأة في المجتمع العراقي- دراسة ميدانية في مدينة بغداد، أطروحة دكتوراه، جمعة بغداد- كلية الاداب.، ص232.

113- علياء شكري وآخرون, المرأة والمجتمع وجهة نظر علم الاجتماع, الاسكندرية دار المعرفة الجامعية, 1998, ص252.

باعترافها ومواقفها السلبيّة في مجال ردود أفعالها ذات المرجعيّة الذكوريّة من دون أن تحاول تأسيس محاور للتناقض والتغيير[114].

الأوضاع الاجتماعيّة للنساء: أرقام ودلالات

تواجه النساء العراقيّات ظروفاً اجتماعيّة قاسية ترتبط بالعادات والتقاليد والسياسات الحكوميّة والظروف الأمنيّة والاقتصاديّة للمجتمع، ومهما كانت الأسباب إلا أن النتائج المهمة هي مدى تأثيرها على الحياة الاجتماعيّة للمرأة العراقيّة؛ إذ تواجه المرأة العراقيّة مشكلات تتعلّق بقضايا الزواج والطلاق و الحقوق والحرّيّات و تكافؤ الفرص في التعليم، و يمكن الاشارة هنا دراسة لعينة عمدية من الشابات العراقيّات حول المشكلات التي يعانين منها، أتضح أن حوالي 29 % من مشكلاتهن تمثّلت في التدخل في حياتهن وعلاقاتهن الشخصيّة والاجتماعيّة وقد ازدادت هذه الضغوط في الوقت الحاضر بسبب الظروف العامّة التي يمر بها المجتمع ولاسيما عدم توفّر الأمن الاجتماعيّ، ممّا أدّى إلى زيادة هذه الضغوط التي تواجهها الشابة، وذلك انطلاقاً من محافظة العائلة وعدم شعورها بالارتياح في ممارسة حريتها. مقابل 16 % من المشكلات تمثّلت في منعهن من مواصلة الدراسة و 11 % الاجبار على الزواج ومثلها الاجبار على الانجاب عندما لا تكون مستعدة لذلك، وأظهرت البيانات أن أكثر من 45 % من المبحوثات قد رضخن كلياً أو جزئياً لتلك المشكلات[115].

فضلاً عن ذلك تُعَدُّ مشكلة الطلاق واحدة من المشاكل التي أخذت تشهد ارتفاعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، فقد سجل العراق خلال الـ11 شهراً من العام الماضي، 68016 حالة طلاق، وهو ما يعني تسجيل أكثر من 200 حالة يومياً (206) وأكثر من 8 حالات (8.5) في الساعة الواحدة، قرابة «65802» حالة طلاق خلال 11 شهراً من العام 2022[116]، ولعل أكثر العوامل المؤدية إلى الطلاق هو ظاهرة الزواج المبكر؛ إذ إنّ نسبة النساء في الفئة العمريّة أقلّ من 18 بلغت

114- نزيهة الدليمي، بشرى برتو، زكية خليفة: دور المرأة في عالمنا المعاصر، منشورات الطريق الجديد، بغداد،1958،ط1، ص17.

115- ناهدة عبدالكريم: مشكلات الشابة العراقيّة(دراسة ميدانية): لتورات الشابات العراقيات الموظفات واقتراحاتهن لحلها، مجلة دراسات اجتماعيّة- بيت الحكمة، ع19، ص18.

116- بالأرقام.. السومرية تنفرد بكشف احصائيات حالات الطلاق في العراق خلال 2023، السومرية نيوز، https://www.alsumaria.tv/news/localnews/478048/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D9%82

على مستوى العراق (24.8 %)، أمّا أرقام الزواج القسريّ التي جمعتها مديرية حقوق الإنسان والمركز الاجتماعيّ لاتّحاد المرأة الكرديّة من قبل جمعيّة التنمية الشعبيّة (PDA)، فقد كشفوا عن أن (3736) امرأة قد تعرضن للزواج القسريّ [117] .

أمّا التعليم فقد بلغ معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائيّ (91.6 %) على مستوى العراق، على أنّ نسبة البنات منخفضة في الريف إلى حوالي (86.7 %) مقارنة بالحضر (92.2 %) فنلاحظ انخفاض نسبة النساء الريفيّات في باقي مراحل التعليم مقارنة بالنساء في الحضر، وتنخفض هذه النسبة بالمقارنة على أساس الجنس؛ إذ ترتفع معدلات الالتحاق بالتعليم بالنسبة للذكور وتنخفض بالنسبة للإناث.

النساء العراقيّات ضحايا للعنف الأسريّ

شاع في الآونة الأخيرة مصطلح العنف الأسريّ بين أبناء المجتمع العراقيّ بعد انتشاره في الكثير من الأسر العراقيّة لعدة أسباب؛ إذ يعرف العنف الأسريّ بأنه كلّ اعتداء جسديّ أو جنسيّ أو نفسيّ أو فكريّ أو اقتصاديّ يرتكب أو يهدد بارتكابه من قبل أيّ فرد من أفراد الأسرة ضدّ الآخر[(118)]، ووفقاً للفقرة الربعة من المادّة (29) تنصّ على أنّ الدستور العراقيّ النافذ يمنع جميع أشكال العنف والتعسف في كلّ من (الأسرة أم المدرسة أم المجتمع) [119] ، نستدل من هذا على أنّ الدستور العراقيّ يمنع كلّ أشكال العنف والتعسف والظلم ضدّ النساء بأيّ شكل من الأشكال سواء أكان هذا من قبل الأسرة أم المدرسة أم المجتمع، وتبعاً لذلك فإنّ الدستور العراقيّ النافذ في المادّة (30) نص على أنّ الدول تتكفل في وجود الضمان الاجتماعيّ للمرأة والطفل وأيضاً الضمان الصحّيّ والمقومات الأساسيّة للعيش حياة كريمة تؤمن لهن الدخل المناسب والسكن الملائم، عن طريق المادّة (35) من الدستور العراقيّ النافذ نجد أنها أشارت إلى تحريم العمل القسريّ والعبودية ويحرم الاتجار بالنساء والأطفال والاتجار بالجنس [120] ، أمّا على مستوى الواقع فمازال العنف الأسريّ من الأمور المسكوت

117- Daniele Joly, Adel Bakawan: Women in Kurdistan- Iraq: issues, obstacles and end enablers, The International Journal of Human Right, VOl.20, Issues6, 2016 .p33.

118- إجلال اسماعيل حلمي: العنف الأسري، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص23.

119- تأميم جليل العزاوي، التشريعات المتعلقة بحقوق المرأة والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعيّ، جمعيّة نساء بغداد بالتعاون مع منظمة مساعدات الشعب النرويجي، اسم المشروع الحد من التمييز والعنف ضدّ المرأة، العراق-بغداد، ص10.

120- نبيل جاسم محمد: الجنوسة وعدم المساواة في العمل(دراسة اجتماعيّة)، اطروحة دكتوره، جامعة بغداد، كلية الاداب- قسم الاجتماع،2012، ص 120.

عنها في المجتمع، فقد كشف مصدر «سيسفاير» العالميّ لحقوق المدنيّين الوضع المأساوي للمرأة العراقيّة وتعرّضها لكلّ أشكال الاضطهاد والتجاوزات التي تهدم إنسانيتها وآدميتها، فعلى خلفية النزاع المسلح والعنف الذين باتا يشكلان سمة تعانيها الدولة العرقية على مدى العقود الأخيرة، يظل شكلاً آخر من أشكال العنف خفياً إلى حدّ كبير، فضمن حدود النطاق الأسريّ دفعت نساء العراق ثمناً باهضاً لانهيار سيادة القانون والسلم العام في المجتمع كلّه؛ إذ إنّ العنف والافتقار إلى الأمن والأمان قد طال المنازل التي يعاني ساكنوها من صعوبات اقتصاديّة جمة؛ ممّا أدّى إلى تصاعد وتيرة العنف ضدّ النساء، فالأسرة هي المتسبب الأول في العنف ضدّ النساء [121] . تُعَدُّ قضايا الاعتداء على النساء بالضرب والشتم والتشويه مبررةً بالعادات والتقاليد والدين ومغطاة قانونياً ضمن إطار المادّة 41 [122] ، من قانون العقوبات ومتجذراً في الوعي والتنشئة الاجتماعيّة الخاطئة، ويمتد إلى مؤسّسات الدولة وصناع القرار، وبحسب الوكالة الأسترالية للتنمية الدَوليّة، فإنّ أكثر من واحدة من كلّ خمس نساء في العراق تتراوح أعمارهن بين (15-49) (21 %) عانين من العنف الجسديّ من قبل أزواجهن، و عانت واحدة من كلّ ثلاثة (33%) من الإيذاء النفسيّ، وقد ذكرت الغالبية العظمى من النساء المتزوجات (83%) أنّهن تعرضن «لسلوك تحكمي» من قبل الأزواج، في حين تشير الإحصاءات الحكوميّة إلى أنّ هناك امرأة من كلّ خمس نساء عراقيّات تتعرّض للتعنيف الجسديّ (14 % من النساء حوامل في ذلك الوقت)؛ إذ أجرت وزارة التخطيط العراقيّة مسحاً بشأن العنف الموجه ضدّ النساء في البلاد، وقد أظهرت نسبة التعنيف الجسديّ بنسبة 47.9 % ضرب الزوجة إذا خرجت من المنزل من دون إذنه، 44.3 % ضرب الزوجة إذا خالفت أوامره و69.5 % يمنع الزوجة من زيارة أقاربها، وقد أظهرت بيانات وزارة الداخليّة أنّ عدد حالات العنف المسجلة تجاه النساء قد بلغت (5627) حالة على مستوى العراق بينما هناك عنف مسكوت عنه، ولم يبلغ عنه من قبل النساء [123].

إنّ قضايا التغيير والتحدّيث في مجتمعنا لا يمكنها النجاح إلا إذا أعيدت صياغة العلاقات الاجتماعيّة بين المرأة والرجل وإرساء قواعد العدالة بينهما، فمع مشاركة النساء في مجالات اجتماعيّة وثقافيّة مختلفة تستعيد بها ذاتها في الحياة العامّة ممّا يولد علاقة تفاعليّة بين تغيير مكانتها والوضع الثقافيّ والاقتصاديّ، فوعي النساء هنا يمثّل عامل حداثة في المجتمع ومكانتها الاجتماعيّة مؤشّر على المستوى الثقافيّ للمجتمع، ويمكن الإشارة هنا إلى ضرورة العمل على تفعيل دور المجلس الأعلى للمرأة واسناده بتشريع

121- نساء العراق المفقودات: العنف الأسري في فترات النزاع المسلح، تقرير صادر عن مركز سيسفاير، 2015، ص6.
122- تنص المادّة على :»لا جريمة إذا وقع الفعل (الضرب) استعمالا لحق مقرر بمقتضى القانون ويعتبر استعمالا للحق، تأديب الزوج لزوجته وتأديب الآباء والمعلمين ومن في حكمهم الأولاد القصر في حدود ما هو مقرر شرعا أو قانونا أو عرفا».
123- وزارة التخطيط العراقيّة، قسم الاحصاء المركزي، 2021.

قانون لمنحه الصفة المعنوية وتخصيص الدعم المالي لممارسة اختصاصه بتمكين المرأة ومعالجة المشكلات التي تواجه النساء في كلّ القطاعات وعلى جميع المستويات.

ووضع استراتيجيّة واقعية تتعلّق بقضايا النساء في العراق بالشراكة بين الحكومة والهيئات الحكوميّة المتعلّقة بتمكين المرأة ومنظّمات المجتمع المدنيّ النسويّة والعمل على تطبيقها لمحاولة تحقيق العدالة في المجتمع عبر اعادة صياغة القيم الاجتماعيّة بما يتناسب مع هدف تحقيق العدالة الاجتماعيّة ورفع الوعي بحقوق النساء عن طريق التعليم عبر المناهج التربويّة والنشاطات المدرسية وكذلك المهرجانات الثقافيّة.

المبحث الثاني

موقف التيّارات الفكريّة من المرأة في العراق

ارتبطت البنية الفكريّة في العراق بظهور المثقف الفرد الذي يمتلك صوته وتمرّادته وخروجه عن القديم، وفي أغلب الظنّ أنّ دخول الأفكار الحديثة إلى العراق، نهاية القرن التاسع عشر وفي العقد الأول من القرن العشرين وانضمام (الانتلجنسيا) العراقيّة إلى جمعيّات ونوادّ ثقافيّة، وضع عن طريقها الكتاب أفكارهم وبرامجهم لتحديد صيغة المجتمع الذي يتصورون، ومن تلك الرغبات الفرديّة والجماعية تشكلت التيّارات الفكريّة لاحقاً.

الجدير بالذكر أنّ ثقافة العراق هي ثقافة أدبية أكثر من كونها فكريّة فلسفيّة، لذلك بدأت التيّارات الفكريّة مع الشعراء والأدباء في بادئ الأمر، وقد اختلف موقع المرأة تبعاً لاختلاف وجهات النظر لدى كلّ تيار وطريقة معالجته لقضايا المرأة العراقيّة.

هناك تيّارات فكريّة تتفق على حقوق المرأة العراقيّة ودفعت باتجاه تحريرها مثل التيارين الليبراليّ والتقدّميّ، إلّا أن الطريق نحو تحقيق ذلك يختلف تبعاً للمنهج الفكريّ الذي يؤمن به كلا التيارين، ومن الجدير بالذكر أن الظروف السياسيّة التي رافقت العراق منذ تأسيس الدولة حتى وقتنا الحالي كانت هي الأشد تأثيراً على واقع المرأة في العراق من التيّارات الفكريّة، وهذا يعود إلى عدة أسباب منها؛ أن التيّارات الفكريّة الداعية إلى حرّيّة المرأة لم تتسلل إلى مواقع صنع القرار في النظم السياسيّة المتعاقبة في العراق، كان اخرها سيطرة الإسلام السياسيّ على السلطة مابعد 2003، كذلك تاريخ العنف وعدم الاستقرار السياسيّ الذي شهده العراق جعل من قضيّة المرأة قضيّة ثانويّة بالقياس إلى القضايا السياسيّة، لذلك هُمشت المرأة حتى على مستوى الفكر، فبمتابعة النتاجات الفكريّة العراقيّة لدى مختلف التيّارات نلاحظ أن المرأة تأتي على نحو عارض، على الرغم من أن المرأة كانت ومازالت الأشد تأثراً بالظروف السياسيّة والأمنيّة والاقتصاديّة في البلاد.

بدأ التيار الليبراليّ في العراق بظهور نخبة من المثقفين الذين تميزوا بالنزعة العصرية تمثّلها مجموعة نزعات فكريّة محدّدة تصب في مضمونها في الديمقراطيّة الليبراليّة مثل الدعوة للحرية الفرديّة، ونشأ الفكر الليبراليّ في العراق على شكل نزعات التمرد على الدين المحافظ والعادات والتقاليد الاجتماعيّة لتشكل سمة من سمات المثقف العراقيّ الحديث، واتخذت تلك التمردات طابعاً متحدياً في بدايتها، كالسؤال حول الخلق والكون والطبيعة، والأهم من ذلك هو الصراع الفكريّ بين القيم القديمة والثقافة الحديثة، وكان من أبرز ملامح هذا الصراع هو تلك المعركة التي خاضها المثقفون من أجل حرّيّة المرأة.

الليبراليّة في بلد مثل العراق لم تكن سوى حركة تشكلت في تشابك الانتقال من حقبة إلى أخرى؛ أيّ هي صيرورة الاعتقاد بالتغيير أكثر من كونها منهجاً فكريّاً راسخاً، وقد بدأت ملامحها تتشكل في صراع الأفكار بين رجال الدين والمثقف الجديد، فظهرت موجة مناصرة المرأة بوصفها نموذجا للمثقف الحديث، ويمكن القول إنّه ليس هناك من قضيّة نافست الدين في جدال النهضة والتجديد العراقيّ مثل هذه القضيّة، فقد برزت صورة النساء المظلومات في قصائد (الرصافيّ)[124] و(الزهاويّ)[125] وقصص (محمود أحمد السيّد)[126] و(جعفر الخليليّ)[127]، وهم الذين وضعوا البذرة الأولى للفكر الليبراليّ في العراق.

إنّ دراسة شعر النهضة العراقيّ تساعد على معرفة التحوّلات التي مرّت بها قضايا المرأة في العراق فقد تحوّلت مهمّة الشاعر من التابع والطوباويّ إلى الطليعيّ والفاعل المؤثّر جماهيريّاً، ومن أبرز القضايا التي أثارها الشعراء العراقيّون هي قضيّة (السفور والحجاب) التي خاضها الشاعر الزهاويّ والشاعر معروف الرصافيّ اللذين دعا إلى حرّيّة المرأة في خلع الحجاب والسفور، ليتحول الموضوع إلى جدل فكري طويل بين أنصار السفور (الليبراليّين) وأنصار الحجاب (الإسلاميّين والمحافظين)، وقد مثّل هذا الموقف بداية الصراع الفكريّ الليبراليّ- الإسلاميّ تجاه قضايا النساء.

اتّجه الزهاويّ بحماس إلى الربط بين العلوم الحديثة وحرية الفرد والوقوف ضدّ المحرمات، ومنها حجاب النساء، وتجدر الإشارة إلى أنّ شعر الزهاويّ يتميّز بالتركيز على الإنسانيّة والحريّة، وتندرج المرأة ضمن هذه المفاهيم، فهو يرى أن تمكين المرأة وتحقيق حقوقها يشكل جزءاً من تحقيق العدالة والحريّة في المجتمع، ناصره في هذا الموقف الشاعر (معروف الرصافيّ) في الكثير من القصائد، وفي كتابه (الرسالة العراقيّة) يتحدّث الرصافيّ عن حقّ المواطنة التي يرى أنّها ينبغي أن يكون فيها الناس متساوين بصرف النظر عن ديانتهم و قوميتهم وطوائفهم وجنسهم.

124- معروف الرصافي (1875 – 1945) شاعر عراقي ولد في بغداد من أصول كردية، ويعد الشاعر معروف الرّصافيّ واحداً من أشهر الشعراء والكتّاب العرب الذين شاركوا في ترسيخ قواعد الفكر الحضاريّ الحديث.

125- جميل صدقي بن محمد فيضي ابن الملا أحمد بابان الزهاوي (1279 هـ - 1354 هـ / 1863 - 1936 م) : شاعر عراقي من أصول كردية ولد في بغداد، يعد من طلائع نهضة الأدب العربي في العصر الحاضر، وهو علم من أعلام الشعر العربي الحديث، ورائد من روّاد التفكير العلمي.

126- محمود أحمد السيد (1903-1939) كاتب روائي وصحفي ومترجم عراقي. يعتبر رائد الرواية العربية في العراق

127- جعفر الخليلي (1904-1985) أديب وصحفي عراقي .

لا شكَّ في أنّ شعر الزهاويّ والرصافيّ عن النساء يشي في مواقع كثيرة بدرجة من التحضر، فهو إحدى صيغ الإعراب عن وعي بقيمة الحياة العصريّة التي تشغل فيها المرأة موقعاً مساوياً للرجل، ومعظم القصائد تزخر بحكايات الظلم الاجتماعيّ تجاه النساء في العراق، وقضيّة الدفاع عن المرأة كانت سبباً لدفع الجموع المحافظة في بغداد إلى مهاجمة الزهاويّ ومحاولة قتله.

كما أعلى النموذج

خاضت الكتابة القصصية في العراق معركة وجودها من خلال محاولتها زخ الافكار والمضمرات الاجتماعيّة ذات المنحى الليبراليّ، بدأها (عطا أمين)[128] و (محمود أحمد السيد)، ويُعَدُّ عطا أمين من كتاب القصة الواقعيّة الأوائل في العراق، في قصته (عاقبة الحياة) التي نشرت 1920 يحاول الاسهام في تغيير المجتمع عبر الدفاع عن حرّيّة المرأة، فتدور أحداث القصة حول فتاتين مثقفتين، يضع الكاتب على لسانهما من الحوارات ما يحاول قوله حول المرأة، في أحد الحوارات تقول الأخت الكبيرة للصغيرة: «هل تعرفين أنّك أعظم عضو في بدن أمتك، وأنّك لو هززت بيدك اليمنى مهدك ابنك تهزين باليسرى أسس العالم! وأنك إن أردت أن تدكي العالم دكاً أو أن تفني الناس إفناء يكفيك تلقين ولدك الصغير، فالأمة بأجمعها تتربى في شفة حضنك وتأخذ درسها الأول الثابت منك!.. أنت قائدة العالم ومدبرة الكون فهل تجهلين نفسك؟!".[129]

أمّا (محمود أحمد السيّد) فتدور قصصه حول مواضيع اجتماعيّة تخص التقدّم والحريّة والعادات الجديدة، ومنها حرّيّة المرأة وحقوقها، ففي روايته (في سبيل الزواج) حاول شرح قضيّة المرأة العراقيّة عبر نموذج خيالي يقوم على مغامرات الأبطال.

تحوّلت قضايا المرأة في الفكر والأدب تدريجياً إلى قضيّة هامشية بالمقارنة إلى القضايا السياسيّة والاقتصاديّة؛ لذلك أخذ الأدب يهتم بالحرب والفقر بدلا من الاهتمام بالنساء حتى بدأت انفراجة بسيطة عادت خلالها قضايا المرأة إلى الواجهة، فقد تناول (علي بدر) وهو أحد أشهر الروائيّين الليبراليّين المعاصرين الحياة الاجتماعيّة والثقافيّة في العراق، وعرض صورة المرأة بشكل مختلف في كلّ

128- عطاء بن محمد امين القاضي (1897-1971)، أحد مؤسسي الرواية العراقيّة، تأثر بالفكر الفرنسي وترجم عدد من النتاجات الأدبية وخاض غمار العمل السياسيّ، فحصل على عدد من المناصب الحكومية في العهد الملكي.

129- ينظر: فاطمة المحسن: تمثلات النهضة في ثقافة العراق الحديث، منشورات الجمل، بيروت، 2010.
جميل صدقي الزهاويّ (الأعمال الكاملة)، دار الشؤون الثقافية، العراق-بغداد، 2013.
عامر حسن فياض: جذور الفكر الاشتراكي التقدمي في العراق، مكتبة النهضة العربية، العراق-بغداد،2014.

رواية، فالروائيّ (علي بدر) متميز في طرحه، ومغاير للمألوف؛ إذ حضرت المرأة في عالمه الروائيّ كما في روايتي: (بابا سارتر) و(صخب ونساء وكاتب مغمور)، بوصفها متحرّرة من قيود العادات وتقاليد الاجتماعيّة. وكانت صورة المرأة السلبيّة الأكثر هيمنة في النصوص الروائيّة، وكأن الروائيّ يريد القول: «إنّ السلطات الشموليّة المتعاقبة التي هيمنت على العراق، هي التي أدّت إلى دمار المرأة، واضطرارها للوقوع في مركزيّة الخطيئة والإثم"[130].

أمّا على المستوى الفكريّ التنظيريّ فإنّ من أشد المفكرين الليبراليّين المؤثرين في الثقافة العراقيّة هو عالم الاجتماع العراقيّ(علي الورديّ)[131] الذي جاء بأفكاره الليبراليّة المتأثرة بالحياة الغربيّة التي اطلع عليها مبكراً، فيرى علي الورديّ في أطروحته الأساسيّة «ازدواج الشخصيّة العراقيّة»، و»صراع البداوة والحضارة» أنّ المرأة العراقيّة واقعة في دوامة التناشز الاجتماعيّ التي أنتجتها ازدواجيّة المجتمع العراقيّ، فالمرأة العراقيّة بعد أن تعلّمت وخرجت من البيت صارت تطمح أن تكون كالمرأة الأوربية، ولكن القيم الاجتماعيّة المحيطة بها تمنعها من ذلك. إنّها واقعة في مأزق بين تيّارين متناقضين: تيّار الحضارة الحديثة الذي يدفع بها إلى الأمام، وتيّار القيم القديمة الذي يسحبها نحو الخلف، وما أكثر النساء اللواتي سقطن من جرّاء هذا الصراع بين تيّارين، ويرى علي الورديّ أن مأزق المرأة سيبقى يشتد في المستقبل القريب، لكنّ القيم الحضاريّة الحديثة لابدّ أن تنتصر في نهاية المطاف.

وقد سلّط (علي الورديّ) الضوء على حياة النساء العراقيّات في المدن في الستينيات من القرن العشرين، وقد وصف العدد المتزايد للنساء المتحضرات (غير المحجبات)، ووصف ذلك باعتباره جزءا من الحضارة الحديثة الآخذة بالانتشار، وعدّها انتصارا للقيم الحضارية، ووفقاً لدراسة (الورديّ) فإنّ الحياة الاجتماعيّة كانت تتّسم بالعزل بين الجنسين؛ لذلك فإنّ العدد المتزايد من النساء غير المحجبات والمتعلمات والمشتغلات لقاء أجر خارج المنزل مثل ظاهرة اجتماعيّة جديدة لم يسبق لها مثيل، وكان هذا على النقيض ممّا خبرته الأجيال السابقة من النساء اللواتي قضين حياتهن قابعات في منازلهن، ضمن المحيط العائليّ، بوصف ذلك هو المجال الوحيد المتاح أمامهن للحركة والنشاط والتفاعل الاجتماعيّ.

ويوضّح (الورديّ) جذور التمييز بين الجنسين ويرجعها إلى العائلة العراقيّة التي تعيش حالة من التجزئة،

130- ينظر كل من: أحمد عبدالاله: الأدب القصصي في العراق منذ الحرب العالمية الثانية- اتجاهاته الفكريّة وقيمه الفنية، منشورات وزارة الاعلام، العراق، 1977. وعامر حسن فياض: جذور الفكر الديمقراطي في العراق الحديث، دار الشؤون الثقافية، بغداد،2002. ومحمد فاضل المشلب: الأنتلجينسيا العراقيّة في عالم علي بدر الروائي: دراسة في الرؤى والتمثلات،دار الرافدين – بيروت – 2016. وروايات علي بدر: بابا سارتر، صخب ونساء وكاتب مغمور.

131- علي الوردي(1913-1995) عالم اجتماع عراقي و يعد من رواد علم الاجتماع في العراق والفكر الليبرالي

فعالم الرجل منفصل تماماً عن عالم المرأة، لهذا تجد البيت العراقيّ قد أصبح عالماً قائماً بذاته له قيمه الخاصة به وقواعده، وهذا بلا ريب يساعد على نمو الازدواج في شخصيّة الرجل والمرأة معاً؛ إذ إنّ كلاً منهما قد يتأثر بقيم الجنس الآخر بصورة شعوريّة أو لا شعوريّة بالإضافة إلى قيمه الخاصة بجنسه، وبذلك ينشأ نظامان متناقضان من القيم بسبب الانفصال الشديد بين عالم الرجال وعالم النساء، ولكنّها محكومة بسلطة الرجل[132].

لم يتبلور الفكر الليبراليّ في تيّارات واضحة كما حدث مع التيّارات الفكريّة الأخرى كالتيار اليساريّ والتيار الإسلاميّ، بل ظلّ حبيس المثقفين باعتبارهم أفراد يحملون فكراً ليبراليّاً، وهذا مرتبط بالظروف التي مرت بها الدولة العراقيّة التي لم تسمح للفكر الليبراليّ بالنضوج و الاندراج ضمن تيار محدد بسبب تاريخ الانقلابات وعدم الاستقرار السياسيّ وتاريخ الدكتاتورية الطويلة وقمع الرأي والحرّيّات التي مرّ بها العراق وما تلاها من نزاعات طائفيّة وإرهاب، وعلى الرغم من ذلك بقيت الليبراليّة فكراً فاعلاً لدى المثقف الفرد، تبلورت هذه المفاهيم لدى منظّمات المجتمع المدنيّ ولدى طبقة واسعة من الشباب العراقيّ نتج عنه تشكيل أحزاب سياسيّة ذات توجهات مدنيّة- علمانيّة تدعو إلى فصل الدين عن الدولة وتحقيق العدالة والمساواة والحرّيّات الفرديّة، لكن لا يمكن القول إنّ هناك منحى ليبراليّا واضحا ومنظما إلى هذه اللحظة.

من جانب آخر بدأت بوادر الفكر التقدّميّ في العراق تظهر مع (حسين الرحال) الذي يوصف بـ (أبو الماركسيّين العراقيّين)، والذي تكونت من حوله أول جماعة ماركسيّة في العراق عام 1924. وقد كان ضمن الحراك الاجتماعيّ والثقافيّ الذي بدأ العراق يشهده بعد تأسيس الدولة، وهو يعبر عن خيارات أفراد مثقفين ينتمون إلى الطبقة الوسطى البغدادية كان خيارهم الإصلاح والتنوير بهدي الأيديولوجيا الشيوعيّة، ومن الليبراليّة إلى الطرح الماركسيّ صاحبت قضيّة المرأة تحوّلات الأفكار في العراق، فقد اتخذت بعداً جديداً بدخول مجموعة حسين الرحال الميدان الثقافيّ.

لم يجعل التقدّميّون من الماركسيّة خياراً سياسيّاً، بل انشغلوا بالمشكلات الاجتماعيّة كمشكلة التخلف وحرية المرأة ونقد التفكير الغيبي والدينيّ، وهي الموضوعات التي تناولتها الصحيفة التي أصدروها بعنوان(الصحيفة)، ومن بين القضايا الرئيسة التي دخل التقدّميّون معتركها هي قضيّة سفور المرأة

132- ينظر كل من: علي الوردي: في الطبيعة البشرية- محاولة في فهم ما جرى، مؤسسة المحبين للنشر والتوزيع، ايران، 1996. وعلي الوردي: دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، منشورات سعيد بن جبير، قم، 2005.علي الوردي: شخصية الفرد العراقي، دار ليلى للنشر والتوزيع، لندن،2001

وتحررها ونقد الفكر الإسلاميّ وفكرة تعدّد الزوجات، فقد عنيت (الصحيفة) عناية بالغة بالمرأة ومسألة تحررها بدافع من حرص أصحابها على أن تظل معركتهم الفكريّة مع أعداء تحرر المرأة مستمرة بعد أن أغلقت جميع الصحف أبوابها في وجوههم.

وقد ناقش التقدّميّون قضايا المرأة منذ بداية تأسيس الحركة في عدة مقالات منها؛ حالة المرأة الاجتماعيّة والحقوقيّة وطرق إصلاحها ورفع الحجاب والفتاة العراقيّة الحرة ليعيش العراق الجديد، ولكن بقيت قضيّة تحرير المرأة تصطدم دائماً بالتيّارات المحافظة، إلّا أن بعض الحوادث التي حصلت أوائل القرن العشرين كشفت عجز هذه القوّة عن صد تأثير التيّارات الفكريّة التي تدعو إلى تحرر المرأة، ومنها (التيّار التقدّميّ)، الذي دعم تأسيس أوّل نادٍ للمرأة في العراق اسمه (نادي المرأة العراقيّة) وصدور أوّل مجلة نسائية في العراق هي مجلة (ليلى) و ظهرت مقالات (أمينة الرحال) التي تأثرت بالأفكار التقدّميّة حينما استعرضت في مقالاتها واقع المرأة، وكانت قادرة على التحليل العلمي لعلاقة المرأة بالرجل ومراحل تطوّر هذه العلاقة وبينت كيف عاشت المرأة وخلصت إلى أن حرّيّة المرأة لن تتحقّق إلّا في الوقت الذي تصبح فيه مستقلة عن الرجل اقتصاديّاً.

ينطوي (الفكر التقدّميّ) على الاهتمام بالطبقات الفقيرة والنساء المظلومات ورصد الفروق البينية بين أوضاع المدقعين والاغنياء، وانعكاس هذه الفروق على الواقع الاجتماعيّ والسياسيّ؛ إذ ربط هؤلاء عبودية المرأة بمجتمع الاقطاع وقيمه، وقالوا أن تحررها يرتبط بتحرر الطبقة العاملة والفلاحين وقياداتهم واتأثر الشباب الكرد بعلاقة وثيقة مع التيار التقدّميّ الذي مثله (جماعة الأهالي) بعد انتشار الأفكار الديمقراطيّة واليساريّة في كردستان، كون المثقفون الكرد أمثال حمزة عبد الله ،ورشيد عارف، وابراهيم أحمد، وحسن الطالباني وغيرهم علاقة وثيقة مع جماعة الأهالي[133].

133- علي حاكم: الايديولوجيا وتمثيلاتها الفلسفية في الفكر العراقي الحديث، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2017.

مثّلت (جماعة الأهالي) في العراق الاتجاه التقدّميّ على نحو واضح وصريح وتشكلت الجماعة من (كامل الجادرجيّ، عبدالفتاح إبراهيم، محمد حديد، حسين جميل، عبدالقادر البستانيّ) الذين اتفقوا على مبدأ «الشعبيّة»، وهي تمثّل وجهة نظر التقدّميّون تجاه المشكلات التي تجابه المجتمع سياسيّاً واقتصاديّاً واجتماعيّاً، فهم يؤمنون بأنّ على الدولة ضمان سير الحياة الاقتصاديّة مع ترك الحرّيّة للأفراد للقيام بالصناعات الصغيرة، كما يدعو التقدّميّون إلى وضع القوانين التي توافق الحياة المدنيّة الحديثة ويسعون إلى تحرير المرأة كنموذج لهذه الحياة مع الاحتفاظ بالنظام العائلي، وقدموا استعراضات تاريخيّة لتطوّر العائلة وطبقوا هذه الأدوار على التاريخ العربيّ والإسلاميّ والإمكانيّة التي يوفرها النظام الرأسمالي أمام المرأة للعمل، ولكنه يؤكد عدم تحرر المرأة في ظلّ هذا النظام؛ لأنّه يبقي على الطبقيّة وأبقت المرأة بوصفها مجرّد آلة لشهوة الرجل الغني لا بوصفها جزءا من الهيأة الاجتماعيّة في حياة المجتمعات.

وفي هذا السياق يقدم (حسام الدين الالوسي)[134] مشروعاً تقدّميّاً يشير فيه إلى إنتاج اخلاق بديلة إنسانية المحتوى وهي اخلاقيات المجتمع (اللاطبقيّ)، فيرى أنّ الأخلاق التي سادت المجتمعات طوال التاريخ هي أخلاقيّات المجتمع الطبقيّ؛ فلكلّ طبقة اجتماعيّة أخلاقها، لكنّ النظام القانونيّ والتشريعيّ هو الذي يعلّي قيما معينة ويمنحها السيادة لتكون بيد الطبقة المسيطرة التي تمتلك قوى الإنتاج ووسائل توزيعه؛ لذلك تغيير علاقات الإنتاج سيكون السبب الرئيس في تغيير النظام الأخلاقي السائد في المجتمع والذي سينعكس بالنتيجة على واقع المرأة العراقيّة.[135]

أمّا الدكتورة (لاهاي عبدالحسين)[136] فهي يسارية تقدّميّة دافعت طوال مسيرة حياتها عن حقوق المرأة في العراق وتناولت أوضاع المرأة بالدراسة منذ تأسيس الدولة العراقيّة حتى وقتنا الراهن، وتشير إلى الانتقادات النظريّة التي واجهت نظريّة التحدّيث الاجتماعيّ في المجتمع الصناعيّ الجديد، موضحة أنّ المجتمع الصناعيّ الجديد يشجع على ظهور أنواع متعدّدة من التفاوت أو المراتبية أو الطبقيّة من النواحي الاجتماعيّة والاقتصاديّة على أساس الانتساب الطبقيّ، أو الانتماء القوميّ والعرقيّ أو الدين وبالتأكيد على أساس الجنس.

134- حسام الدين محي الالوسي (1936 - 2013) ،كاتب وفيلسوف عراقي من مواليد مدينة تكريت ويعد أحد رواد الفلسفة في العراق.

135- ينظر كل من : حسام الدين الالوسي: التطور والنسبية في الاخلاق، دار الطليعة، بيروت،ط1، 1989.وعلي حاكم: الايديولوجيا وتمثيلاتها الفلسفية في الفكر العراقي الحديث، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2017. وعامر حسن فياض: جذور الفكر الاشتراكي التقدمي في العراق، مكتبة النهضة العربية، العراق-بغداد،2014.

136- الدكتورة لاهاي عبد الحسين مختصة في علم الاجتماع، ولدت في بغداد عام 1952، ولها اسهامات مهمة في علم الاجتماع وتعد أحد أهم الكاتبات في القضايا النسويّة في العراق.

وتعتقد (لاهاي عبدالحسين) أنّ الأفكار التقدّميّة اليساريّة كان لها الدور الأكبر في تغيير أوضع المرأة نسبياً في العراق، وتوضح أنّ الحراك النسويّ في العراق ولد من رحم التيار اليساريّ، وعلى الرغم من سيطرة اليمين على الدولة ما بعد 2003، فإنّ النشاط المدنيّ والاحتجاجيّ كان دائما بقيادة اليسار، وأنّ المنظّمات النسويّة في العراق تساهم فيها ناشطات بتوجهات يمكن أن توصف بأنّها يسارية تقدّميّة ترتبط بقوى وأحزاب سياسيّة مدنيّة [137].

وبعد استعراض المنطلقات الفكريّة الرئيسة للتيّارات الفكريّة في العراق يمكن وضع بعض الملاحظات النهائيّة:

- لم يتبلور التيار الليبراليّ ضمن تأسيسات راسخة ومؤثرة في المجتمع العراقيّ، بل بقي حبيس الكتابات المتناثرة لدى المثقفين والكتاب الذين يؤمنون بحرية الفرد وحرية التعبير عن الرأي، كذلك أُسِّسَت منظّمات المجتمع المدنيّ ذات التوجهات الليبراليّة، لكنها لم تكن بسبب تأثير أو نتيجة للفكر الليبراليّ أو امتداداً لتيار ليبراليّ، بل إنّ الكثير من هذه المنظّمات كانت نتيجة لتأثير التيار اليساريّ التقدّميّ. أما مشاركة الشباب ومنهم النساء في احتجاجات تشرين فلم تكن بسبب قراءاتهم لنتاجات الكتاب الليبراليّين، بل بسبب الانفتاح الذي حدث ما بعد2003 والذي سمح للشباب في العراق بالاطلاع على ثقافات العالم وحياة الشباب في دول أخرى ومقارنتها مع واقعهم الذي يعيشون فيه، فتولد شعور بالظلم وردّة فعل تجاه الأحزاب الإسلاميّة؛ لذلك تشكّلَ وعي مدنيّ لدى شباب وليس ليبراليّا.
- الفكر اليساريّ في العراق فكر راسخ واستطاع أن يكون تيارا واضح المعالم على المستوى الفكريّ والمؤسّسيّ كهيئات وتنظيمات، وشيوع الفكر اليساريّ ومنه (التقدّميّ) بسبب الانقسام التاريخيّ الذي رافق العراق منذ تأسيس الدولة إلى الآن، الذي جعل من المجتمع طبقتين رئيستين: (فقراء وأغنياء)، مع وجود طبقة وسطى صغيرة انطلقت منها التيّارات الفكريّة، لذلك التيار التقدّميّ الذي ينادي بحقوق الفقراء وسلطة البروليتارية والقضاء على سلطة الطبقة التي تحتكر الثروة، وغيرها من المبادئ هي كانت الأقرب لحاجة المجتمع والأقرب إلى ثقافته.

137- ينظر كل من: لاهاي عبدالحسين: نساء عراقيات- وجهة نظر اجتماعيّة، دار المدى للنشر، ط1، 2021. ولاهاي عبدالحسين: أثر التنمية والحرب على النساء في العراق، دار الشؤون الثقافية، العراق-بغداد، 2006.

- بمراجعة أدبيات التيارين الليبراليّ والتقدّميّ في العراق، نلاحظ أنّ الكتاب الليبراليّون ركزوا في كتاباتهم على القضايا السياسيّة والاجتماعيّة العامّة، ولم تكن قضايا المرأة سوى قضيّة ثانويّة في كتابات الليبراليّين سوى ضمن معالجاتهم للقضايا الاجتماعيّة والسياسيّة، بينما كانت جزءًا محوريّاً في كتابات التقدّميّين.
- وعلى الرغم من التطوّرات البنيويّة التي غيرت مسار الحياة الإنسانيّة خلال القرن العشرين فإنّ المرأة العراقيّة مازالت تعاني من إشكاليّات في مجالات المشاركة في الحياة العامّة واتخاذ القرار لاسيما أنّها محكومة بعلاقات اجتماعيّة متخلفة وأنظمة أبويّة استبداديّة وأعراف وتقاليد اجتماعيّة تقليديّة راسخة ونظام سياسيّ بمرجعيّات فكريّة إسلاميّة.

المبحث الثالث

تعاقب الأجيال في الحركة النسويّة العراقيّة

يتعامل هذا البحث مع الحركة النسويّة العراقيّة على أساس أنّها حراك نشط ظهر جلياً في مرحلتين وجيلين يهدف إلى تحسين أوضع النساء عبر الدفاع عن حقوقهن وتمكينهن والمطالبة بالعدالة وتكافؤ الفرص عبر آليات مختلفة، وقد يبدو هذا الفهم قاصراً إذا ما أخذ بالنظر للنظريات النسويّة التي تصنف الحركة النسويّة إلى موجات تظهر كلّ موجة نتيجة نقدها لموجة سبقتها وتقدّم نمطاً جديداً من القضايا والرؤى، إلا أننا في هذا البحث فضلنا استعمال مصطلح الأجيال النسويّة بدلاً من الموجات؛ لأنّها استنتاج لما يجري واقعاً في الساحة العراقيّة التي لم تشهد تنظيرات نسويّة غيرت من مسار الحركة، بل كانت أكثر ارتباطاً بالجيل بوصفه (فئة عمريّة) وما رافقه من ظروف اجتماعيّة وسياسيّة؛ لذلك تسعى هذه الورقة إلى استخلاص معالم نظريّة لتفسير الأجيال النسويّة في العراق.

في أعقاب عشرين عاماً من الحركة النسويّة ما بعد 2003، ظهر جيلان من النسويّات، الجيل الرائد الذي أخذ على عاتقه تأسيس المنظّمات وتبنّي القضايا التي تدافع عن المرأة، والجيل الجديد الذي تأثر بالجيل النسويّ الرائد وبالمتغيرات والقضايا السياسيّة والاجتماعيّة الداخليّة والعالميّة؛ لذلك تفترض هذه الورقة وجود جيل نسوي جديد يختلف عن الجيل الأول الذي رافق التغيير السياسيّ ما بعد 2003، فنفترض أن الجيل الأول هو جيل نخبوي متأثر بالبيئة العراقيّة على عكس الجيل الجديد الذي لم يشهد بدايات التغيير السياسيّ وعاش في ظلّ التكنولوجيا والانفتاح على العالم، وبالتالي اضافة إلى ارتباطه وتأثره بالقضايا والقيم المحلّيّة الداخليّة إلا أنه في ذات الوقت تأثر كثيراً بقيم النسويّة في العالم الخارجي، فأصبح يحمل قيماً نسويّة جديدة و يدافع عن قضايا نسويّة واسعة وجديدة متأثراً بالمتغيرات التي تحدث في العالم وليس العراق فحسب والتي سنفصلها لاحقاً في هذا البحث، أيضاً الخطاب النسويّ والأدوات التي يستعملها للدفاع عن القضايا التي يؤمن بها تختلف، ولا تشترط التنظيم والانضواء تحت منظمة محدّدة، ولكن لابدّ من الإشارة هنا إلى أن هذا الوصف لا يعني أنّ كلّ جيل من النسويّة منفصل عن الآخر أو متقاطع مع الآخر، ولا يعني أيضاً أن كلّ جيل متجانس تماماً.

وفقاً لهذا المنظور تقسم الأجيال النسويّة في عراق ما بعد 2003 إلى جيلين، وتؤخذ بنظر الاعتبار في استعمال هذا التوصيف معيار العمر والمرحلة الزمنيّة التي شهدها كلا الجيلين، فنفترض أن الجيل الرائد هو الجيل الذي كان حاضراً ما قبل 2003 إلا أنّه مغيب من قبل النظام السياسيّ السلطوي آنذاك، وبدأ يستعيد نشاطه في نظام ما بعد 2003، والجيل الجديد الذي أخذ ينمو في كنف التغيير السياسيّ وحضور المنظّمات النسويّة في المشهد الاجتماعيّ فضلاً عن الانفتاح الثقافيّ والتكنولوجيّ الذي يشهده العراق.

الحركة النسويّة في العراق: نشأة القضيّة

مرّت الحركة النسويّة منذ تأسيس الدولة العراقيّة 1920 حتى وقتنا الحاضر بمخاض عسير مرتبط بالتقلّبات التي رافقت عمليّة بناء الدولة؛ إذ نلاحظ أنّ نشاط الحركة النسويّة العراقيّة يتسع وتتضح معالمه في اللحظات التي تشهد فيه الدولة فسحة من الحرّيّة والاستقرار، وعلى العكس من ذلك غيّبت الحركة النسويّة في مرحلة النظام الدكتاتوريّ الذي أحكم قبضته على الحياة المدنيّة في العراق واقتصر النشاط النسويّ بحركات وتنظيمات تابعة للنظام وأيديولوجيته الحاكمة.

بدأت بوادر الحركة النسويّة تظهر بتعزيز من التيّارات الفكريّة التي ساندت حقوق المرأة ووفرت لها قاعدة فكريّة ومنصات ثقافيّة يمكن الاستناد عليها للتعبير عن نفسها، وقد استطاعت المرأة العراقيّة التعبير عن ذاتها في مجالات مختلفة إلّا أنّ هذا التعبير أيضاً جاء في سياقات تاريخيّة متعاقبة أثرت سياقات كلّ مرحلة على واقع النساء وطبيعة مطالبها، وعلى طبيعة الحركة النسويّة وخطابها وأدواتها. وفي مرحلة العشرينات مع بداية تأسيس الدولة العراقيّة الحديثة لغاية مرحلة الجمهوريّة الأولى، بدأت الحركة النسويّة ببطء وبمطالبات أساسيّة كالحصول على التعليم في مرحلة العشرينيات، ثم جاءت مرحلة الثلاثينات فأصبحت تطالب فضلاً عن التعليم بالسفور، كما أن مطالب الحركة النسويّة عزّزتها التيّارات الفكريّة الفاعلة في وقتها مثل التيار التقدّميّ، لذلك استطاعت المرأة العراقيّة تحدي القيم التقليديّة ودخول مجالات كانت حكراً على الرجال، مثل صبيحة الشيخ داود التي دخلت كلية الحقوق وعينت كأول محامية وقاضية في الوطن العربيّ، أمّا السيّدة جاكلين فهي أول سيدة تدخل كلّيّة الصيدلة لتصبح أول صيدلانية في العراق والوطن العربيّ وتفتح صيدلية خاصة باسم صيدلية «الفتاة»، في حين كانت أول طبيبة عراقيّة هي السيدة ملك غانم، أما السيدة حازمة الخوجة فهي أول سيّدة في الوطن العربيّ والشرق الأوسط تتسلم منصب قائم الأعمال في السفارة العراقيّة في ألمانيا الغربيّة، والسيدة بديعة أفنان التي أسهمت في إعداد البيان العالميّ لحقوق الإنسان 1948[138].

138- بانياس عدنان جلوب، ثناء محمد صالح: الحركة النسويّة العراقيّة اتجاهاتها، أبعادها، انجازاتها، مجلة الاداب، ملحق

وتوالى ظهور الجمعيّات النسويّة مثل (الرابطة النسويّة، وجمعيّة النهضة النسويّة، وجمعيّة خريجات دار المعلمات، وجمعيّة حماية الطفل) ومع استمرار الحركة النسويّة كانت مرحلة الخمسينات وهي مرحلة الازدهار للنشاط النسويّ؛ إذ اجتمعت النساء في مجال العمل في القطاعات الثقافيّة والعلمية والأدبية وأظهرت هذه الفترة عدد من رواد الحركة النسويّة في العراق مثل: نزيهة الدليميّ، وقد جاءت النهضة النسويّة في هذه المرحلة نتيجة للمتغيرات الثقافيّة والاجتماعيّة والتعليميّة والسياسيّة، لذلك واكبت الحركة النسويّة في العراق الحركة النسويّة في الوطن العربيّ وشكلت (رابطة الدفاع عن حقوق المرأة) التي كانت أولى المنظّمات الوطنيّة التي أُسِّسَت باسم جمعيّة المرأة لمناهضة النازية والفاشية، ثم ظهرت العديد من الجمعيّات والمجلات منها مجلة (ليلى) التي كانت تطالب بحقوق المرأة والتي ترأستها (بولونيا حسون)، كما شهدت هذه المرحلة انخراط النساء بالفعاليات السياسيّة كمشاركتها في (انتفاضة الجسر) وانتفاضة (1952)؛ إذ اعتقلت 150 امرأة، كما دخلت المرأة ميادين العمل السياسة عن طريق عضويتها في الحزب الشيوعيّ وحزب الاستقلال الوطنيّ لاحقا، والانضمام إلى التجمعات السياسيّة[139].

أمّا في مرحلة السبعينات فقد تطوّرت قضايا الحركة النسويّة وأصبحت تشتمل على قضايا أوسع تتعلّق بالحياة المِهْنيّة والنظام الاجتماعيّ، فبعد أن نالت المرأة قسطاً جيداً من التعليم ودخلت إلى جانب الرجل ميدان التعليم والعمل اصبح هناك تغييرات اجتماعيّة أكثر قبولاً لعمل المرأة خارج المنزل، فتطوّرت أوضاع المرأة ودخلت ميادين العمل بشكل أوسع كالصحافة والفنون والأدب والفكر، ولكن في مرحلة الثمانينات والتسعينات حدث تبدل مهم في أوضاع العراق والمتمثّلة بالحرب العراقيّة الإيرانية وتلتها مباشرةً حرب الكويت الذي نتج عنها الحصار الاقتصاديّ الذي ألقى بظلاله على كلّ جوانب الحياة في العراق؛ فأصبح المواطن العراقيّ يعاني شظف العيش وسوء الخدمات وانهيار البنى التحتية، فضلاً عن تآكل القيم الأخلاقيّة والاجتماعيّة وانتشار الفساد والعلاقات القائمة على أساس المصالح الاقتصاديّة وتفتت التضامن الأسريّ في سياق يكافح فيه الأفراد من أجل البقاء. وقد أعدت هذه المدة هيكلة النسيج الاجتماعيّ والثقافيّ للعراق مغيرة بذلك قيم العلاقات الاجتماعيّة والاخلاقية[140].

ومع هذا الواقع الأمنيّ والسياسيّ الخطير فإن طبيعة النظام السياسيّ السابق الدكتاتورية منعت تشكيل المنظّمات والأحزاب خارج أطار الحزب، ولم يكن هناك أيّ تشكيل نسوي سوى (الاتّحاد العام للنساء) التي كانت تعمل من أجل خدمة سياسات النظام ودعم توجهاته. فظهرت العديد من قادته على شاشة

العد 147، 2023.)

139- بشرى الزويني: 100 عام والمرأة في العراق، دار الكتب والوثائق في بغداد، ص25-24، 2020.

140- زهراء علي: النساء والجندر في العراق، المركز الاكاديمي للأبحاث،2023، ص187.

التلفزيون وهن يرتدين الحجاب ويستعملن خطاباً إسلاميّاً، وتحوّل الخطاب السياسيّ للنظام وخطاب الاتّحاد الموجه للنساء خطاباً دينيّاً يندّد بفساد العالم الغربيّ والتوجّه نحو تطبيق الشريعة والإسلام لتعزيز حقوق النساء، وتم تنظيم دروس القرآن، وكان الاتّحاد يدرب النساء على الإسلام والقرآن[141].

رافق تغيير النظام السياسيّ ما بعد 2003 نحو الديموقراطية انفراج نسبيّ في الحرّيّات، لتعود الحركة المدنيّة ومن ضمنها الحركة النسويّة إلى المشهد الاجتماعيّ، إلّا أن هذا التغيير شهد سيطرة أحزاب سياسيّة ذات مرجعيات فكريّة إسلاميّة، فظلّت مسألة الحرّيّات تخضع لمحددات عديدة سياسيّة ودينيّة حتى اجتماعيّة، ومنذ 2003 لغاية الآن، أيّ خلال عشرين عام من تأسيس النظام السياسيّ ناضلت الحركة النسويّة من جديد للدفاع عن حقوق النساء الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة، إلّا أنّ هذه الحركة أخذت تنمو ببطيء شديد في ظلّ النزاعات و العنف الذي رافق نظام ما بعد 2003، وقد أثرت هذه الظروف حتى في الإنتاج المعرفي النسويّ العراقيّ فقد خضع مصطلح «النسويّة» لهجوم متعدّد المسارات نابع في أساسه من السلطة السياسيّة والهياكل الدينيّة التي تغذي الفكر الاجتماعيّ والسياسيّ على حدّ سواء؛ لذلك لم ينضج المفهوم في العراق على نحو كافٍ، بل أصبح يؤطر ويغلف بعنوان «الدفاع عن حقوق النساء»، وفي كثير من الأحيان «الدفاع عن حقوق الإنسان» لتخفيف وطأة المصطلح في آذان المناوئين له وتجنب الهجوم أو الخوض في مجادلات، لذلك لم تتح الفرصة الكافية لظهور تنظيرات متعدّدة حول الحركة النسويّة العراقيّة، أو حول تعريف المفهوم عراقيّاً في إطار النظريّات النسويّة.

عراق ما بعد 2003: الجيل النسويّ الرائد في العراق الجديد

بدأ العراق مرحلة جديدة في تاريخه السياسيّ والاجتماعيّ بعد تغيير النظام السياسيّ من النظام الدكتاتوريّ القائم على أساس الحزب الواحد إلى النظام البرلمانيّ «الديمقراطيّ» القائم على أساس التعدّديّة ومبدأ التوافقية في الحكم، وهنا بدأ العراق عهداً جديداً، وبدأ يستعيد معه ما غيبه النظام السابق ومنها منظّمات المجتمع المدنيّ بما ينسجم مع التوجه الديمقراطيّ للنظام الجديد والمدعوم من الولايات المتّحدة الأمريكيّة التي حملت لواء التغيير وبناء العراق الجديد؛ لذلك ركزت الإدارة الأمريكيّة على قضايا المرأة كنموذج للديمقراطيّة التي تزعم تحقيقها في العراق، وقد أنشأت سلطة الائتلاف المؤقتة مكتباً لشؤون المرأة واهتمّت المنظّمات الدَوليّة الأمريكيّة مثل الوكالة الأمريكيّة للتنمية الدَوليّة، والمعهد الأمريكيّ للسلام، والصندوق الوطنيّ للديمقراطيّة، والمعهد الجمهوريّ الدَوليّ، جنباً إلى جنب مع العديد من المنظّمات الدَوليّة الأخرى لتمويل برامج تمكين المرأة والديمقراطيّة، تركز على المشاركة في الانتخابات

141- لمزيد من التفاصيل انظر: زهراء علي: النساء والجندر في العراق، المركز الاكاديمي للأبحاث،2023 ص174، وكذلك لاهاي عبد الحسين: نساء عراقيات: وجهة نظر اجتماعيّة، مؤسسة المدى، 2021، ص207.

و التدريب على القيادة السياسيّة، إلى جانب التوظيف الكبير لبعثة الأمم المتّحدة لمساعدة العراق وهيئة الأمم المتّحدة للمرأة وصندوق العالميّ للمرأة لذلك اتبعت الناشطات النسويّات منهجاً براغماتيّاً في التعامل مع التمويل الدَوليّ من أجل دعم القضايا التي يعلمن عليها. ولكن في الوقت نفسه كانت هناك ناشطات نسويّات رفضن التعامل مع الإدارة الأمريكيّة رفضن الحصول على التمويل الدَوليّ لدعم نشاطاتهن في الدفاع عن حقوق النساء، ويشير الكثيرون إلى أنّ هذا الرفض ناتج عن توجّهات أيديولوجية رافضة للإمبرياليّة الأمريكيّة[142].

وبناءً على التوجه الأمريكيّ جاء الدستور العراقيّ لسنة (2005) مؤكداً على حقّ المرأة العراقيّة في الانتخاب والتصويت في الاستفتاءات العامّة، كما ضمن لها الدستور الحقّ في حرّيّة التعبير المكفولة من قبل الدولة، فلها الحقّ في التعبير عن إرادتها السياسيّة والتعبير عن أفكارها الحزبيّة خلال فترة الانتخابات والتعبير عن رأيها السياسيّ من دون اشتراطات أو قيود، فقد نصّت المادّة (14) من الدستور على: أنّ العراقيّين متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القوميّة أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصاديّ أو المركز الاجتماعيّ [143] ، أمّا المادّة (15) من الدستور العراقيّ فتنصّ على أنّ لكلِّ فردٍ الحقّ في الحياة والأمن والحريّة، ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها إلا وفقاً للقانون، وبناءً على قرار صادر من جهة قضائية مختصة [144] ، وكذلك أحكام المادّة (16) من الدستور العراقيّ التي تقول بأن تكافؤ الفرص مكفول لجميع العراقيّين [145] ، وقد نصّت المادّة (20): (للمواطنين رجالًا ونساءً حقّ المشاركة في الشؤون العامّة والتمتع بالحقوق السياسيّة، بما فيها حقّ التصويت والانتخاب والترشيح) [146] .

في ظلّ مرحلة الانتقال الديمقراطيّ تغير وضع المرأة العراقيّة نسبياً انسجاماً مع التوجه الأمريكيّ والديمقراطيّة الجديدة في البلاد لاسيما فيما يتعلّق بحقوقها السياسيّة فأنعكس ذلك في مجموعة مكتسبات؛ إذ شاركت ثلاث نساء في مجلس الحكم من بين 25 شخصيّة سياسيّة، وقد شغلت

142- بانياس عدنان جلوب، ثناء محمد صالح: الحركة النسويّة العراقيّة اتجاهاتها، مصدر سبق ذكره.

143- المادّة (14) من الدستور العراقي النافذ لعام 2005.

144- المادّة (15) من الدستور العراقي النافذ لعام 2005. للمزيد من التفاصيل ينظر: د.بان حكمت عبد الكريم، الحماية القانونية للنازحين داخلياً جرائم التهجير القسري في العراق، مجلة دراسات قانونية، بيت الحكمة, بغداد, عدد 32، 2012، ص 74.

145- المادّة (16) من الدستور العراقي النافذ لعام 2005. للمزيد ينظر:علياء عبود سالم، اتّفاقية سيداو وملائمتها للتشريعات العراقيّة، بغداد، ط1، 2014، ص 34.

146- المادّة (20) من الدستور العراقي النافذ لعام 2005.

النساء ستة حقائب وزارية من أصل 36 حقيبة وزارية في الحكومة الانتقالية، لكن لم تشغل النساء أيّ من المناصب السياسيّة الأربعة العليا فجاء التمثيل النسائي بنسبة 11 % في مجلس الوزراء وبنسبة 32 % في الجمعيّة الوطنيّة [147] ، وفيما يخص قضايا المرأة فلم تكن هنالك بنية تحتية تهتم بشؤون المرأة سوى وزارة الدولة لشؤون المرأة كنتيجة مباشرة للتبدل السياسيّ، فقامت بإنشاء آليات وهيئات وطنيّة واعية بشؤون المرأة لكنها كانت تجربة محدودة الأثر لاسيما أن قضايا المرأة قضايا ثانويّة بالنسبة للنظام السياسيّ على الرغم من حصول الوزارة في وقتها على الدعم المادّيّ والتقني من المجتمع الدَوليّ [148] .

بعد عام 2003 كانت هناك توجهات واضحة نحو اشراك المرأة في العمليّة السياسيّة والانتخابيّة لأهميّة دورها في بناء الدولة الحديثة والحصول على المقبولية الدَوليّة، وعلى الرغم من هذه التوجهات فإنّ مشاركة المرأة ماتزال تحدها التقاليد والأعراف المجتمعية المسيطرة على المجتمع؛ إذ تؤثّر القيم والأنماط الاجتماعيّة في تحديد حصول المرأة على مناصب عليا خارج السياقات المرسومة لها سلفاً، وهذا الأمر لا يرتبط بالمنظومة الاجتماعيّة فحسب، بل في توجه النظام السياسيّ بشكلٍ عام، وعلى الرغم من التغييرات الاجتماعيّة والتحوّلات الثقافيّة والثورات الحضارية التي مرّ بها المجتمع، فإنّ الواقع والتجارب تدل على عدم وصول المرأة إلى مواقع القرار المؤثر سياسيّاً، فعلى صعيد البرلمان أو المجالس المحلّيّة أو الوظائف التنفيذيّة العليا تكون فاعليتها السياسيّة محدودة ونادرة، وعلى الرغم من حضورها العدديّ لاسيما في مجلس النواب وبعض الوزارات بفعل تطبيق نظام الكوتا عملاً بالمادة(49) الفقرة رابعاً من الدستور العراقيّ النافذ 2005 والتي نصّت على أن: (يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب)[149]، فإنّ هناك العديد من السلبيّات التي رافقت التجربة السياسة للمرأة، أولها انتماؤهن لأحزاب أعطتهن هذه المقاعد ممّا يولد لديهن خشية على هذه المقاعد الأمر الذي يدفعهن إلى أن يأتمرن بأوامر وتوجيهات رؤساء الأحزاب والكتل السياسيّة [150]، فقد كان أداء أعضاء مجلس النواب عامة محدداً بتبعيته للتركيبة السياسيّة الخاضعة للديمقراطيّة التي تجاذباتها كتل سياسيّة وبنيت على أساس التوافق السلبيّ ممّا جعل مشاركة البرلمانيين

147- مسعود ضاير: الأداء البرلماني للنائبات العربيات، مجلة المستقبل العربي، بيروت، ع321، تشرين الثاني، 2005، ص86.

148- هوزان أياد عبد الهادي: دور الرجل في تمكين المرأة القيادية- دراسة اجتماعيّة ميدانية لمؤسسات التعليم الجامعي في مدينة بغداد، مصدر سبق ذكره، ص53.

149- المادّة (49/رابعاً) من الدستور العراقي النافذ لعام 2005.

150- بشرى الزوبني و استبرق فاضل الشمري: المشاركة السياسيّة للمرأة في العراق بعد عام 2003 (واقع وتقييم)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 2015، ص22.

في القضايا السياسيّة منوطة بقادة الكتل أو من يمثّلهم وتحديداً الكتل الكبرى، لذا فإن النساء تعرضن لإقصاء حادٍ من المشاركة في مجريات العمليّة السياسيّة؛ لذلك لم ينعكس حضور النساء سياسيّاً على واقع النساء الاجتماعيّ، ولم تستطع المنظّمات النسويّة التأثير في القرار السياسيّ عبر النساء داخل قبة البرلمان.

نساء الحركة النسويّة الرائدات: تحدّي التأسيس وطبيعة المشاركة

مثّل دخول الاحتلال الأمريكيّ إلى العراق في عام 2003 مرحلة مفصلية في تاريخ العراق كان لها تأثيرات كبيرة على الحياة السياسيّة والاجتماعيّة في البلاد، ومن ذلك الحركة النسويّة، فقد تأثرت النساء بشكل خاصّ بالتحوّلات الكبيرة في البنية الاقتصاديّة والاجتماعيّة لعراق ما بعد الغزو.

إحدى التأثيرات الرئيسة كانت زيادة التوتّرات الأمنيّة وانعدام الاستقرار، فارتفعت مستويات العنف والتهديدات التي أثرت على حرّيّة النساء وأمنهن، ومن الناحية الاقتصاديّة، شهد العراق تدهوراً كبيراً في هيكله الاقتصاديّ بعد الاحتلال، وهو ما أثّر بشكل مباشر على النساء؛ إذ تزايدت حاجة العائلات إلى مزيد من الدعم الاقتصاديّ، ممّا قد يكون له تأثير على مشاركة النساء في سوق العمل وحقوقهن الاقتصاديّة.

فضلاً عن ذلك تشير (زهراء علي) في كتاب (الجندر والنسويّة) إلى أنّ الاحتلال الأمريكيّ للعراق أدّى إلى زيادة الفوضى الاجتماعيّة والفراغ الأمنيّ ممّا أسهم في خلق مواطن الضعف للنساء في العراق، فقد كان العنف الجنسي ضدّ النساء العراقيّات واسع الانتشار[151]، كما عانت النساء الناشطات خلال المرحلة التي بدأت مع سقوط النظام ودخول قوات الاحتلال وخلال الحرب الطائفيّة من عنف مزدوج، لكونهن ناشطات أولاً يتعرضن للتهديد والمضايقات، ولكونهن نساء وجزءا من منظومة اجتماعيّة تتعرّض لعنف يومي مستمر، وهذا أثر بشكل كبير في نشاطهن المدنيّ.

وجدْنَ الناشطات النسويّات أنفسهن في مرحلة جديدة بعد أكثر من ثلاثين عام من الدكتاتورية وغياب النشاط النسويّ والمؤسّسات النسويّة فضلاً عن عدم وجود نموذج أو مسيرة يمكن لهن استكمالها سوى النموذج النسويّ المرتبط بمراحل الحكم الملكيّ وما تلاه لغاية الجمهوريّة الثالثة. الأمر الذي دعا النسويّات إلى تشكيل نماذج لمنظّمات نسويّة، وكأنها إعادة تشكيل للحركة النسويّة من جديد في العراق، ويمكن ملاحظة أنّ الخلفيات الاجتماعيّة والفكريّة للجيل النسويّ الرائد ما بعد 2003 متشابهة مع الجيل

151- زهراء علي: مصدر سبق ذكره، ص 196.

النسويّ الأول، فإنّ أغلب النساء المؤسّسات للحركة النسويّة ما بعد 2003 ينحدرن من طبقات اجتماعيّة متوسطة أقرب للعليا ومستوى فكري نخبوي وأغلبهن بتوجهات وأيديولوجيات شيوعية، إذا ما استثنينا النسويّات الإسلاميّات والعلمانيّة السياسيّة اللواتي يرتبطن بشكل مباشر بالأحزاب السياسيّ الإسلاميّة التي جاءت إلى السلطة ما بعد 2003.

ووفقاً لنشاطات الناشطات النسويّات في المجتمع المدنيّ ما بعد 2003 يتضح أنهن توزعن على فئات رئيسة[152]:

المجموعات العلمانيّة غير المنتمية سياسيّاً: يندرج ضمن هذه الفئة جميع المنظّمات التي لا ترتبط بتوجه سياسيّ أو دينيّ ولا تشترط في عضويتها أيديولوجية معينة، وتمثّل هذه الفئة النشاط الأكثر تأثيراً وحضوراً فيما يتعلّق بحقوق المرأة مثل (شبكة النساء العراقيّات) و (جمعيّة الأمل العراقيّة) و(منظمة تموز للتنمية الاجتماعيّة)، (جمعيّة نساء بغداد)، (تحالف نساء الرافدين)، (منظمة حرّيّة المرأة العراقيّة)، (معهد المرأة القياديّة)، (منتدى الإعلاميّات العراقيّات).

المجموعات العلمانيّة الحزبيّة: تتألّف هذه المجموعة من منظّمات نسويّة ترتبط بأحزاب سياسيّة مثل اتّحاد نساء كردستان المرتبط بالحزب الديمقراطيّ الكردستانيّ والاتّحاد الوطنيّ لنساء كردستان الذي يرتبط بحزب الاتّحاد الوطنيّ الكردستانيّ، وكذلك رابطة المرأة العراقيّة ينتمي الكثير من أعضائها إلى الحزب الشيوعيّ العراقيّ أو لديهم توجهات أيديولوجية قريبة منه، لكن لا يمكن عدّها منظّمة حزبيّة، والشيء نفسه بالنسبة لرابطة النساء العراقيّات في كردستان.

المجموعات الإسلاميّة: تمثّل هذه الفئة مجموعة المنظّمات المتفرعة عن الأحزاب السياسيّة الإسلاميّة في العراق، وغالباً ما تكون منظّمات طائفيّة (سنية أو شيعية) بسبب طبيعة النظام السياسيّ القائم على أساس المحاصصة الطائفيّة. مثل منظّمة (حوّاؤنا، منظمة المرأة المسلمة في العراق) ومنظّمة المرأة المسلمة في العراق، التابعات للمجلس الأعلى الإسلاميّ وحزب الدعوة، الرابطة الإسلاميّة لنساء العراق فهي منظمة سنية نسائية، كذلك الرابطة الإسلاميّة لأخوات كردستان المرتبطة بالاتّحاد الإسلاميّ الكردستانيّ.

152- زهراء علي: النسويّة في العراق بين فرض نهج المنظمات غير الحكومية والعنف الطائفي والنضال من أجل دولة مدنية، مجلة عمران، ع 25، 2018، ص 12-11.

المجموعات الإثنيّة والإثنيّة–الدينيّة: تضم هذه الفئة مجموعات مثل الاتّحاد النسائيّ الآشوريّ وجمعيّة النساء الكلدانيات، وجمعيّة نساء الإيزيديّات وترتبط هذه الفئة بنشاطات أو عضوية مع المنظّمات النسويّة العلمانيّة، إلا أن نشاطاتهم تتركز على الدفاع عن قضايا النساء داخل المجموعات الإثنيّة التي يمثّلونها

ووفقاً لهذا التقسيم فقد تنوعت نشاطات النساء داخل الحركة النسويّ تبعاً لاختلاف توجهاتهن وأيديولوجياتهن الفكريّة والسياسيّة، وبما يتعلّق بالنسويّة العلمانيّة التي هي الأشد تماساً مع قضايا النساء والأكثر تصدراً للمشهد النسويّ في العراق فقد اهتمت بالعديد من القضايا التي يمكن إجمالها بـ :

- حقوق النساء: كان للحركة النسويّة دور كبير في الدفاع عن حقوق المرأة وتعزيز المساواة الجنسية، فقد تركزت جهودها على مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك الحقّ في التعليم، والمشاركة السياسيّة، والوصول إلى الفرص الاقتصاديّة.
- العنف ضدّ النساء: نظرًا للتحوّلات الأمنيّة والتوتّرات في فترة ما بعد 2003، كان للحركة النسويّة دور في مكافحة العنف ضدّ النساء، بما في ذلك العنف الأسريّ والاعتداءات الجنسية؛ إذ تطالب الحركة بتشديد العقوبات على المعتدين وتعزيز حقوق الضحايا وفتح دور للإيواء، وتشريع قانون العنف الأسريّ.
- المشاركة السياسيّة للنساء ورفع فرصن بالحصول على المناصب العليا: تسعى الحركة النسويّة إلى زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسيّة وزيادة تمثيلهن في المؤسّسات الحكوميّة والبرلمان، وتعمل على تحفيز القرارات التي تعزّز دور المرأة في المشاركة في عمليّة صنع القرار.
- التشريعات النسويّة: كان للحركة النسويّة دور في التأثير على التشريعات العراقيّة لتحقيق المزيد من المساواة وحماية حقوق المرأة، فقد تركزت جهودها على تعديل القوانين ذات الصلة بحقوق الأسرة والزواج، وكذلك تشديد العقوبات ضدّ جرائم العنف القائمة على التمايز الجنسيّ.
- تحسين الوضع الاقتصاديّ للنساء: مع تدهور الأوضاع الاقتصاديّة بعد 2003 عملت الحركة النسويّة على تعزيز فرص العمل وتحسين ظروف الحياة الاقتصاديّة للنساء، عبر التشجع على توفير فرص العمل وتحسين الأوضاع المالية والاقتصاديّة للنساء في المجتمع.

- التوعية والتثقيف: أولت الحركة النسويّة اهتماماً كبيراً للتوعية والتثقيف حول قضايا النساء، بما في ذلك حقوقهن والتحدّيات التي يوجهنها، عبر الترويج للوعي حول القضايا النسويّة وضرورة المساواة بين الجنسين في المجتمع عن طريق اقامة الندوات والورش.
- تعزيز الوعي الديمقراطيّ والدفاع عن حرّيّة الرأي والتعبير في العراق والدفاع عن حقوق الإنسان.

البنية الفكريّة والتنظيميّة للجيل النسويّ الرائد ما بعد2003

اعتمدت النساء الرائدات في تنظيم أنفسهن والدفاع عن قضاياهن في بادئ الأمر عبر تشكيل منظّمات المجتمع المدنيّ وقد ساعدهن في ذلك طبيعة المرحلة التي مر بها العراق؛ إذ كان هناك توجّه دَوليّ ـ كما ذكرنا مسبقاً ـ لدعم عمليّة التحوّل الديمقراطيّ في العراق التي تمثّل منظّمات المدنيّ، والمنظّمات النسويّة جزء أساسيّ منها.

مازال للتوجه الدَوليّ دور محوري في تحديد السياقات التنظيميّة للنشاطات والقضايا التي تقوم بها النسويّات بحكم اعتمادهن بشكل كامل على التمويل الدَوليّ للمشاريع؛ ولذلك فإن كتابة كلّ مشروع تتماهى مع المزاج الدَوليّ والظرف الاجتماعيّ مثلاً عمليّة بناء السلام ما بعد الحرب الطائفيّة وعمليات الإغاثة للنازحين ما بعد (داعش) وتعزيز المساواة بين الجنسين ما بعد 2017 وتعزيز المشاركة السياسيّة ما بعد احتجاجات تشرين2019، ووفقاً لذلك يتضمن كلّ مشروع مسارات للعمل يوافق عليها المانح، وهذا ليس شيءً سلبيّاً بحد ذاته؛ لأنّه ساعد هؤلاء النساء على تطوير أدواتهن في العمل المدنيّ، ولكن المشكلة تكمن في أن العمل على القضايا التي يحصلون من خلالها على تمويل ينتهي بمجرّد انتهاء المشروع؛ أيّ أنّه ليس هنالك ديمومة في العمل على قضيّة معينة، فضلاً عن ذلك غابت قضيّة المرأة في خضم البحث عن تمويل؛ لذلك أصبح متابعة مزاج المانح يتفوق على القضيّة الأساسيّة للمنظّمات النسويّة الرائدة.

من جانب آخر اعتمدت النساء الرائدات على المشاركة في الحركات الاحتجاجية وتنظيم الوقفات الاحتجاجية التي تتعلّق بالدفاع عن النساء ضدّ العنف وضمان حقوق المرأة في قانون الأحوال الشخصيّة وكذلك الوقفات المتعلّقة بالدفاع عن حرّيّة الرأي والتعبير، وبمتابعة هذه الحركات الاحتجاجية منذ 2017 فهي كانت تقاد من قبل محركين أساسيين هما الحزب الشيوعيّ والتيار الصدري، وبمتابعة الخلفيات الفكريّة للنساء الرائدات فإن أغلبهن قريبات من الفكر الشيوعيّ وبعضهن عضوات في الحزب الشيوعيّ، ولهن تاريخ مشترك وسرديات تندمج مع الحزب الشيوعيّ، ولذلك كانت هناك مشاركة فاعلة من النسويّات الرائدات في كلّ الاحتجاجات التي كان يدعو لها الحزب الشيوعيّ وإن تقاطعت فكريّاً مع التيار الصدريّ الذي كان له حضور فاعل في هذه الاحتجاجات.

ويمكن إجمال ما يؤخذ على عمل الجيل الرائد هو ضعف مفهوم التشبيك فالمنظّمات والناشطات المستقلات يعملن بشكل فرديّ، ومن يعمل منهن بشكل جماعي كان عبارة عن شبكات وتحالفات غير قائمة على استراتيجيّة تحالف بعيدة الأمد وسيادة روح المنافسة بين المنظّمات النسويّة، وليس الشراكة لتحقيق هدف مشترك واحد، فضلاً عن عدم وضوح الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فكلمة حقوق المرأة التي تحملها كلّ المنظّمات بوصفها هدفا هي في الحقيقة تضم بداخلها جملة من القضايا المتراكمة من دون وضع خارطة طريق ورؤية واضحة حيالها، كذلك الاعتماد على المنح الدَوليّة بشكل كلّيّ وبدونها يتوقف العمل، حتى أصبح عمل المنظّمات النسويّة مرهونا برؤية المنظّمات الدَوليّة ومنحها، فغابت رؤية نساء الداخل وابتعدت النشاطات النسويّة عن الاحتياجات الفعلية للمرأة؛ ممّا ولد فجوة كبيرة وحتى طبقيّة بين المنظّمات النسويّة والنساء العاديات في المجتمع[153].

على الرغم من الأثر الإيجابيّ الذي قد توفّره المنح الدَوليّة في دعم المنظّمات النسويّة العراقيّة، فإنّ الاعتماد الكامل على هذه المنح أدّى إلى رهن أجندات تلك المنظّمات برؤية الجهات المانحة؛ ممّا انعكس سلبًا على استقلالية الحركات النسويّة ومقدرتها على تمثيل أولويات النساء المحلّيّات، وتشير الباحثة زهراء علي إلى أن العديد من المبادرات النسويّة التي نشأت بعد عام 2003، وبدعم من جهات دولية، كانت مفروضة من الأعلى وغير متجذرة في الواقع الاجتماعيّ والسياسيّ العراقيّ، ممّا جعلها غير قادرة على معالجة القضايا اليوميّة التي تواجهها النساء، مثل العنف القائم على أساس الجنس، أو التهميش الاقتصاديّ والسياسيّ[154].

كما أظهرت تقارير صادرة عن منظّمات دولية نسويّة مثل FRIDA وAWID أنّ شروط التمويل التي تفرضها بعض الجهات المانحة تدفع المنظّمات المحلّيّة إلى إعادة توجيه أولوياتها لتتماشى مع أجندات خارجية؛ ممّا يؤدّي إلى تهميش الأصوات النسويّة المحلّيّة، وابتعاد الخطاب النسويّ عن النساء في المجتمعات المهمّشة[155].

وكنتيجة لذلك، نشأت فجوة واضحة بين المنظّمات النسويّة والنخب المدعومة دوليًا من جهة، وبين النساء ''العاديات'' في المجتمع من جهة أخرى، الأمر الذي أضعف من فعالية الحراك النسويّ وجذوره

153- مزيد من التفاصيل ينظر: منال حميد غانم: الحركة النسويّة في العراق من عام 2003 إلى 2019، الحوار المتمدن، 2021.

154- Zahra Ali, Women and Gender in Iraq: Between Nation-Building and Fragmentation (New York: Cambridge University Press, 2018), 175–180

155- FRIDA and AWID, Toward a Feminist Funding Ecosystem: A Framework and Practical Guide (2020), https://awid.org/publications/toward-feminist-funding-ecosystem

المجتمعية. وتعزّز هذه القراءة ما ورد في تقارير منتدى الإعلاميّات العراقيّات (IWJF) التي رصدت خلال السنوات الأخيرة توقف العديد من المشاريع النسويّة بانقطاع التمويل، ممّا يطرح تساؤلات جوهرية حول استدامة العمل النسويّ حين يكون مرهونًا بالكامل بالمساعدات الخارجية[156].

ملامح ظهور جيل نسويّ جديد في العراق

لا يمكن البتّ بشكل دقيق حول تاريخ ظهور الجيل النسويّ الجديد في العراق وكيف تشكّل، ولكن نستطيع أن نحدد المرحلة التي بدأت ملامحه بالظهور على نحو يمكننا من القول بوصفنا باحثين بأنّ هناك جيلا نسويّا جديدا صاعدا على ساحة النشاط النسويّ في العراق، وهي المرحلة التي تتمثّل في احتجاجات تشرين 2019. ولكن قبل الخوض في مشاركة النساء في هذه الاحتجاجات لابدّ من الإشارة إلى أنّ هناك عاملين أساسين ساهما في ظهور جيل نسوي جديد في العراق: العامل الأول هو المنظّمات النسويّة التي تشكلت ما بعد 2003 التي فسحت المجال لفئة من الشابات بالمشاركة في النشاطات والتعرف على طبيعة ودواعي وأهمّيّة النشاط النسويّ في العراق، والعامل الثاني هو التكنولوجيا ووسائل التوصل الاجتماعيّ التي عززت من الوعي النسويّ والوعي بحقوق النساء لدى فئة واسعة من الشابات من دون أن يكون لهن عضوية أو مشاركة في نشاطات المنظّمات النسويّة.

وبالحديث حول العامل الأول المتمثّل بالمشاركة في نشاطات منظّمات المجتمع المدنيّ النسويّة التي أسسها الجيل الرائد من النسويّات، فقد أقرت النساء الشابات من الجيل الجديد خلال المقابلات بأن مشاركتهن وحضورهن ضمن النشاطات التي تقيمها المنظّمات النسويّة كأن تكون ورشات عمل أو مؤتمرات ساعدتهن في التعرف على الحركة النسويّة وأهمّيّة الدفاع عن قضايا النساء ومنحت لهن الفرصة بنمو وعي نسوي لدى فئة من الجيل الجديد؛ إذ تقول «م.ح»: «كان لدي اهتمام بالقراءة و شغف بالنقاشات؛ ولذلك وجدت الورشات التي تقيمها المنظّمات فرصة جيدة للحضور والمشاركة، وهنا كانت البداية التي دعتني إلى مواصلة المشاركة حتى أصبحت عضوة في منظّمات نسويّة متعدّدة وأصبحت ناشطة نسويّة نتيجة تأثري واطلاعي عبر هذه المنظّمات على قضايا النساء؛ لذلك بالتأكيد لا يمكن انكار أهمّيّة المنظّمات النسويّة التي نشأت بقوّة وإصرار النساء الناشطات اللواتي قمن بتأسيس المنظّمات في اكثر الظروف صعوبة التي مر بها العراق كالتهديدات الأمنيّة وطبيعة الفواعل السياسيّة التي تدير المشهد السياسيّ.

156- Iraqi Women Journalists Forum (IWJF), Annual Report on the Status of Women in Media and Civil Society in Iraq, 2018.

أمّا ما يتعلّق بعامل الانفتاح الثقافيّ والتكنولوجيّ الذي شهده العراق، فقد أثّر بشكل كبير على انتشار الوعي النسويّ بين صفوف النساء الشابات، وأصبح الفضاء الإلكتروني جزءًا مهمّاً من الحركة النسويّة؛ لأنّه يتيح للنسويات التواصل مع بعضهن البعض، وتبادل المعلومات، وتنظيم الاحتجاجات والحملات لتؤثّر تلك النشاطات الرقمية بذلك على الرأي العام فيمكنها من الوصول إلى جمهور أوسع والتفاعل مع أشخاص ربما لم يألفه الفكر النسويّ بعد، وقد ساهمت حملات المناصرة الرقميّة النسويّة بظهور «الإعلام الرقمي النسويّ»، وهو إعلام يركز على تمثيل عادل للنساء وقضاياهن، وهذه المنصات تركز على قضايا النساء وتجاربهن وتعالجها من وجهة نظر نسويّة. في ذلك السياق تتميز الموجة الرابعة من النسويّة بنشاطها الرقميّ والتنظيم العابر للحدود والمناصرة عبر الإنترنت وفتح المجال للتواصل مع أصحاب التفكير المماثل، وتبادل الخبرات، وإيصال الأصوات المهمشة. هذا التقاطع بين النسويّة ووسائل الإعلام الجديدة يمهد الطريق لاستكشاف كيف يمكن للمنصات الرقمية أن تسهل النشاط النسويّ وساهم في تشكيل الحوار النسويّ فيما يسمى الموجة الرابعة[157] ضمن هذا السياق بدأ هناك حركة نسويّة جديدة تنشط مع سياق الربيع العربيّ، لتسليط الضوء على التمييز ضدّ المرأة في العالم العربيّ على الصعد كافّة: (الاجتماعيّة، الاقتصاديّة، السياسيّة، القانونيّة، ...)؛ ممّا ساعد النساء حول المنطقة على التشارك في العديد من النضالات؛ لذلك أسهمت هذه المرحلة في بداية حراك الجيل النسويّ الجديد في العراق الذي استعمل وسائل التواصل الاجتماعيّ بوصفها منصات للتجمّع والتشبيك والدعم و المناصرة؛ إذ أثّر على فئات واسعة من النساء لغاية ما بدا هذا الوعي جليا في احتجاجات تشرين 2019؛ إذ مثّلت النساء وخصوصاً الشابات ركيزة أساسيّة في هذه الاحتجاجات كسرت الصور النمطيّة حول حضور النساء في المجال العام فقد قادت النساء المسيرات الاحتجاجية ورفعت اللافتات ونظمت الجلسات الحوارية واستعملت وسائل غير تقليديّة في الاحتجاج كالرسم والعزف و الغناء، فكان الاحتجاج بمثابة المساحة أو الفرصة التي سنحت للجيل النسويّ الشاب بالظهور والتعبير عن ذاته، تقول «أ.ت» شابة مشاركة في الاحتجاجات، 26 عام: «كان لدينا شعور ووعي بأننا كنساء الأكثر تأثراً بالسياسات الحكوميّة، لكن لم تتح لنا الفرصة المواتية للتعبير والرفض حتى جاءت الاحتجاجات؛ لذلك كان لزاماً علينا أن نشارك بالاحتجاجات ونرفع صوتنا و نغير من حضورنا الاجتماعيّ السلبيّ إلى حضور فاعل ومؤثر كشركاء في هذا المجتمع وهو ما حدث فعلاً».

157- سالي حمود: الموجة النسويّة الرابعة: بين وسائل الإعلام الجديدة والذكاء الاصطناعي، موقع المختبر النسوي، 2023. رابط الدراسة: https://no2ta.org/articles/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AC%D8%A9-

كما استعملت الشابات وسائل التواصل الاجتماعيّ للمناصرة والدعم والتشبيك وتشكيل التحالفات النسويّة، ومثّلت هذه المرحلة نقطة تحول في نشاط الجيل النسويّ الجديد في العراق والذي أخذ يحاول تنظيم نفسه عبر تشكيل الفرق النسويّة الشابة وإدامة النشاط عبر منصات التواصل الاجتماعيّ.

الجيل النسويّ الجديد: الأنماط الفكريّة وديناميّات العمل

تشترك العديد من الناشطات النسويّات اللواتي قابلتهن في وصف النسويّة الرائدة على أنها نسويّة «كلاسيكية» ساهمت في مأسسة الحركة النسويّة ودعم «نسويّة الدولة» عبر موقفهن الخجولة والمحافظة- على حدّ تعبيرهن، وأشرن بعدم اهتماهن بالتنظيم أو بالخطاب الأكاديميّ بقدر اهتماهن بالتأثير في المجال العام.

ومن هذا المنطلق يمكن القول إنّ الجيل الجديد من النسويّة في العراق واقع في دوامة المحلّيّ والعالميّ؛ لذلك فإن مفاهيمه مفاهيم هجينة وغير واضحة وتتخذ بعداً موقفيّاً تجاه القضيّة أكثر من اهتمامه ببلورة الخطاب وتحديد السياقات؛ لذلك يفتقر الجيل النسويّ الجديد إلى التنظيم المؤسّسيّ إلا أنه ـ على الرغم من ذلك ـ أشد تأثيرًا على المستوى المجتمعيّ؛ لأنّه يتخذ من وسائل التواصل الاجتماعيّ منصةً للضغط ولتغيير المفاهيم ولكسر القيم والسلطة الأبويّة، فتقول (هـ، ص) وهي شابة طالبة في كلّيّة الطب المرحلة الرابعة: «أنا لا أعرف إذا كنت نسويّة أم لا؛ لأنّني لم أقرأ كثيراً عن المصطلح، ولكن يمكن أن أصف نفسي بأنني مدافعة عن حقوق النساء، ولكن لا أعتبر الحقوق الأساسيّة كالتعليم والعمل والصحة أشياء يجب أن أطالب فيها، بل هي حقوق أساسيّة لابدّ أن تنتزع لا أن تطلب، لكن ما أدافع عنه دائماً هو التحرر من القيود التي يفرضها المجتمع بحجة الدين؛ لذلك أستخدم وسائل التواصل الاجتماعيّ لرفع الوعي النسويّ بحق المرأة بجسدها وحقها باختيار الشريك وكسر القيم التقليديّة حول الزواج والسلطة الأبويّة التي تمارس على النساء حتى بنمط الحياة التي تريد أن تعيشه، ولذلك وجدت في وسائل التواصل الاجتماعيّ الكثير من النساء يشاركونني آرائي ويتحدثون عنها بكل وضوح».

ويشير الجيل الجديد إلى أن أدواته في العمل والنضال مختلف تماماً عن الجيل الرائد الذي اعتمد على المفاوضات و اللقاءات مع المؤسّسات الرسميّة والأحزاب السياسيّة وبناء التحالفات بينما اعتمد الجيل الجديد على وسائل التواصل الاجتماعيّ كمنصة لرفع الوعي النسويّ والتحشيد باتجاه قضيّة معينة والتي سرعان ما تتحول إلى «ترند» وتأخذ زخماً كبيراً وتحدث تغييراً على المستوى الاجتماعيّ والرسميّ الحكوميّ وتقول (ت.م) وهي مدونة على وسائل التواصل الاجتماعيّ تصف نفسها بأنها نسويّة مدافعة عن قضايا المرأة، تقول : «لقد سمحت لنا منصات التواصل الاجتماعيّ بتمرير خطاباتنا

بالطريقة التي نريد من دون تلميع أو محاباة مع طرف من الأطراف، وعلى الرغم من الهجمات المضادة التي نشهدها تجاه خطابنا النسويّ الجديد فإنّه في ذات الوقت هناك تغيير اجتماعيّ ناعم يحصل يمكن ملاحظه على نحو كبير في الشارع وفي الجامعات و داخل المنازل».

وإنّ اعتماد الجيل النسويّ الجديد على وسائل التواصل الاجتماعيّ بوصفها أداة رئيسة في نشر الوعي النسويّ وتحشيد الرأي العام تجاه القضايا النسويّة قد أسهم في تحقيق التقارب بين أبناء الجيل الواحد تجاه الحركة النسويّة؛ إذ لم تعد الحركة النسويّة الجديدة في العراق تقتصر على النساء ذوات التعليم العالي ولا تشترط الحضور في المجال العام أو العضوية في المنظمة لكي تكون ناشطة ومؤثرة في القضايا النسويّة، وتقول (ص.ج) وهي ناشطة على وسائل التواصل الاجتماعيّ: «إنّ السلطة الأبويّة التي حاولت السيطرة على الفضاء العام للنساء ومنعتها من الخروج والمشاركة والعمل على الأرض بما يدعم قضيتها، سمحت لنا وسائل التواصل الاجتماعيّ أن ندخل المنازل وأن نحرك الفضاء العام باتجاه تغيير وعي النساء تجاه حقوقهن و حريتهن».

ويعتقد الجيل النسويّ الجديد أنّه يفتقر للتنظيم المؤسّسيّ وللدعم المادّيّ كنتيجة لهذا الافتقار إلا أنّهم في الوقت نفسه يجدون أنّ هذا يمثّل بالنسبة لهم عامل قوّة، لأنّهم يعتقدون بأن المنظّمات النسويّة اعتمدت بشكل رئيس على المنح الدَوليّة؛ فأصبحت المنظّمات الدَوليّة تتحكّم بالسرديّات المتعلّقة بقضايا النساء في العراق؛ ولذلك ابتعدت المنظّمات النسويّة عن الحاجة الفعليّة والواقعيّة للنساء في الداخل، ولذلك حدثت هناك فجوة كبيرة بين المجتمع وبين الحركة النسويّة المنظمة التي يقودها الجيل الرائد.

تقول (أ.م): «كجيل نسوي جديد لا نشعر بأننا امتداد لجيل سبقنا في النضال والدفاع عن حرّيّة المرأة، بل على العكس من ذلك نشعر بأننا نبدأ فصلاً جديداً وكأن الحركة النسويّة في العراق لم تنتج شيئا، ربما ستعتبر النسويّات الرائدات هذا الرأي مجحف نوعاً ما ولكن هذه هي الحقيقيّة؛ لأنّ ما تحقّق في خضم عشرين عام من الحركة النسويّة ما بعد 2003 لا يتناسب مع طول الفترة الزمنيّة وطبيعة التمويل الكبير الذي حصلن عليه، وكذلك لم نشعر بأنهن خضن نضالاً يمكن استكماله» بينما من جانب آخر تشير (هـ.أ) وهي ناشطة نسويّة من الجيل الرائد الأوائل: إلى «أنّ الظروف التي حكمت مرحلة بداية ما بعد 2003 تختلف سياقاتها ومطالبها عن الظروف الحالية التي بطبيعة الحال تنعكس على طبيعة الحركة النسويّة العراقيّة، كما أن وجود نشاط نسوي في تلك المرحلة العصيبة من الناحية الأمنيّة كان بحد ذاته نضالاً ساهم في تشكيل بنية المجتمع المدنيّ العراقيّ الذي فسح المجال للشباب اليوم لخوض نضالهم ورفع أصواتهم باتجاه قضاياهم».

ووفقاً لهذا الرأي وما يتفق معه من الآراء التي قابلتها فيمكن القول إنّ هناك انقطاعا بين الأجيال النسويّة وغياب للرؤية المشتركة، وهذا التقطع والغياب يتحمله كلا الجيلين، ولكن يمكن تفسيره في سياق البنى الفكريّة والسياق الزمنيّ والظروف السياسيّة والاجتماعيّة التي رافقت كلّ جيل منهم، فالجيل الجديد بسبب الانفتاح الثقافيّ والتكنولوجيّ استطاع الاطلاع والتواصل مع تطوّر الحركة النسويّ على المستوى الاقليمي والعالميّ واستثمار أدواتها في النضال، فقد أطلق الفضاء الافتراضي العنان لبناء تضامنيات عابرة الحدود، ممّا سمح لصانعات المحتوى ومُنتِجات المعرفة النسويّة بإعادة ربط النظريّة النسويّة بالنشاط السياسيّ. وتتولّى النسويّات العراقيّات الشابات عبر وسائل التواصل الاجتماعيّ تطوير خطابات نسويّة راديكالية، ممّا يوسّع قدرتهن على التنظيم والحشد.

إلّا أن هذا الاطلاع وهذا التأثر بالحركة النسويّة على المستوى الإقليميّ والعالميّ أسهم أيضاً في تشتيت الجيل النسويّ الجديد في العراق؛ لأنّ سياقات وظروف الحركة النسويّة تختلف من بلد إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر، فمثلاً الحركة النسويّة في تونس ولبنان تختلف عن الحركة النسويّة في السعودية والسودان وغيرها؛ لذلك لا يمكن إسقاط تجارب الآخرين على التجربة العراقيّة التي تحكمها سياقاتها وظروفها هي الأخرى.

ما يميز الجيل النسويّ الجديد في العراق هو الجرأة والشجاعة في طرح الآراء وانتقاد البنى الأبويّة للسلطة والمجتمع، وكذلك فإنّ هذا الجيل لا يهتم بالحوار مع السلطة ولا ينتظر منها الإصلاحات، بل يعمل ويؤثّر بالسلطة من خلاله عمله وتحشيده، فتقول (س.ج): «نحن لسنا بحاجة إلى الذهاب إلى البرلمان من أجل أن نقول لهم شرعوا القوانين التي تحمينا من التحرش ولا نذهب إلى الأجهزة الأمنيّة و القضائية لنقول لهم عاقبوا المتحرش؛ لأنّنا نعرف بأن الدولة لا تضعنا كنساء ضمن أولوياتها في السياسيّة، لذلك قمنا بإطلاق حملة «فضح المتحرش»؛ إذ قامت الفتيات بكل بساطة باستخدام الهتف الذي تحمله وتصوير الشخص الذي يتحرش بها وتنشره في وسائل التواصل الاجتماعيّ، هذه الحملة شكّلت ردعا مجتمعيّا للمتحرشين خوفاً من الفضيحة، وبناءً عليها بدأت المؤسّسات الأمنيّة تتفاعل مع هكذا نوع من المضايقات وتتخذ إجراءات بحق المتحرش».

وعلى مستوى الفعل الاحتجاجيّ شاركت النساء الشابات في الحركة الاحتجاجية في تشرين بصورة فاعلة جداً وبطريقة غير مسبوقة من التحدّي لكافة أشكال السلطة الاجتماعيّة والسياسيّة والدينيّة، وقد رفعن لافتات فيها تحدٍّ عبّرن من خلالها عن الإصرار للوقوف بوجه كلّ سلطة مهما كان شكلها تحاول أن تسكت صوت النساء، فقد تصدّرن المسيرات الاحتجاجية، ووقفن عند خط المواجهة وساهمن في إدامة أمد الاحتجاج.

وقد أسهمت هذه المشاركة في الحركة الاحتجاجية في إيصال رسائل اجتماعيّة مهمة؛ وهي أن المرأة قادرة على المشاركة في الشأن العام، وهي تمتلك وجهات نظر ورأيا حيال النظام السياسيّ، وهي ليست ببعيدة عن هذا الفضاء الذي كان يعتقد بأنه مخصص للرجال، كذلك ارتفع مستوى الرغبة بالمشاركة السياسيّة لدى النساء ما بعد الاحتجاجات، فقد غيرت الاحتجاجات من وجهة نظر النساء تجاه قدرتهن على المشاركة في العمليّة السياسيّة، وكانت الاحتجاجات نقطة تحول بالنسبة للكثير من النساء، تقول (ز.ع، مرشحة سابقة عن أحد الأحزاب الناشئة): «ما قبل تشرين لم يكن لديّ أيّ اهتمام سياسيّ حتى على مستوى التصويت في الانتخابات، فقد كان يوم الانتخاب يمرّ كأيّ يوم آخر، لكن في تشرين وصلت إلى قناعة أن هذه المنظومة يجب أن تتغير وأنّ التغيير لا يمكن أن يحدث عبر التضحية بـ 800 شهيد في كلّ احتجاج في سبيل التغيير؛ لذلك قررت دخول العمل السياسيّ». وكان لاحتجاجات تشرين دور مهم في زيادة اهتمام النساء بالمشاركة السياسيّة والدليل أنّ الانتخابات التي تلت الاحتجاج 2021، ارتفع فيها عدد النساء عن مقعد الكوتا إلى 95 امرأة داخل مجلس النواب، تقول (و.ن، ناشطة في الحراك الاحتجاجي): «كنا في تشرين محتجين، لم نكن سياسيّين كنا نشتم السياسيّين، ولا نريد أن ندخل معتركهم، لكننا كنا نمارس السياسيّة من حيث لا ندري، فقد مارسنا ضغطا جماهيريّا كبيرا، غيّرنا قانون الانتخابات وأسقطنا الحكومة، تشرين علمتنا السياسة»[158].

ولكن، قد يكون في هذه الآراء تعظيم لتأثير الجيل النسويّ الجديد على واقع المرأة في العراق التي قد لا يُعَدُّ امتيازاً للجيل الجديد فحسب، بقدر ما يمكن أن يكون مرتبطاً بطبيعة المرحلة التي عاشها هذا الجيل والتي تزامنت مع الانفتاح الثقافيّ والتكنولوجيّ الذي بدأت بوادره بعد سقوط النظام 2003، ومن جانب آخر فإنّ النسويّات الجديدات وبسبب التأثر بالموجات النسويّة العابرة للحدود العراقيّة التي تطوّرت في ظروف وسياقات تدريجيّة جعلت من الكثير من نسويات الجيل الجديد يقعن في دوامة التناقض بين ما هو عالميّ، وما هو محلّيّ؛ بسبب طبيعة البيئة الاجتماعيّة التي مازالت تتغير ببطء شديد، وبمتابعة الخطاب النسويّ الجديد الذي يحمله الجيل الجديد سنلاحظ بأنه خطاب غير ثابت وعادةً ما يتأثر بالحياة الشخصيّة، وفي بعض الأحيان المصلحة الشخصيّة، فالكثير ممن كنّ مدافعات عن حقوق النساء ويصفن أنفسهن بأنّهن «نسويات» بدأن بالتراجع عن استعمال هذا المصطلح وأخذن بالخضوع للموجة الاجتماعيّة الناقمة على الحركة النسويّة وعلى حقوق النساء؛ فتغيّر خطابهن على «السوشل ميديا» لأسباب مختلفة، منهن من حاولت أن تقول بأنها اكتشفت أن الحركة النسويّة لا تتناسب مع الدين الإسلاميّ، وأخرى وصفتها بأنّها لا تلائم طبيعة العادات والتقاليد الاجتماعيّة،

158- هيام علي المرهج: النساء في الأحزاب الناشئة: ماذا تغير؟، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2023.

بينما أخرى كانت أكثر صراحةً وقالت: إنّها إذا أرادت الزواج أو الارتباط، فلن يفضل الرجل العراقيّ امرأة تصف نفسها بأنّها «نسويّة» وأنّ الضغط الاجتماعيّ والهجوم المضاد الذي تتعرّض له النساء المدافعات عن حقوق النساء جعلت الكثير منهن يفضلن الانسحاب.

لقد شهدت الحركة النسويّة في العراق تحوّلات عميقة ومعقدة جراء تفاعل مجموعة من العوامل المحلّيّة والإقليمية والدَوليّة التي أثرت على مساراتها. يمكن عدّ هذه العوامل بمثابة محركات أساسيّة في تشكيل وتوجيه الوعي النسويّ في العراق، الأمر الذي ساهم في جعل هذه الحركة أكثر تفاعلًا مع البيئة المحيطة بها، سواء في المجالات الاجتماعيّة أو السياسيّة.

على الصعيد المحلّيّ، فإنّ الوضع الأمنيّ ما بعد 2003 قد شكّل تحدّيًا كبيرًا للحركة النسويّة؛ إذ أدّت الأوضاع المتدهورة والتدهور الأمنيّ إلى إضعاف مؤسّسات المجتمع المدنيّ، ومنها المؤسّسات التي تدافع عن حقوق النساء؛ فالفوضى التي أعقبت الغزو الأمريكيّ والصراعات الطائفيّة أدّت إلى تهميش العديد من الفئات الاجتماعيّة في مختلف المجالات. وقد كان لهذه التحدّيات الأمنيّة تأثيرات كبيرة على قدرة النساء في العراق على التعبير عن أنفسهن بحرية، وكذلك على فعالية الأنشطة النسويّة.

أمّا على الصعيد الإقليمي، فقد شهدت الحركة النسويّة العراقيّة تأثيرات قويّة من الحركات النسويّة في دول الجوار مثل إيران وتركيا، بالإضافة إلى الحركات النسويّة في العالم العربيّ. من جهة أخرى، أفضت الأزمات السياسيّة في المنطقة إلى زيادة التحدّيات أمام الحركة النسويّة العراقيّة، ومن ذلك التدخلات الخارجية والصراعات المسلحة التي أسهمت في زيادة القيود على حقوق النساء. ومع ذلك، فإنّ بعض النساء في العراق استطعن الاستفادة من دعم الحركات النسويّة الإقليمية، ممّا أتاح لهن فرصًا أكبر للمشاركة في النقاشات السياسيّة والاجتماعيّة حول حقوق المرأة. على المستوى الدَوليّ، أثرت الأجندات النسويّة العالميّة في تعزيز قضايا المرأة في العراق؛ إذ تزايد الاهتمام الدَوليّ بحقوق النساء في مناطق النزاع، ولاسيّما في العراق. فكان للدعم من المنظّمات الدَوليّة مثل الأمم المتّحدة ومنظّمات حقوق الإنسان دور مهم في تسليط الضوء على الانتهاكات التي تتعرّض لها النساء في العراق، لاسيّما في ظلّ الظروف الأمنيّة المعقدة، لكنّ هذا الدعم لم يكن دائمًا فعّالًا بالشكل المتوقع؛ إذ واجهت المنظّمات النسويّة المحلّيّة تحدّيات في التنسيق مع هذه المنظّمات الدَوليّة في ظلّ الظروف الأمنيّة والسياسيّة الصعبة.

في المجمل إنّ الحركة النسويّة في العراق ليست مجرّد انعكاس للتشتت أو الفوضى، بل هي نتيجة تفاعل مع مجموعة من العوامل التي تشكل بشكل مستمر توجهاتها وأهدافها. هذه الحركة في تحول دائم، وهي تتفاعل مع التغيرات الاجتماعيّة والسياسيّة في العراق وتواجه تحدّيات كبيرة نتيجة للعوامل المحلّيّة والإقليمية والدَوليّة، لكنها في الوقت نفسه تواصل البحث عن سبل لبلورة هوية نسويّة قوية تراعي خصوصيّات المجتمع العراقيّ وتستجيب لتحدّياته.

نحو نظريّة للأجيال النسويّة العراقيّة

لا تُعَدُّ الحركة النسويّة حركة وتيّارا سياسيّا اجتماعيّا فحسب، بل هي مدرسة فكريّة تعدّدت فيها النظريّات المعرفيّة والإسهامات الفكريّة المختلفة وفقاً لتوجّهات الجماعة التي تمثّل كلّ تيار نسويّ، إلّا أنّ هدف كلّ تيار فكريّ نسويّ يهدف إلى تحليل العلاقات بين الجماعات المختلفة داخل المجتمع، وموقع المرأة في سياق هذا التحليل الذي يهدف في النهاية إلى تحسين أوضاع النساء، وبعضهم يحلّل هذه العلاقات من وجهة نظر ليبراليّة وأخرى اشتراكيّة وبعضها إسلاميّة، وهكذا. وبعد الانتهاء من عرض أهم الأفكار التي تحيط الأجيال المتعاقبة في الحركة النسويّة العراقيّة على مستوى الفكر والقضيّة والخطاب، وبناءً على استقراء وضع الحراك النسويّ العراقيّ يمكن وضع معالم لإطار نظريّ حول الأجيال النسويّة يمكن على أساسها الوصول إلى تحليل أكثر عمقاً للحركة النسويّة العراقيّة وسياقاتها الفكريّة وطبيعة العلاقات داخل الجماعات المنتمية إليها:

القضايا القيمية مقابل الشؤون اليوميّة/ الحقوق هي الأساس في مقابل الحرّيّة هي الأصل: الجيل النسويّ الرائد في العراق ينطلق في نضاله وعمله من قضايا قيميّة كبرى تبدأ من أعلى الهرم مثل الحقوق الدستوريّة والقانونيّة، والالتزام بالاتّفاقيات الدَوليّة، والمشاركة السياسيّة، بينما الجيل الجديد ينطلق من القاعدة؛ فيهتم بالحقوق المرتبطة بالقيم الاجتماعيّة المتأثّرة بالعادات والتقاليد التي لها جذور ودعم سياسيّ ودينيّ؛ لذلك هم يركزون على حقوق النساء بالجسد، والحرّيّة في المحيط العام كحرية التنقل والملبس والحماية من التحرّش الجنسيّ، كذلك يركّزون على الأدوار داخل العائلة ومكانة النساء فيها، وكيف تؤثّر على حقوق النساء وحرّيّتهن، وعلى نحو أكثر تحديداً؛ فإن الجيل النسويّ الجديد ينطلق من الأدوار في المجال الخاصّ وتأثيرها على الأدوار في المجال العام.

التنظيمات المدنيّة مقابل العمل الفرديّ: يعمل الجيل النسويّ الرائد بشكل أكثر تنظيماً عبر منظّمات المجتمع المدنيّ والجمعيّات والنقابات؛ فيبدأ العمل عادة على نحو مؤسّسيّ ومشترك باتجاه قضيّة معيّنة بينما يعمل الجيد الجديد بشكل غير منظم، وعادةً ما ينطلق العمل على نحو فرديّ من قبل أشخاص، ويتسع في الحالات المرتبطة بالتحشيد نحو قضيّة معيّنة؛ فيجتمع الأفراد باتجاه دعمها.

النضال السياسيّ مقابل التحدّي الاجتماعيّ: يعتمد الجيل الرائد في نضالهن عبر محاولة التأثير في السلطة السياسيّة فيعتمدن المواجهة مرّة، واللقاءات معهم مرات أخرى، وعادة ما يحمل الجيل الرائد توجهات وآراء واضحة حيال العمليّة السياسيّة، بينما لا يركّز الجيل الجديد كثيراً على العمليّة السياسيّة بقدر اهتمامهم بالتحدّي الاجتماعيّ المتمثّل بالعائلة، والعشيرة، والشارع وكلّ ما يرتبط بهذه المنظومة من بنى فكريّة تؤثّر على حياة النساء في العراق.

الانطلاق من الاتّفاقيات الدَوليّة والتواصل مع المجتمع الدَوليّ في مقابل الانطلاق من النجاحات الفرديّة في المنطقة والعالم: يُعَدُّ الجيل الرائد الجيل الذي بدأ مسيرة الحراك مع بدء الدعم الدَوليّ الذي ركّز على أهمّيّة تضمين الاتّفاقيات الدَوليّة المعنيّة بحقوق الإنسان، وفيها حقوق النساء ضمن سياق الدولة العراقيّة ما بعد2003؛ لذلك مثّل تطبيق الاتّفاقيات الدَوليّة معياراً أساسياً وحجة راسخة في منهج الجيل النسويّ الرائد، بينما يستعمل الجيل الجديد نماذج النضال النسويّ في المنطقة والعالم كمثال يمكن تطبيقه في السياق العراقيّ من دون النظر إلى المنهج والدعم الدَوليّ، وعادةً ما يحمل الجيل الجديد وجهات نظر سلبيّة تجاه المجتمع الدَوليّ الجيل الجديد في بعض الدول، خاصة التي عانت من تدخلات دَوليّة، ويحمل مشاعر سلبيّة تجاه المجتمع الدَوليّ بسبب تجاربهم السلبيّة مع هذه التدخلات، سواء أكانت عسكريّة أو سياسيّة. يشعر الشباب أنّ المجتمع الدَوليّ لم يقدم حلولًا فعّالة أو أوجد نتائج سلبيّة، مثل تعميق الأزمات أو عدم الوفاء بالوعود. إضافة إلى ذلك، قد تكون هناك مشاعر من الاستغلال بسبب السياسات الدَوليّة التي تفرض عليهم دون مراعاة للخصوصيّات المحلّيّة؛ ممّا يعزز الانطباع بأن المصالح الدَوليّة غالبًا ما تتناقض مع مصالحهم. كما أنّ تدخلات المجتمع الدَوليّ في بعض الأحيان تُظهر تمييزًا في التعامل بين الدول؛ ممّا يؤدّي إلى شعور بالظلم ويعزّز النظرة السلبيّة.

التواصل المنظم الشخصيّ مقابل التنادي عبر إيجاد المتوافقين افتراضيّاً: يعمل الجيل الرائد من النسويّات على أرض الواقع عبر التواصل الشخصيّ المنظّم في اجتماعات ومؤتمرات وملتقيات ويحاولون الخروج بنتائج منظمة يعملون وفقها، بينما يعمل الجيل الجديد افتراضياً عبر منصات التواصل الاجتماعيّ، وتشكيل تجمّعات الكترونيّة على المستوى المحلّيّ والإقليميّ والعالميّ، ويجمع المتوافقين فكرياً ويعملون على التشبيك والتواصل الافتراضيّ، ويدعم بعضهم بعضا عبر الفضاء الالكترونيّ.

إنتاج بيانات وعرائض واحتجاجات مطلبية في مقابل إنتاج صور وحضور شعبيّ غير منظم: يهتم الجيل الرائد عبر مسيرته في النضال بإنتاج البيانات والعرائض الاحتجاجية وتنظيم الوقفات الاحتجاجية بشكل منتظم وواضح، أمّا الجيل الجديد فهم يعملون على إنتاج صوريّ ومنشورات الكترونيّة تؤثّر

في المجال الشعبيّ على نحو لا يمكن قياسه؛ لأنه تأثير مشتّت غير منتظم، حتى أنّ حضور الجيل النسويّ الجديد الواضح والمؤثّر في الحركة الاحتجاجيّة في تشرين 2019 لم يكن نتيجةً لعمل سابق من التنظيم.

إنّ ظهور الجيل النسويّ الجديد يمثّل لحظة محورية مرتبطة بالظروف التي مرّ بها العراق، ويجسد هذا الجيل التنوّع والتقاطع والشموليّة، ويدرك أنّ الحركة النسويّة يجب أن تكون متعدّدة الجوانب لمعالجة التجارب المعقّدة والمتنوعة للنساء ويتغذى نشاطهم على الاتصال الرقميّ؛ ممّا يتيح التضامن العالميّ وتضخيم الأصوات المهمشة. علاوة على ذلك، يتحدى الجيل النسويّ الجديد هياكل وأعراف السلطة التقليديّة، ويدعو إلى التغيير المنهجي في المؤسّسات والمواقف الثقافيّة. ومع استمرارهم في دفع الحدود، وإثارة المحادثات، وإحداث تغيير ذي معنى، فإنّهم يعيدون تشكيل مشهد الحركة النسويّة ويمهّدون الطريق لمستقبل أكثر شمولاً. وعلى الرغم من أنّ الجيل النسويّ الجديد قد أحدث تقدّماً كبيراً وتغييراً إيجابيّاً، فإنّ هناك أيضاً بعض الانتقادات والتحدّيات المرتبطة به، أهمها النشاط عبر الإنترنت مقابل التأثير على أرض الواقع، وعلى الرغم من أنّ النشاط الرقميّ قد أتاح الوعي والتعبئة على نطاق واسع، فهناك مخاوف من أن النشاط عبر الإنترنت لا يترجم في كثير من الأحيان إلى تغيير ملموس في العالم الحقيقيّ. ويجادل بعض النقاد بأن نشاط النقرات ونشاط (الهاشتاج) قد يعطي الأولوية للإيماءات الأدائيّة على العمل الموضوعيّ؛ ممّا يؤدّي إلى عدم إحراز تقدّم ملموس في القضايا النظامية، فضلاً عن ذلك الانقسامات الداخليّة داخل الحركة النسويّة نفسها التي أنتجت خلافات وتوتّرات حول قضايا مختلفة، مثل التكتيكات والأولويّات والأيديولوجيّات. ويمكن لهذه الانقسامات الداخليّة أن تضعف الجهود الجماعية وتعوق التقدّم نحو تحقيق الأهداف المشتركة.

تتطلب معالجة هذه التحدّيات حوارًا مستمرًّا واستبطانًا وعملًا جماعيًا داخل الحركة النسويّة لضمان بقائها شاملة ومتعدّدة الجوانب وفعّالة في الدعوة إلى المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعيّة عبر الحوار الصريح والتعاون بين الأجيال النسويّة الرائدة والجديدة. وعلى الرغم من أنّه قد يكون لديهم اختلافات في النهج أو الأولويات، فإنّ كلا الجيلين يدركان أهمّيّة التعلّم بعضهما من الآخر، وتبادل الخبرات، وبناء التضامن بين الفئات العمريّة. ويعزّز هذا التعاون الحركة النسويّة من خلال سدّ الفجوات بين الأجيال وتعزيز الحكمة الجماعيّة والقدرة على الصمود.

الفصل الرابع

من النصّ إلى الواقع: ظروف عمل النساء في مؤسّسات الدولة

(دراسة ميدانيّة)

يتّخذ هذا الفصل مسارًا نقديًّا – إمبيريقيًّا يستند إلى الدراسة الميدانيّة لاختبار الفجوة بين البنية القانونيّة الضامنة لحقوق النساء في العمل، والواقع العمليّ داخل مؤسّسات الدولة العراقيّة. وتتقاطع في هذا الحقل المزدوج (القانونيّ والإداريّ) جملة من التحدّيات البنيويّة، تبدأ من هشاشة الإرادة السياسيّة، ولا تنتهي عند الترسّبات الثقافيّة التي تُشرعن التمييز في بيئة العمل. ويهدف هذا الفصل إلى كشف البُنى التحتية غير المرئية التي تتحكم في توزيع السلطة، وترسّخ أنماط التهميش داخل المؤسّسات الرسميّة، على الرغم ممّا ترفعه من شعارات العدالة والمساواة. ويستعرض تحليل الاستبانة الميدانيّ بوصفه مرآة تعكس تجليات اللامساواة، وتُبرز الحاجة إلى إعادة تفكيك النظام الإداريّ برمّته من منظور يراعي تحوّلات النساء ويمنحهن موقعًا فاعلًا في إدارة الشأن العام.

المبحث الأول: الإطار الدستوريّ والقانونيّ الضامن لحقوق العمل بالنسبة النساء في العراق

المبحث الثاني: الحماية والضمانات الدَوليّة للمرأة العاملة

المبحث الثالث: تقييم احتياجات النساء في مؤسّسات الدولة: دراسة ميدانيّة

المبحث الأول

الإطار الدستوريّ والقانونيّ الضامن لحقوق العمل بالنسبة النساء في العراق

يشكّل العمل حجر الزاوية في بناء كينونة الإنسان الاجتماعيّة والاقتصاديّة، ومصدرًا أساسيًا للاستقلال المادّيّ وتحقيق الذات، ويمثّل للمرأة، في السياقات المجتمعية الأبويّة كالتي تسود العراق، أداة مفصلية للخروج من دوائر التبعية والهشاشة نحو فضاء المواطنة الفاعلة. إلا أن هذا الانتقال لا يتم بمعزل عن البنى القانونيّة والمؤسّسيّة التي تؤطر علاقة الفرد بسوق العمل، وتُسهم – نظريًا – في خلق بيئة تضمن العدالة والمساواة وعدم التمييز[159].

في السياق العراقيّ، فإن المنظومة القانونيّة الحاكمة لعمل النساء تبدو للوهلة الأولى قائمة على مبدأ المساواة الشكلية، مدعومة بنصوص دستوريّة وقوانين عمل تستحضر خطاب الحماية والتمكين. غير أن التعمق في هذه المنظومة يكشف عن مفارقة حادة بين منطق النص وروح الواقع؛ إذ تتآزر العوامل القانونيّة والسياسيّة والمؤسّساتية مع الإرث الثقافيّ والاجتماعيّ في إنتاج واقع عمل مايزال يرسّخ أشكالًا متعدّدة من الإقصاء والتهميش البنيويّ تجاه النساء.

يسعى هذا المبحث إلى تحليل البنية الدستوريّة والقانونيّة التي تنظم عمل النساء في العراق، من خلال تتبع التشريعات ذات الصلة، واستكشاف مدى قدرتها على ضمان بيئة عمل قائمة على المساواة الفعليّة، لا الشكليّة، مع التوقّف عند أبرز الثغرات التي تُفرغ النص من محتواه، وتعيد إنتاج واقع العمل بوصفه فضاءً ذكوريًا لا يُخضِع المرأة بوصفها شريكة فاعلة، بل بوصفها استثناء مشروطا.

البنية الدستوريّة لمبدأ المساواة في العمل

يشير دستور جمهوريّة العراق لسنة 2005 إلى جملة من المبادئ التي تُعَدُّ – من حيث الصياغة – منفتحة على إمكانيات تأصيل الحقوق المدنيّة والاجتماعيّة للمرأة. ففي المادّة (14)[160]، يُقرّ الدستور بأن العراقيّين متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القوميّة ...، وهي صيغة ذات طابع شموليّ تُضمر إمكانيّة مناهضة كلّ أشكال التمييز في الميادين المختلفة، ومنها سوق العمل. وتُعَدُّ هذه المادة، من حيث الأساس، الترجمة القانونيّة الأولى لمبدأ المساواة في الفرص الذي يُفترض أن يُسقط أيّ تمايز على أساس الجنس.

159- UN Women: women's economic empowerment in the changing world of work, 2021.

160- المادّة 14 من الدستور العراقي 2005.

إلى جانب ذلك نصّت المادّة (16) على أنّ تكافؤ الفرص حقّ مكفول لجميع العراقيّين، وتكفل الدولة اتّخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك، وهو التزام مباشر من الدولة بتوفير بيئة تشريعيّة ومؤسّساتيّة تُكرّس عدالة النفاذ إلى الفرص، مثل فرص العمل. كما أوردت المادّة (22) في فقراتها أنّ "العمل حقّ لكلّ العراقيّين بما يضمن لهم حياة كريمة"، وأن "ينظم القانون العلاقة بين العمال وأرباب العمل على أسس اقتصاديّة وإنسانية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعيّة [161].

وعلى الرغم من وضوح هذه المواد، فإنّ القراءة التحليلية تُظهر طابعًا عامًّا وغامضًا في الصياغة، يُبقي إمكانية التأويل مفتوحة، ويجعل من مبدأ المساواة شكليًّا إذا لم يتبعه تفصيل قانونيّ وتنفيذيّ دقيق، فالدستور لم يُورد إجراءات ملزمة أو آليّات مراقبة تضمن تحقيق المساواة في سوق العمل، ولم يُخصّ المرأة بنصّ صريح يحميها من أشكال التمييز الوظيفيّ المتعدّدة، خاصّة في حالات الحمل، الأمومة، أو التراتب الوظيفيّ.

قراءة تحليليّة في قانون العمل العراقيّ رقم 37 لسنة 2015

يشكّل هذا القانون النصّ التشريعيّ المحوريّ الذي يُنظم العلاقة بين العامل وربّ العمل في القطاعين العامّ والخاصّ، وقد احتوى القانون على جملة من المواد التي تمثّل من حيث المبدأ محاولة لملاءمة الواقع العراقيّ مع المعايير الدَوليّة، خصوصًا تلك الصادرة عن منظمة العمل الدَوليّة. إلّا أنّ هذه المواد، عند فحصها في ضوء الواقع العمليّ تكشف عن منطق مزدوج: خطاب حماية ظاهريّ، وإقصاء فعليّ مغلّف باعتبارات اجتماعيّة أو ثقافيّة [162].

- حماية مشروطة

ينصّ القانون في عدد من مواده على منع تشغيل النساء في الأعمال التي تُعَدُّ شاقة أو خطرة، وهو ما يبدو للوهلة الأولى إجراء وقائيًّا مشروعًا، إلّا أنّ هذا النوع من الحماية قد يُستعمل في السياقات ذات البنى الأبويّة بوصفه وسيلة لتقييد وصول النساء إلى مجالات عمل معينة، أو للتهرب من توظيفهن في مهن تُعتبر ذكوريّة بطبيعتها. كما أنّ حظر العمل الليلي للنساء، دون استثناءات واضحة أو مرونة تشريعيّة، يسهم في تقييد مشاركتهن في قطاعات اقتصاديّة حيوية مثل الصحة والإعلام والخدمات اللوجستيّة.

161- الدستور العراقي لعام 2005: المواد 16، 22.

162- Human rights watch, Iraqi women and Law, 2020. & Iraqi labor law 37, 2015.

- حقوق الأمومة والتوازن بين الحياة والعمل: تضمنت مواد القانون فقرات إيجابيّة من حيث المبدأ، مثل: إجازة الأمومة المدفوعة الأجر لمدة لا تقل عن 14 أسبوعًا والحق في ساعات رضاعة مدفوعة الأجر والدعوة إلى توفير دور حضانة في أماكن العمل التي تضم عددًا معينًا من العاملات، لكن هذه الامتيازات غالبًا ما تصطدم بعدم التطبيق، وغياب المتابعة من الجهات الرقابية، ممّا يجعلها حقوقًا معلّقة على واقع مؤسّساتيّ عاجز عن الالتزام أو الرقابة.
- ثغرات واضحة في الحماية من التمييز: لا يحتوي القانون على تعريف دقيق أو صريح للتحرّش الجنسيّ في بيئة العمل، ولا ينصّ على آليّات تقديم الشكاوى ومعاقبة الجاني. وغياب نصوص ملزمة تُلزم أصحاب العمل بتحقيق المساواة في الأجور عند تساوي الكفاءة. وكذلك عدم وجود تدابير إيجابيّة لتعزيز تمثيل النساء في المناصب القيادية أو مواقع اتخاذ القرار داخل بيئة العمل.
- التناقض بين النص والتطبيق – الواقع كمُفند للضمانات: يظهر جليًّا أنّ أغلب النصوص القانونيّة، على الرغم ممّا تحمله من نوايا تشريعيّة، تُفرغ من محتواها عند مواجهة الواقع، لعدة أسباب؛ منها ضعف البنية الرقابية والإداريّة، فلا توجد أجهزة فعّالة تراقب تنفيذ قانون العمل في ما يخصّ حقوق النساء، وتسود في بيئة العمل ثقافة التمييز البنيويّة؛ إذ تسود فيها عقلية ترى في المرأة عاملة طارئة، أو غير مستقرّة، ما يؤثّر على فرص توظيفها أو ترقيتها.

• اللامساواة القانونيّة بين القطاع الرسميّ وغير الرسميّ: إذ تُستثنى العاملات في الأسواق الشعبيّة، المشاغل المنزلية، الزراعة، والمهن المؤقتة من أيّ حماية قانونية حقيقيّة.

• غياب الإحصاءات النوعية الدقيقة: ممّا يُصعب مراقبة أو تقييم مدى تحقّق العدالة في بيئة العمل.

يكشف تحليل الإطار الدستوريّ والقانونيّ الذي يُفترض به أن يضمن حقّ النساء في العمل في العراق عن مفارقة هيكلية: وفرة في النصوص، وندرة في التنفيذ. فبينما يُبدي الدستور التزامًا عامًا بالمساواة، وتأتي قوانين العمل بنصوص تبدو متقدّمة من حيث الصياغة، فإن الواقع التشغيليّ لتلك النصوص يُحيلها إلى رمزيّة أكثر منها حماية فعلية، وهذا التناقض يضع النساء العاملات في موقع قانونيّ هشّ لا يوفّر لهن الحد الأدنى من الاستقرار أو الأمان الوظيفيّ، خاصة في ظلّ ثقافة مؤسّسيّة تقاوم الانفتاح.

ومن هنا، تبرز الحاجة إلى فحص البعد الدَوليّ لحقوق المرأة العاملة، بوصفه مرجعًا معياريًّا يكشف حجم الفجوة بين التزامات العراق القانونيّة، ومدى اتساق تشريعاته مع المعايير الدَوليّة، وهو ما سيكون موضوع المبحث التالي.

المبحث الثاني

الحماية والضمانات الدَوليّة للمرأة العاملة

تُعَدُّ المعايير الدَوليّة في ميدان العمل أداة معيارية وقانونية مرجعية لفهم مدى التزام الدول بحقوق الأفراد، ولاسيّما الفئات الهشة والمهمشة مثل النساء العاملات، ولا تكتسب هذه المرجعيّة أهمّيّتها من بعدها القانونيّ فحسب، بل من قدرتها على مساءلة الواقع التشريعي للدول، وكشف التباين بين ما يُعلن من التزامات، وما يُمارس من سياسات أو إهمالات. وفي سياق حقوق النساء في سوق العمل، نشأت مجموعة من الاتّفاقيات والمعاهدات الدَوليّة التي تشكل اليوم قاعدة متينة للضمانات الحقوقيّة التي يُفترض أن تُلزم الدول الموقعة عليها بتطوير تشريعاتها الوطنيّة بما يحقق التوازن والمساواة والعدالة داخل بيئة العمل.

الجهود الدَوليّة في تمكين المرأة: سنستعرض تباعاً على سبيل المثال لا الحصر أهمّ ما توصّلت إليه الجهود الدَوليّة في مجال تمكين المرأة

1. **الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان (1948)**: تم إقراره في 10 ديسمبر 1948 من قبل الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة،، وقد أعدّ هذه الميثاق إيماناً بحقوق الإنسان الأساسيّة وكرمته وتساوي الرجال والنساء في الحقوق، وقد جاء في المادّة (1) من الإعلان تؤكّد مبدأ المساواة «يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق»، وفي المادّة (2) من الإعلان أكّدت على أنّ لكلّ إنسان حقّ التمتّع بجميع الحقوق والحرّيّات دونما تمييز من أيّ نوع، لاسيما التمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي»[163]، لقد نصّت المادّة 21 من الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان عام 1948 على حقّ كلّ فرد في المشاركة في إدارة شؤون بلده العامّة سواء أكان ذلك بطريقة مباشرة أم غير مباشرة، وأنّ جميع الأشخاص متساوون في حقّ تقلد الوظائف العامّة في بلادهم[164]، وقد صدر هذا الإعلان شاملًا لكلّ الحقوق المدنيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، وبذلك يكون قد أحدث منعطفاً واضحاً في مجال حقوق الإنسان وفي جميع أنحاء العالم، وأضحى من أهم وثائق الأمم المتّحدة في هذا الشأن، بل أصبح المعيار الذي يحدد مدى التزام الدول بمبادئ حقوق الإنسان[165].

163- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: المادّة الأولى والثانية.

164- ألبير بابيه: تاريخ إعلان حقوق الانسان، ترجمة محمد مندور، جامعة الدول العربية- الأمانة العامة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1950، ص131.

165- علي يوسف شكري: حقوق الانسان في ظلّ العولمة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2006، ص 125.

العهود الدَولِيّة

1. الاتّفاقية المتعلّقة بالحقوق السياسيّة للمرأة (1952): أصدرتها الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة في 20 ديسمبر 1952، ودخلت حيز التنفيذ في عام 1954، وكان الهدف الرئيس ضمان المساواة بين الرجال والنساء في مجال الحقوق السياسيّة بما يتوافق مع نصوص ميثاق الأمم المتّحدة والإعلان العالميّ لحقوق الإنسان، وجاءت بعض موادها تنصّ على [166] :

م1: للنساء حقّ التصويت في جميع الانتخابات.

م2: للنساء أهليّة في أن ينتخبن لجميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام.

م3: للنساء أهليّة تقلّد المناصب العامّة وممارسة جميع الوظائف العامّة.

2. العهد الدَوليّ المتعلّقة بالحقوق المدنيّة والسياسيّة(1966): تُعَدُّ هذه الاتّفاقيّة أوّل معاهدة عالميّة تطبّق مبدأ المساواة التامة بين الرجل والمرأة، فهي ساوت تماماً في المركز القانونيّ بين الرجل والمرأة في التمتع بالمشاركة في الحياة السياسيّة وممارستها، ولقد نصّت المادّة (3) من العهد الدَوليّ على «أن تتعهّد الدول الأطراف في هذا العهد على بضمان مساواة الذكور والاناث في حقّ التمتع بجميع الحقوق المدنيّة والسياسيّة المنصوص عليها في هذا العهد» [167] ، وتنصّ المادّة 25 منه على: «أن يكون لكل مواطن، دون أيّ وجه من وجوه التمييز المذكورة ضمن المادة(25)، والحقوق التالية يجب أن تتاح دون أيّ نوع من القيود [168] :

أ- أن يشارك في إدارة الشؤون العامّة.

ب- أن ينتخب في انتخابات نزيهة دورية بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين.

ج- أن تتاح له على قدم المساواة فرصة تقلد الوظائف العامّة.

وفي المادّة 26 منه نصّت على: أن جميع الناس متساوين أمام القانون ويتمتعون من دون تمييز بحق متساوي في التمتع بحمايته، وفي هذا الصدد يجب أن يحظر القانون أيّ تمييز، وأن يكفل لجميع الأشخاص على السواء حماية فعّالة من التمييز لأيّ سبب كالعرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين [169] .

166- المادّة 1، 2، 3 من الاتّفاقية المتعلقة بالحقوق السياسيّة للمرأة، الجمعيّة العامة للأمم المتحدة، 1952.

167- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسيّة: الصادرة عن الامم المتحدة، المادّة الثالثة.

168- اتّفاقية الحقوق المدنية والسياسيّة، المادّة 25.

169- ناريمان فضيل النمري: الآليات الدولية والشرعية الخاصة بحماية حقوق المرأة في ظلّ العولمة، رسالة ماجستير، جامعة

3. اتّفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة (سيداو1979): تعرف اتّفاقيّة التمييز ضدّ المرأة بأنّه أيّ تفرقة أو استبعاد أو تمييز يتم على أساس الجنس يكون من أغراضه أو آثاره التأثير على دور المرأة. وقد نصّت الاتّفاقية على مجموعة من الإجراءات التي تتعهد الدول بقبولها لوضع حدّ للتمييز ضدّ المرأة بجميع أشكاله، تتلخص في إدماج المساواة بين الرجل والمرأة في التشريعات القانونيّة وإلغاء جميع القوانين التمييزيّة وإنشاء محاكم ومؤسّسات لضمان الحماية الفعّالة للمرأة ولضمان القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة سواء أكان من قبل أشخاص أم منظّمات أم مؤسّسات، وضمان وصول المرأة على قدم المساواة إلى مراكز صنع القرار وتكافؤ الفرص في الحياة السياسيّة والعامّة، ومن ذلك الحقّ في التصويت والترشيح في الانتخابات فضلاً عن التعليم والصحة والعمل [170] ، وقد نصّت المادّة الرابعة من الفقرة (أ) على أن يراعى وجوبًا اتخاذ التدابير المناسبة جميعها لتأمين تمتع المرأة على قدم المساواة مع الرجل دون تمييز حقّ التصويت في الانتخابات والترشيح لمقاعد الهيئات المنبثقة عن الهيئات العامّة جميعها وحق الاستفتاء في الاقتراعات العامّة جميعها [171] ، وقد تضمّنت الاتّفاقية في المادّة السابعة فقرة (ج) على حماية حقوق المرأة في المجال السياسيّ والمجال العام، وفي مشاركتها في صياغة سياسيّة الحكومة وتنفيذ هذه السياسة وشغل المناصب العامّة وتأدية جميع المهام على جميع المستويات الحكوميّة، والمشاركة في جميع المنظّمات والجمعيّات غير الحكوميّة التي تهتم بالحياة العامّة والسياسيّة في البلد [172] ، وقد أعطت هذه الاتّفاقية للمرأة الحقّ في تولّي رئاسة بلادها أو رئاسة حكومتها، بل وفّرت الضمانات اللازمة بتنفيذ القانون وتطبيق الحقّ لصالح المرأة وألزمت الدول الموقعة على هذه الاتّفاقية بتنفيذ بنودها، وفي حالة وجود تحفظات من قبل بعض الدول المشاركة في الاتّفاقية، توضح مبررات عن سبب التحفظ، وتوضع أيضا قائمة بها وتعمل على إزالة أسباب هذه التحفظات في أقرب وقت ممكن، كما ألزمت الاتّفاقية الدول الأعضاء بتقديم تقارير إلى لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة عمّا تم إنجازه من أجل التطبيق التام لكلّ بنود الاتّفاقية والمعوقات الحائلة دون ذلك للعمل على إزالتها وفق جداول زمنيّة محدّدة[173].

الشرق الأوسط ،عمان، 2014، ص36.

170- United Nation Entity for Gender Equality and the Empowerment of women, convention on the Elimination f all forms of discrimination against women, In:http//www.un.org

تاريخ الدخول(1-12-2021).

171- أحمد فتحي سرور: الحماية الدستورية للحقوق والحريات، دار الشروق، ط2، القاهرة، 2000، ص55.

172- اتّفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة ، الأمم المتحدة، المادة 7، ص10.

173- ميسون علي عبدالهادي وم.م سنان صلاح رشيد: حقوق المرأة في ظلّ الاتّفاقيات الدولية، مركز دراسات المرأة، جامعة بغداد، 2020، ص 25.

المؤتمرات الدَولية

1. المؤتمر العالميّ الأوّل للمرأة 1975: عقد هذا المؤتمر في الفترة بين 19 يونيو إلى 2 يوليو عام 1975 في مدينة المكسيك، بدولة المكسيك، هو أول مؤتمر عالميّ تعقده الأمم المتّحدة للتركيز فقط على قضايا المرأة، وقد كان بمثابة نقطة تحوّل في توجيهات السياسة العامّة. بعد هذا المؤتمر، تم عدّ النساء جزءاً من عمليّة تطوير وتنفيذ السياسات، بدلاً من عدّهنّ متلقيات المساعدة. ويُعَدُّ هذا المؤتمر إحدى الفعاليات التي عقدت من أجل السنة الدَوليّة للمرأة، وقد أفضى إلى إنشاء كلّ من عِقد الأمم المتّحدة للمرأة ومؤتمرات المتابعة لتقييم التقدّم المحرز في القضاء على التمييز ضدّ المرأة وتحقيق المساواة. وتم اعتماد وثيقتين من وقائع المؤتمر وهما: خطة العمل العالميّة التي قدمت أهدافا محدّدة لتقوم الدول بتنفيذها لتحسين أوضاع المرأة وإعلان المكسيك بشأن مساواة المرأة ومساهمتها في التنمية والسلم، وقد ناقش كيفيّة تأثير السياسات الخارجية للدول على النساء، كما أفضى إلى تأسيس معهد الأمم المتّحدة الدَوليّ للمرأة لرصد أوجه التحسن بإزاء القضايا المطروحة، وتم إنشاء صندوق الأمم المتّحدة الإنمائي للمرأة لتمويل البرامج التنموية، وكان هذا المؤتمر هو المناسبة الأولى التي قد تكلّل فيها اجتماع المنبر الموازي بالنجاح في تقديم مساهمات في الاجتماع الرسميّ، وأصبح حافزاً لتكوين جمعيّات نسائيّة في جميع أنحاء العالم [174] .

2. مؤتمر في كوبنهاكن 1980: ولقد ركّز هذا المؤتمر على التباين المتزايد بين الحقوق التي تؤمن للمرأة وقدرة المرأة على ممارسة هذه الحقوق، ولقد دعا هذا المؤتمر إلى تشكيل برنامج عمل للنصف الثاني من عقد الأمم المتّحدة للمرأة، ليحدّد العوامل الرئيسة التي تعيق تقدّم حقوق المرأة ومن ذلك الافتقار إلى الرغبة السياسيّة التي يستعرضها المسؤولون الحكوميّون لتطبيق حقوق المرأة، والموارد المحدودة التي تخصص لتطوير المرأة والفجوة البارزة في النوع في عمليّة صنع القرار، أمّا أهمّ الآليّات التي اقترحها المؤتمر من أجل تعزيز الاعتراف بحقوق المرأة وطنيّاً ودَوليّاً، فتمثّلت في الوسائل التشريعيّة والتدابير الأساسيّة في القوانين والتشريعات الوطنيّة، وإنّ أهم ما قدمه هذا المؤتمر يوجز بالآتي [175] :

174- تقرير الأمم المتحدة حول أوضاع المرأة في العالم،2021، united nation، ص23.
175- المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم، تقرير صادر عن الأمم المتحدة، 1980، ص3.

أ- الإسهام في تغير بالمواقف عن طريق القضاء على الأنماط التقليديّة لدوري الرجل والمرأة، والعمل على خلق صورة جديدة أكثر إيجابيّة عن مشاركة المرأة في الحياة العامّة.

ب- تعزيز سبل المساواة ووصول الفتيات إلى المهن التي يسيطر عليها الذكور في العادة.

ج- المساواة في الحقوق والمسؤوليّات والفرص والمساعدة اللازمة لإقامة تعليم مختلط وتوفير معلمين من كلا الجنسين.

3. مؤتمر استراتيجيّات نيروبي للنهوض بالمرأة 1985: وقد انصبت أعمال المؤتمر على: إقرار ما عرف باستراتيجيّات نيروبي المرتقبة للنهوض بالمرأة التي حدّد لتطبيقها مدى زمنيّا يقترب من خمسة عشر عاماً، وقد أكّدت هذه الاستراتيجيّة ضرورة الربط بين تقرير المحافظة على السلام واستئصال العنف الموجه ضدّ المرأة، كما حثّت الدول الأعضاء على العمل على تنقيح دساتيرها وقوانينها بما يحقّق القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة من خلال تبنيها استراتيجيّات وطنيّة لتدعيم مشاركة المرأة في التنمية [176] .

4. مؤتمر بكين: انعقد في بكين بحضور 189 دولة والتي اعتمدت بالإجماع إعلان ومنهاج عمل حدّد أثني عشر مجالاً من المجالات الحيوية لتقدّم المرأة وتمكينها في جميع جوانب الحياة وتتمثّل هذه المجالات الموصى بها في: المرأة والفقر، والمرأة والنزاع المسلح، والمرأة والاقتصاد، والمرأة في مواقع صنع القرار، والحقوق الإنسانيّة للمرأة، والمرأة والإعلام، والمرأة والبيئة. وقد شكّل مؤتمر بكين محطّة أساسيّة من محطات النهوض بالمرأة على المستوى العالميّ، فالمؤتمر والتحضيرات والوثائق التي أعدت في سياقه شهدت منهجاً جديداً في التعاطي مع قضايا المرأة وتكمن الأهمّيّة الجوهرية لهذا المؤتمر في انجازه فصلاً عاماً بين الثابت والمتغير في العلاقة ما بين الرجل والمرأة، فإذا كانت البيولوجيا موضوعاً ثابتاً لا يتأثر بالإرادة الإنسانيّة فإنّ الأدوار الاجتماعيّة التي تنتجها ثقافات المجتمع المختلفة هي قابلة للتغير في سبيل زيادة مشاركة المرأة في مجالات الحياة المختلفة [177] ، وقد شكل منهاج عمل (بيجن) تتويجاً لخطوات طويلة داعية للاعتراف بحقوق المرأة كحقوق إنسانية من جانب المدافعين عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة، فقد أعاد هذا المؤتمر التأكيد على المبادئ الأساسيّة المنصوص عليها في الصكوك المبكرة لحقوق الإنسان التي تنصّ على أنّ الحقوق الإنسانيّة للمرأة غير قابلة للتصرف، وأنّها متكاملة وجزء لا يتجزّأ من حقوق الإنسان الشاملة، ومايزال منهاج عمل بيجن

176- قمة نيروبي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، تقرير صادر عن منظمة IPPF،(الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة) ، 2019.

177- أمية أبو بكر و شرين شكري: المرأة والجندر- الغاء التمييز الثقافي والاجتماعيّ بين الجنسين، دار الفكر المعاصر، بيروت،2002 ص94-93.

يمثّل الاتّفاق الأكثر شمولاً بين الحكومات حول ما ينبغي القيام به لتمكين المرأة والاحقاق الكامل لحقوقها والمساواة الحقيقيّة بينها وبين الرجل [178] ، ويهدف الإعلان ومنهاج العمل الذي هو جدول أعمال لتمكين المرأة ما يأتي [179] :

1. تنفيذ استراتيجيّة نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة.
2. إزالة جميع العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة مشاركة فعّالة في جميع نواحي الحياة العامّة والخاصة، عن طريق حصولها على نصيبها الكامل والمنصف في صنع القرارات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة والسياسيّة.
3. إقرار مبدأ تقاسم السلطة والمسؤولية بين المرأة والرجل في البيت ومواقع العمل وفي المجتمعات الوطنيّة والدَوليّة بصورة عامّة.
4. المساواة بين المرأة والرجل هي مسألة تتعلّق بحقوق الإنسان وشرط لتحقيق العدالة الاجتماعيّة، وهي أيضاً مطلب أساسيّ وضروريّ لتحقيق المساواة والتنمية والسلم.
5. تحقيق تحول في الشراكة بين المرأة والرجل بحيث يجعلها قائمة على المساواة بينهما، وهي شرط أساسيّ لتحقيق تنمية مستدامة يكون محورها الإنسان.
6. وقد حدّد إعلان بكين ومنهاج عمله ثلاثة أهداف مترابطة من أجل تعزيز الهياكل والاستراتيجيّات المؤسّسيّة من أجل تحقيق الأهداف المحدّدة وهي: خلق أو تعزيز آليات وطنيّة، وإدماج منظورات المساواة بين الجنسين في القوانين والسياسات العامّة والبرامج والمشاريع، وإعداد وتوزيع بيانات ومعلومات من أجل التخطيط والتقييم [180] .

5. مؤتمر المرأة 2000 المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن 21: عقدته الامم المتّحدة عام2000 في نيويورك وسمي (بيجن+5)، وكان الهدف منه مراجعة تطبيق برنامج عمل بيجن في مواجهة العوائق الضاغطة والتحدّيات العالميّة الجديدة وتقييمه. فقامت الأمم المتّحدة بإرسال استقصاء موسع للدول الأعضاء التي قامت بتطبيق برنامج العمل منذ عام 1995، وبناءً على

178- المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، الجمعيّة العامة للأمم المتحدة، منهاج عمل بيكن، 1995، ص8.

179- بوبكر مزاري: التمكين السياسيّ للمرأة في المنطقة العربية- الفرص والقيود، رسالة الماجستير، جامعة محمد بو ضياف- المسيلة، الجزائر، 2020، ص45.

180- المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، الجمعيّة العامة للأمم المتحدة ،منهاج عمل بيجن، الفقرات 211-203.

الردود التي تلقتها من الدول الأعضاء والمنظّمات غير الحكوميّة قامت بمراجعة وتقييم برنامج عمل بيجن، وانتهت الجهود الأممية بإقرار تقرير عالمي شامل أدّى إلى توضيح المنظور العالميّ الذي كان يستخدم في متابعة تنفيذ برنامج عمل بيجن، فأكّد أنّ التوسّع السريع للعولمة والثورة التكنولوجية خلق تحدّيات جديدة لا مثيل لها في لنساء العالم؛ إذ إنّ الكثير من المنظّمات غير الحكوميّة تنبّهت إلى ما يحدثه التفاوت الاقتصاديّ المتزايد بين الدول الصناعية والدول النامية في تفاقم ظاهرة «تأنيث الفقر»؛ إذ إنّ نسبة 70 % من فقراء العالم هم من النساء، كما أكد أيضاً على ضعف مشاركة المرأة في عمليّة صنع القرار في معظم دول العالم، وحالات العنف الموجه ضدّ المرأة لم تختف وتيرتها، وقد انبثق عن المؤتمر إعلان سياسيّ ووثيقة ختامية بهدف مواجهة التحدّيات التي تواجه تقدّم المرأة وتمكينها وأكّدت الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة التزامها مجدداً بإعلان منهاج عمل بيجن، وقد اعتمدت على مبادرات أخرى لتنفيذه [181] .

6. أهداف التنمية المستدامة: تم اعتماده في سبتمبر 2000م من قبل 147 دولة وينطوي الإعلان على مجموعة من الأهداف سميت «أهداف الألفيّة» وتضم كلّ الأهداف الدَوليّة للتنمية التي تم تبنيها خلال المؤتمرات والقيم العالميّة التي انعقدت في تسعينات القرن الماضي؛ إذ اعتمدت هذه الأهداف بوصفها مرجعيّة لقياس التقدّم في التنمية، مرفقة بأرقام ينبغي تحقيقها في أجل أقصاه 25 سنة، أيّ من 1990- 2015 ، قد جاء الهدف الثالث من أهداف التنمية الألفية هدفاً نوعيّاً يختص بتمكين المرأة؛ إذ نصّ على ضرورة تفعيل وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتحت هذا الهدف يندرج الهدف الثاني والمعني بإزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائيّ والثانويّ [182] .

181- بوبكر مزاري: التمكين السياسيّ للمرأة في المنطقة العربية- الفرص والقيود، مصدر سبق ذكره، ص112.

182- حياة كريمة للجميع التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الانمائية للألفية للنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد 2015، تقرير صادر عن الجمعيّة العامة للأمم المتحدة،2016.

قرارات مجلس الأمن

1. قرار 1325(2000): أكّد هذا القرار على الدور الهام للمرأة في منع الصراعات وحلها وبناء السلام ويشدّد على أهمّيّة مشاركتها في المتكافئة والكاملة في جميع الجهود الرامية إلى حفظ السلام والأمن وتعزيزهما، وكذلك ضرورة زيادة دورها في صنع القرار المتعلق بمنع الصراعات وحلّها [183] .
2. قرار 1820(2008): يتناول هذا القرار تحديداً العنف الجنسي في مواقف النزاعات وما بعد النزاع، وقد عبر عن استعداد مجلس الامن لفرض عقوبات ضدّ مرتكبي العنف الجنسي في النزاع المسلح، كما ألقى هذا القرار الضوء على قدرة النساء في منع النزاعات وتسويتها، وهو ما أكد عليه قرار1888 لسنة (2009)، وقرار 1889 لسنة (2009)، وقد أدّت إلى إنشاء هيكل يمكنه أن يحدّد كيفية نظر المجلس في عناصر الحماية على جدول أعمال المرأة والسلام والأمن كذلك [184] .

الاتّفاقيات الدَوليّة الأساسيّة الخاصّة بالمرأة العاملة

من أبرز المرجعيّات الدَوليّة التي اهتمّت بحماية المرأة في بيئة العمل، تأتي اتّفاقيات منظمة العمل الدَوليّة (ILO)التي تناولت منذ تأسيسها في 1919 قضايا العدالة والمساواة في سياق العمل، لتنتج مع مرور الزمن عددًا من الاتّفاقيات الملزمة التي تهدف إلى القضاء على التمييز وتعزيز الحقوق المِهْنيّة والاجتماعيّة للنساء.

من بين هذه الاتّفاقيات، تبرز اتّفاقية العمل رقم 100 لعام 1951، الخاصة بالمساواة في الأجور بين الرجال والنساء عن العمل المتساوي في القيمة. وقد جاءت هذه الاتّفاقية استجابة للفجوة الواسعة بين الأجور على أساس التمييز الجنسي، وتُلزم الدول المصادقة عليها بتطبيق مبدأ الأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي، دون أيّ تمييز مبني على الجنس، في كلّ القطاعات، العامّة والخاصة.

كما تمثّل اتّفاقية رقم 111 لعام 1958 معلمًا بارزًا في إطار مكافحة التمييز في الاستخدام والمهنة، حيث تُلزم هذه الاتّفاقية الدول باتخاذ تدابير تشريعيّة وإداريّة وسياسيّة تهدف إلى القضاء على أيّ تمييز في العمل على أساس الجنس أو العرق أو المعتقد، بما يشمل التوظيف، التدريب، والترقية. وتتميز هذه الاتّفاقية بأنها تُلزم الدول ليس فقط بحظر التمييز، بل بوضع آليات تُمكّن المتضررين من الانتصاف القانونيّ.

183- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، قرار 1325، سنة 2000، ص2
184- قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة، مجلس الأمن 324 فصل11.

أما اتّفاقية رقم 183 لعام 2000، فهي تُعنى بحماية الأمومة، وتُعَدُّ تحديثًا لاتّفاقيات سابقة حول هذا الموضوع. تنصّ على حقّ المرأة العاملة في الحصول على إجازة أمومة لا تقل عن 14 أسبوعًا مدفوعة الأجر، مع حماية وظيفية خلال فترة الحمل وبعد العودة إلى العمل، إضافة إلى توفير ظروف مناسبة للرضاعة. وتُعد هذه الاتّفاقية من الأدوات الرئيسية التي تدمج بين الحقوق الصحّيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة للنساء العاملات.

وإلى جانب هذه الاتّفاقيات الثلاث، تمثّل اتّفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة (CE-DAW) المعتمدة من الأمم المتّحدة عام 1979 إطارًا شموليًا لحماية النساء في مختلف المجالات، من بينها العمل. وقد خصّصت المادّة (11) من هذه الاتّفاقية جانبًا مفصلًا لضمان حقوق المرأة في التوظيف، والمساواة في فرص العمل والترقي، والحماية خلال فترات الحمل والولادة، والحق في الضمان الاجتماعيّ، وعدم التعرض للطرد التعسفي بسبب الإنجاب أو الحالة العائلية. ويُميز هذه الاتّفاقية كونها لا تكتفي بالإعلان عن الحقوق، بل تُلزم الدول بوضع سياسات فعّالة لإزالة التمييز، وتقديم تقارير دوريّة حول تقدّمها في ذلك.

الاتّفاقيات الدَوليّة التي صدّقها العراق

انضم العراق إلى عدد من الاتّفاقيات الدَوليّة ذات الصلة بحقوق المرأة العاملة، وأبرزها:[185]

• اتّفاقية CEDAW: صدّقها العراق عام 1986، لكنّه أرفق ذلك بعدد من التحفّظات، خاصة على المواد التي تتعارض – من وجهة نظره – مع الشريعة الإسلاميّة أو مع القيم المجتمعية. وقد شملت هذه التحفّظات المادّة (2)، وهي المادّة الجوهرية التي تُلزم الدولة بإلغاء كلّ أشكال التمييز، والمادّة (16) المتعلّقة بالحقوق الأسريّة. هذا الأمر حدّ من فاعليّة التزام العراق بمضامين الاتّفاقية في المجال العمليّ.

• اتّفاقية العمل رقم 100 الخاصة بالمساواة في الأجور: صدّقها العراق ويُفترض أن تكون ملزمة ضمن تشريعاته، إلّا أنّ الواقع يشير إلى استمرار الفجوة في الأجور بين النساء والرجال، لاسيّما في القطاع الخاص، وغياب آلية رقابية حقيقيّة لتطبيق هذا المبدأ.

185- Ratifications for Iraq: international labour organization.
وزارة العدل العراقيّة: مجموعة المعاهدات الدولية المصادق عليها، 2019.

• اتّفاقية رقم 111 حول التمييز في العمل: العراق طرف فيها، لكن دون وجود قانون وطنيّ يُجرّم صراحة التمييز المِهْنيّ أو الوظيفيّ على أساس الجنس. كما لم يتم تطوير مؤسّسات شكاوى فاعلة للنساء المتضرّرات من التمييز في التوظيف أو الترقية أو بيئة العمل.

• اتّفاقيات حماية الأمومة (بما فيها رقم 183): لم يصدّق العراق النسخ الأحدث منها، وما يزال يعتمد على أحكام قانون العمل الوطنيّ الذي يقدّم حماية محدودة وغير مفعّلة.

تلزم الاتّفاقيات الدَوليّة الدول الموقعة بتكييف تشريعاتها الداخليّة بما يحقق التوازن والمساواة في بيئة العمل[186] إلا أنه بذلك، يتضح أن العراق، وإن كان قد التزم شكليًا ببعض الاتّفاقيات، إلا أن التكيّف التشريعيّ معها ظلّ ناقصًا، كما لم يتم إدماج مضامينها في السياسات العامّة أو في بناء القدرات المؤسّسيّة، ولا توجد جهة مستقلة مسؤولة عن متابعة تنفيذ هذه الالتزامات.

تكشف مقارنة الإطار الدَوليّ مع التشريعات العراقيّة عن فجوة معيارية وتنفيذيّة مزدوجة، فعلى المستوى المعياريّ تظلّ القوانين الوطنيّة قاصرة عن استيعاب المبادئ الجوهريّة التي تنصّ عليها الاتّفاقيات الدَوليّة؛ بسبب ضعف الإرادة السياسيّة، وتحفّظ المجتمع السياسيّ والدينيّ على بعض المفاهيم الحقوقية الحديثة القائمة على أساس المساواة الحقيقيّة. أمّا على المستوى التنفيذي، فإنّ البيئة المؤسّسيّة تعاني من هشاشة واضحة فيما يتعلّق بإنفاذ هذه المبادئ، سواء لضعف الرقابة، أو لغياب آليات التظلم، أو لثقافة مجتمعية تُشرعن التمييز، وتُحمّل النساء مسؤولية الإقصاء عن سوق العمل[187].

كما أنّ استمرار العراق في التحفظ على مواد أساسيّة في اتّفاقية سيداو، وامتناعه عن التصديق على اتّفاقيات أكثر تقدّما في حماية الأمومة والمساواة، يعكس تردّدًا بنيويًا في تبنّي منظومة حقوقية شاملة. وتُسهم هذه الازدواجية – بين الانضمام الشكلي والعجز التنفيذي – في تكريس خطاب حقوقيّ هشّ، يُستعمل غالبًا لأغراض دعائية خارجية، من دون أن تكون له انعكاسات ملموسة على واقع المرأة العاملة.

إنّ أيّ إصلاح حقيقيّ في هذا المجال يستدعي مراجعة شاملة للتشريعات المحلّيّة، وتنشيط التفاعل المؤسّساتيّ مع المرجعيّة الدَوليّة، ليس عبر النصوص فحسب، بل عبر تطوير آليات فاعلة للتنفيذ، وتعزيز ثقافة قانونيّة قائمة على المساواة، وبناء شراكة بين الدولة والمجتمع المدنيّ لمتابعة الالتزامات الدَوليّة ومساءلة الدولة عن مدى احترامها لها.

186- Coventionon the Elimination of all forms of discrimination Against women, CEDAW, Article 11.

187- ESCWA: Gender justice & the law: Iraq Report, 2019.

المبحث الثالث

تقييم احتياجات النساء في مؤسّسات الدولة: دراسة ميدانيّة

«وزارة التعليم العالي والبحث العلميّ ووزارة التربية انموذجاً»

نستطلع في هذا المبحث احتياجات النساء في القطاع الحكوميّ ودور السياسات الحكوميّة في المؤسّسات الرسميّة في تعزيز دور النساء داخل هذه المؤسّسات عبر محاولة معرفة كيف تؤثّر ظروف العمل في دوائر الدولة على إنتاجية النساء في العمل، وماذا تحتاج النساء في بيئة العمل لتكون أكثر إنتاجية ولتساهم بشكل فعال في العمل الحكوميّ، فهذه الدراسة بمثابة تقييم لاحتياجات النساء في بيئة العمل وبالتالي تقييم السياسيّات الحكوميّة تجاه مؤسّسات الدولة عموماً والنساء العاملات داخل هذه المؤسّسات خصوصاً ونهجها في دمج النساء في العمل الحكوميّ.

بناءً على هذا ولأجل الحصول على إجابات من النساء أنفسهن، وليس استناداً على البيانات المكتبية فحسب، وإنّما من خلال التقييم الذاتي لاحتياجات النساء، قمنا بإعداد استبانة شملت 200 عينة توزعت بين وزارتين؛ وزارة التربية و وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وقد اخترنا هاتين الوزارتين بالاستناد إلى تقارير وزارة التخطيط العراقيّة التي أشارت إلى أن وزارتي التربية والتعليم يشتملان على أعلى نسبة من النساء الموظّفات في القطاع الحكوميّ، كذلك قمنا بإجراء عشرين مقابلة مع نساء موظّفات في الوزارتين، وكذلك نظمنا ثلاث طاولات حوار مستديرة؛ شملت الطاولة لأولى عشرة نساء من الفئة المستهدفة بينما شملت الطاولة الثانية صناع قرار على المستوى التنفيذيّ والتشريعيّ فضلاً عن باحثين وممثلين عن منظّمات المجتمع المدنيّ النسويّة، أمّا الطاولة الثالثة فقد اشتملت على باحثين أكاديميّين ومتخصّصين ناقشنا معهم مسوّدة البحث.

قسّمت الاستبانة إلى أربعة محاور، شمل المحور الأول المعلومات الشخصيّة والمحور الثاني نظام العمل والأجور والإجازات داخل المؤسّسة والمحور الثالث خصص للحديث حول التطوير والترقية أما المحور الرابع فتضمن الخدمات المتوفّرة داخل المؤسّسة.

ختمت الاستبانة بسؤالين مفتوحة حول التحدّيات التي تواجه النساء في بيئة العمل وماذا تحتاج النساء لتكون أكثر إنتاجية في العمل، وكان هذان السؤالان بمثابة مساحة للنساء للحديث والتعبير عن احتياجاتهن ومتطلباتهن والتحدّيات التي يوجهنها، وكذلك لتعويض النقص الحاصل في الاستبانة إن وجدت من وجهة نظرهن.

سياق عام: ظروف المشاركة الاقتصاديّة للنساء

تأثير الاقتصاد الريعيّ على النساء في العراق

يؤثّر الاقتصاد العراقيّ تأثيراً كبيراً على درجة التمكين الاقتصاديّ للنساء في العراق؛ إذ يتميز نمط الإنتاج وطبيعة الأداء الاقتصاديّ في العراق بسيادة الريع وضعف النمو الاقتصاديّ، فالعائدات النفطية قد دفعت البعض إلى أن يعيلوا عدداً كبيراً من الأشخاص غير العاملين التابعين لهم خاصةً النساء، فضلاً عن انتشار قيم ثقافيّة محافظة تركز على وضع الأدوار بين الرجل والنساء في قوالب نمطيّة لا تقوم على المساواة، بمعنى أدقّ أنّ عائدات الريع تسبب بميل الدولة إلى ابتلاع القطاع الخاص وتحويل اقتصاد البلاد إلى اقتصاد حمائي أوامري أحادي الاتجاه لصالح الدولة، وهذا الاتجاه المحافظ بالاقتصاد ينعكس على شكل قيم محافظة اجتماعيّا أيضا، إضافة إلى الموروث الثقافيّ المحافظ الموجود في العراق؛ إذ إنّ هذا النمط الاقتصاديّ يرسم أدوارا محدّدة بين الرجال والنساء في قوالب نمطيّة لا تستند على فكرة المساواة [188].

يترتب على الصفة الريعيّة للاقتصاد الوطنيّ العراقيّ انخفاض معدلات النمو الاقتصاديّ وهشاشة البنى الإنتاجية وانتشار الفقر والبطالة وانعدام العدالة الاجتماعيّة في توزيع الدخل والموارد، ممّا أثّر سلباً على التمكين الاقتصاديّ للنساء، ولأنّ العراق بلد ريعيٌّ فإنّ سياسته الاقتصاديّة لا تحفز على توفير التنوع بالاقتصاد فما يوفّره من مصادر ومؤسّسات اقتصاديّة هي عادةً ما تعتمد على الرجال نتيجة عاملين أساسيين الأول كما ذكرنا مرتبط بطبيعة الاقتصاد نفسه، والثاني المنظومة الاجتماعيّة التي عزّزها الاقتصاد الريعيّ.

من جانب آخر فإنّ الاقتصاد الريعيّ لا يوفّر فرص عمل خارج القطاع العام، ونظرا إلى الموروث الاجتماعيّ، تتحدّد فرص العمل الخاصة بالنساء على القطاع العام بشكل كبير.

الاقتصاد الريعيّ بطبيعته ينتج مجتمعاً استهلاكياً يعتمد على توزيع واردات العائدات النفطية، الأمر الذي أسهم في تفاقم مستويات الفقر والبطالة بسبب عدم قدرة النظام على توليد فرص العمل سوى ما يعادل 3 % من قوّة العمل، فضلاً عن اختلال علاقات الملكية وبنية السلطة التي ينتجها الاقتصاد

188- ينظر: سلطان العامر: علاقة النفط بوضع المرأة، الخليج الجديد، رابط المقال: https://thenewkhalij.news/article/10520/%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9-

الريعيّ، الأمر الذي يصعب ادماج النساء في الاقتصاد إلّا بشكل محدود في القطاع العام الحكوميّ[189].

وتشير آخر البيانات الإحصائيّة لسنة 2021 إلى أنّ نسبة القوى العاملة (النشطين اقتصاديّاً) في العراق بلغت 63.6 % من إجمالي سكان العراق في سن العمل، نسبة الذكور منهم 86.6 %، بينما شكلت نسبة الاناث 13.4 %، وقد بلغ معدل البطالة في العراق 16.5 % الذي يمثّل النسبة المئويّة للقوى العاملة العاطلة عن العمل وأن معدل بطالة الاناث بلغ 28.2 %، وهو ضعف معدل بطالة الذكور والبالغ 14.7 % [190].

القوى العاملة (النشطون اقتصاديّاً)	نسبة الذكور	نسبة الاناث	معدل البطالة في العراق	معدل بطالة الذكور	معدل بطالة الاناث
% 63.6	% 86.6	% 13.4	% 16.5	% 14.7	% 28.2

الفجوة في مسارات تحقيق العدالة: الأدوار النمطيّة للنساء في العمل الحكوميّ

لا يمكن تحليل دور النساء في المجال الاقتصاديّ من دون الاشارة إلى الأوضاع السياسيّة- الاجتماعيّة التي ألقت بضلالها على واقع المشاركة الاقتصاديّة للنساء، فقد ظهرت صورة النساء التي تشارك الرجال في اعمال الحقل والمعمل وتؤدي الخدمات للمجتمع إبّان مرحلة التنمية في نهاية الستينات والسبعينات حتى بداية الثمانينات من القرن الماضي وهي تاريخ الحرب؛ إذ كان على النساء أن تملأ الشاغر الذي تركه الرجل في دوائر الدولة والمؤسّسات، وبعد الثمانينات برزت صورة الأم (النساء اداة الانجاب) وذلك لتخدم هدفاً سياسيّاً وهو تعويض النقص الحاصل في الهرم السكاني نتيجة الموت بسبب الحرب، وهذا يعني أنّ هناك أهدافاً سياسيّة تقف وراء رسم صورة النساء واتجاهها[191].

كما تأثرت النساء بشكل مباشر بالحصار الاقتصاديّ الذي فرض على العراق، والحروب والنزاعات التي توالت بعد سقوط النظام، فقد أدّت هذه الحروب إلى الانخفاض الحاد في الدخول الحقيقيّة بالنسبة لذوي الدخل المحدود والمتوسط، وارتفاع تكاليف المعيشة ممّا جعل التعليم ترفاً لا تحتمله الأسر ذات

189- صالح ياسر: النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة(حالة العراق)، فردريش ايبرت، العراق-بغداد، 2013، ص16-12.

190- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير مسح القوى العاملة في العراق لسنة 2021.

191- أسماء جميل: الصورة الاجتماعيّة وصورة الذات للمرأة في المجتمع العراقي- دراسة ميدانية في مدينة بغداد، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد/كلية الاداب- قسم الاجتماع، 2006، ص47.

الدخل المنخفض، وفي مراحل انخفاض الدخل تميل الأسر العراقيّة إلى توفير التعليم للأبناء الذكور دون الإناث، ممّا أدّى إلى ارتفاع نسبة الأمية بين النساء وانخفاض معدل الاستيعاب في التعليم، وأن تضييق فرص التعليم أمام النساء يقلل من قدرتهن التنافسية وفرصهن في الحصول على وظيفة حكومية، ممّا أسهم في ارتفاع معدل البطالة بينهن وتدهور وضعهن الاقتصاديّ والاجتماعيّ [192] .

نصّ الدستور العراقيّ على وفق المادّة (22) أولاً: (أنّ لكلّ العراقيّين حقّ العمل بما يضمن لهم الحياة الكريمة)، وهذا يدلّ على أن العراقيّين متساوين رجالاً ونساءً في الحصول على فرص العمل، من دون تمييز أحدهم على الآخر، وأن تكون علاقات وأسس العمل مبنية على العدالة الاجتماعيّة، لكن على مستوى الواقع نجد أنّ معدلات النشاط الاقتصاديّ للإناث منخفضة قياساً بالذكور وهذا يعود لعدة أسباب منها؛ السنوات الطويلة التي مرت على العراق بواقع امني متردي أثر بشكل كبير على إمكانية خروج النساء بأمان إلى العمل، فضلاً عن طبيعة سياسات التشغيل التي ميزت سوق العمل في العراق بعد 2003 وتبني سياسة الباب المفتوح للتعيين في وزارتي الدفاع والداخليّة التي استهدفت تعيين الرجال بسبب طبيعة المرحلة السياسيّة والأمنيّة التي مرّ بها العراق خلال تلك المرحلة مع استمرار ملحوظ في ركود القطاعات الإنتاجية وهامشية القطاع الخاص وموقف المجتمع بعاداته وتقاليده التي لا تسمح للنساء بالولوج إلى مجالات اقتصاديّة معينة، ممّا أضعف مشاركتهن الاقتصاديّة ورفع معدلات بطالتهن.

وعلى الرغم من الانفتاح المتزايد الذي بدأ يشهده العراق في السنوات الأخيرة حيال عمل النساء خارج المنزل، فإنّ تعزيز مواقع النساء ضمن القوى العاملة ما زال يواجه الكثير من التحدّيات وأهمها؛ طبيعة البيئة الوظيفيّة للنساء التي بدورها تتأثر بالقيم الاجتماعيّة الأمر الذي يؤدّي بالنساء إلى أن تكون شبكات معارفهن وخبراتهن أقل، وهذا يحد من قدرتهن على إقامة علاقات عمل فعّالة التي تحكم في كثير من الأحيان سياقات الفرص الوظيفيّة كالترقية وكتب الشكر والمشاركة في الإيفادات [193] .

إنّ دخول النساء إلى سوق العمل في العراق رافقه بروز ظاهرة التمييز الجنسيّ في العمل الذي يشير إلى إقصاء النساء عن عدد من المهن عند الدخول إلى سوق العمل [194] .

192- آمال شلاش: دور النساء المتغير في الاقتصاد العراقي، بحث منشور ضمن ندوة نضمها مكتب برنامج الأمم المتحدة الانمائي في العراق بعنوان(دور النساء العراقيّة في المجتمع)، 2001، ص13.

193- اتاحة فرص جديدة للمرأة في العراق: تقرير عن نقاشات مجموعات التركيز في العراق، المعهد الديمقراطي الوطني، 2018، ص16.

194- لاهاي عبد الحسين: أثر التنمية والحرب على النساء في العراق، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2006، ص 66.

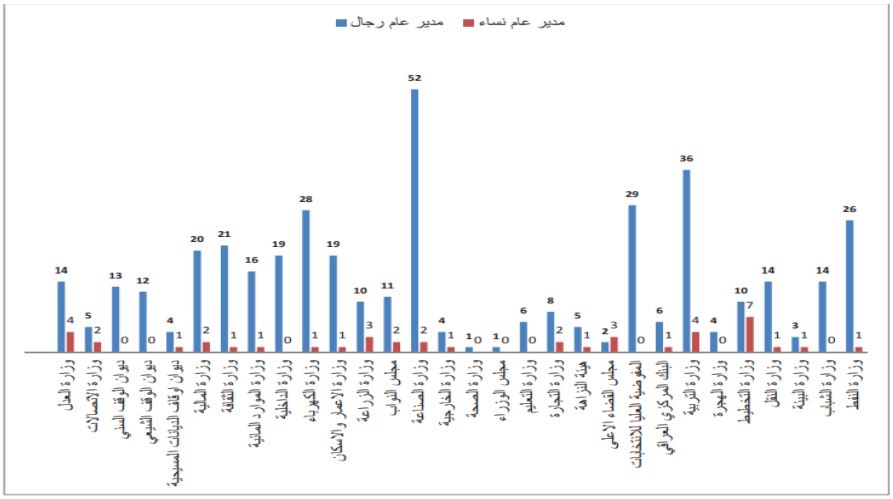

وفقاً للشكل أعلاه فقد أشارت بيانات بنك المعلومات الوظيفيّ في الجهاز المركزيّ للإحصاء إلى أن هناك فجوة بين الجنسين في الدرجات الخاصة والتي تضم المناصب العليا في الوزارات، ووفقاً لإحصائيات وزارة التخطيط العراقيّة أن وزارتي النفط والداخليّة تحظيان بأعلى عدد من الرجال مقارنة بأعداد النساء في حين ترتفع أعداد النساء الموظّفات في وزارتي التربية والتعليم العالي، وهذا دليل على التنميط الذي يحيط بدور النساء ففي وزارة التعليم العالي هناك 57034 من الرجال مقابل 41366 من النساء من بين العدد الكلي للموظّفين والبالغ 98400 وتتسع الفجوة بين النساء والرجال الموظّفون على ملاك وزارة التعليم العالي في مجالين؛ الأول هو حضور النساء في المناصب العليا القيادية و الثاني هو مشاركة النساء في الدورات والمؤتمرات والوفود الخارجية لصالح الموظّفين الرجال[195].وغالباً ما تكون هناك فروقاً كبيرة بين أعداد النساء الموظّفات وأعداد الرجال الموظّفين في وزارات الدولة حتى على مستوى العمل الإداريّ وفقاً لآخر احصائيات الجهاز المركز للإحصاء لعام 2021 أن هناك 17.5 % من النساء العاملات في الوظائف الإداريّة مقابل 82.5 % للذكور وهناك 14.5 % من النساء يعملن بصفة مديرة إداريّة مقابل 85.5 % من الرجال[196].

195- واقع النوع الاجتماعيّ في وزارات ومؤسسات الدولة في العراق: تقرير صادر عن وزارة التخطيط، قسم احصاءات التنمية البشرية، 2018، ص6.

196- مسح القوى العاملة في العراق لسنة 2021، مصدر سبق ذكره.

نسبة النساء في الوظائف الإداريّة	نسبة الذكور في الوظائف الإداريّة	نسبة الاناث في المناصب الإداريّة	نسبة الذكور في المناصب الإداريّة
% 17.5	% 82.5	% 14.5	% 85.5

المحور الأول: سمات العيّنة

في هذا المحور سنستعرض سمات العيّنة التي شملتها الدراسة من حيث مكان العمل والعمر والحالة الاجتماعيّة والحالة الاقتصاديّة والشهادة:

شكل رقم (1): الوزارة

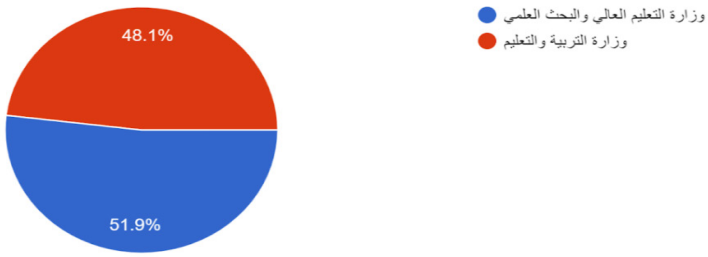

إنّ العيّنة توزعت بين وزارتين: وزارة التعليم العالي ووزارة التربية، وإنّ أغلبية العيّنة بنسبة (51.9 %) من وزارة التعليم العالي تليها ممن هن في وزارة التربية بنسبة (48.1 %).

وتشير النسب هنا إلى تقارب نسبة العيّنة من كلا الوزارتين، وهو ما أردنا الوصول إليه لتحقيق أعلى قدر ممكن من التوازن في عدد العيّنة والذي سينعكس على نتيجة الاستطلاع فيما بعد.

شكل رقم (2): المستوى التعليميّ

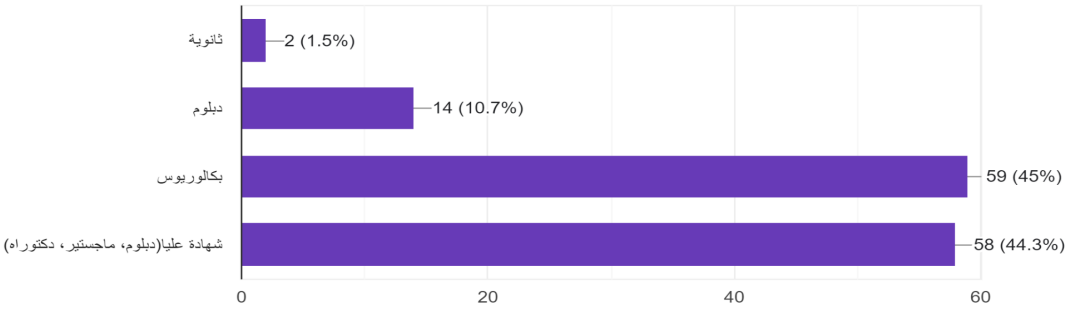

إنّ أغلبية العيّنة بنسبة (45 %) من الحاصلات على شهادة البكالوريوس، تليها بنسبة مقاربة (44.3 %) من الحاصلات على شهادة عليا، ثم بنسبة (10 %) من الحاصلات على شهادة الدبلوم، وأخيراً بنسبة (1.5 %) من الحاصلات على شهادة الثانويّة. والواضح هنا أنّ أعداد الموظّفات الحاصلات على شهادة البكالوريوس هي الفئة الأعلى، وهذا ما كنا نتوقعه؛ لأنّ أغلب الموظّفات في الوزارات هن من الحاصلات على شهادة البكالوريوس يأتي بعد الموظّفات الحاصلات على شهادة عليا(الماجستير والدكتوراه) وهن غالباً ضمن ملاك وزارة التعليم العالي، أمّا الدبلوم فنسبته قليلة بين الموظّفات لأنّه لا يمنح الكثير من الامتيازات، أما الفئة الأصغر فهي من الحاصلات على شهادة الثانويّة وهو أمر طبيعيّ أن تكون الفئة الأقل ضمن العيّنة ممن هن حاصلات على شهادة الثانويّة لعدم توظيف أصحاب هذه الشهادة في وزارات الدولة إلا ضمن وظائف محدّدة وقليلة.

شكل رقم (3): الفئة العمريّة

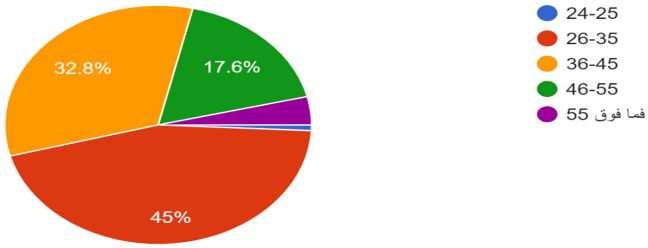

إنّ أغلبية العيّنة بنسبة (45 %) جاءت من الفئة العمريّة التي تتراوح بين (26- 35 عاماً)، تلتها الفئة العمريّة (36-45 عاماً) بنسبة (32.8 %)، ثم الفئة العمريّة (46- 55 عاماً) بنسبة (17.6 %)، وأخيراً بنسب ضئيلة جداً جاءت الفئات العمريّة بين (24-25 عاماً) و (55 عاماً وما فوق)، وهذا يعطي مؤشِّراً بأن الفئة العمريّة للعينة هي الفئة متوسطة العمر التي هي في سن العمل، وهذا دليل على تمثيل مجتمع العيّنة تمثيلاً حقيقيّاً، فالفئة العمريّة بين (24-25) ما زالت في مرحلة الدراسة عادة، ولا تدخل العمل الحكوميّ، أمّا الفئة العمريّة (55 فما فوق) فهم إمّا في سن التقاعد أو ليس لهم الرغبة الكافية بالإجابة على الاستبانات.

شكل رقم (4): مستوى الدخل

إنّ غالبية العيّنة بنسبة (55 %) تحصل على مستوى من الدخل يكفي لسد الحاجة من دون توفير، تلتها نسبة (29.8 %) من العيّنة تحصل على دخل لا يكفي لسد الحاجة، بينما جاءت نسبة (29.8 %) من العيّنة تحصل على دخل يكفي لسدّ الحاجة مع قليل من التوفير. وبتقاطع البيات

وجدنا أنّ النساء الموظّفات غير المتزوجات هن القادرات على توفير نسبة بسيطة من الدخل الذي يحصلن عليه، بينما النساء المتزوجات الموظّفات فإنّ مستوى الدخل بالكاد يسد الحاجة نظراً للمقارنة بين مستوى الأجور وتكلفة احتياجات الحياة بالنسبة للموظّفات اللواتي لديهن مسؤوليّات عائليّة.

شكل رقم(5): الحالة الاجتماعيّة

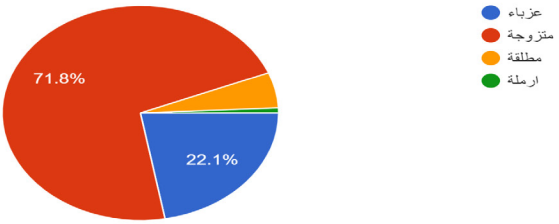

أعلى نسبة من العيّنة كانت (71.8 %) من المتزوجات، ثمّ نسبة (22.1 %) من العزباوات، تليها (1 % من المطلقات) وأخيراً نسبة (0.5 %) من الأرامل. وهذه النسب كانت متوقعة بعد أن ظهر لنا أنّ الفئة العمريّة الأعلى من العيّنة هي (26-35 عاماً)، وهذه الفئة العمريّة هي في الغالب في عمر الزواج.

الشكل رقم(6): الأطفال

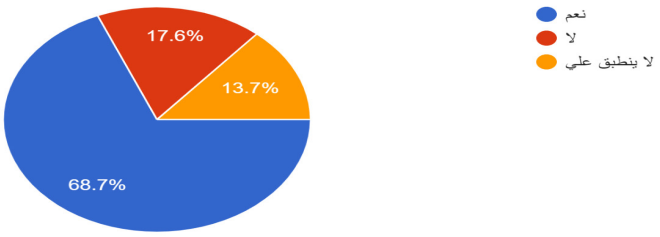

إنّ أعلى نسبة من العيّنة (68.7 %) لديهن أطفال، تليها نسبة (17.6 %) من العيّنة ليست لديهن أطفال، وأخيراً نسبة (13.7 %) من غير المتزوجات.

المحور الثاني: نظام العمل والأجور

في هذا المحور نحاول أن نستطلع آراء النساء حول نظام العمل والأجور في المؤسّسة ومستوى العدالة المتحققة للنساء العاملات في هذه المؤسّسة وفقاً لعدد ساعات العمل والإجراءات الإداريّة وسياقات تعامل الإدارات مع الموظّفات:

الشكل رقم (7): هل تعتقدين أنّ عدد ساعات العمل متلائمة مع الأجور (الراتب) التي تحصلين عليها؟

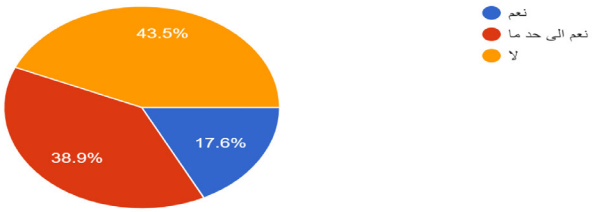

إنّ أعلى نسبة من العيّنة (43 %) عن خيار (لا)؛ إذ تعتقد هذه النسبة من العيّنة أنّ الأجور التي تتقاضاها لا تتناسب مع عدد ساعات العمل، وتلتها نسبة (38.9 %) عن خيار (أتّفق) إلى حدّ ما، ونسبة (17.6 %) عن خيار (نعم أتّفق)، وعند إجراء المقابلات أشارت النساء العاملات إلى أن المشكلة لا تكمن بملائمة عدد ساعات العمل مع الأجور فقط، وإنّما بانعدام العدالة بين رواتب الدرجات الوظيفيّة والوزارات المختلفة الذين يعملون بعدد الساعات نفسها، ووفقاً للتقارير بلغ معدل صافي راتب الموظّف الحكوميّ في العراق أكثر من 580 دولارًا خلال العام 2022، بحسب مجلة CEOWORLD الأمريكيّة، وتقول المجلة في تقريرها: إنّ «متوسّط صافي الراتب الشهريّ للموظّف في العراق بعد استقطاع الضريبة بلغ 583 دولارًا، وبذلك يحتل المرتبة العاشرة عربيًّا والمرتبة 62 عالميًا مقارنة بـ105 دولة [197]، كذلك قد تختلف الأجور بناءً على جنس العامل إن كان ذكرًا أم أنثى؛ إذ تنخفض رواتب الإناث بنسبة تصل إلى أقلّ من 17 % من رواتب الذكور[198].

197- اقتصادي يكشف أعداد وكلف رواتب الموظفين في العراق.. مقارنة مع الدول العربية، السومرية، 2023.
https://www.alsumaria.tv/news/economy/455777/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8

198- موقع صناع المال للمزيد من التفاصيل
https://www.almaal.org/average-wages and-salaries-in-iraq

الشكل رقم (8): هل الأجور التي تتقاضينها تتلاءم مع الاحتياجات ومتطلبات الحياة؟

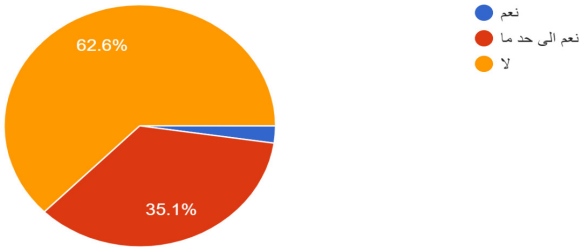

إنّ أغلب العيّنة بنسبة (62.6 %) عن خيار (لا) بأن الأجور التي تتقاضاها لا تتلاءم مع الاحتياجات ومتطلبات الحياة، تلتها نسبة (35.1 %) عن خيار (نعم إلى حدّ ما) بأن الأجور متلائمة مع احتياجات الحياة إلى حدّ ما، و اشارت النساء في المقابلات إلى أن الحياة و متطلباتها تتزايد و أن أغلب النساء العاملات وخاصة من المتزوجات يتحملن الكثير من النفقات العائلية و أهمها النفقات المتعلّقة بالأطفال مثل حضانة الطفل أو التكاليف الدراسية فضلا عن النفقات الخاصة لذلك يعتقدن أنّ مستوى الأجور لا يتلاءم مع متغيرات الحياة ومتطلباتها.

الشكل رقم (9): هل تحصلين على الإجازات الاعتيادية المسموح بها خلال الشهر؟

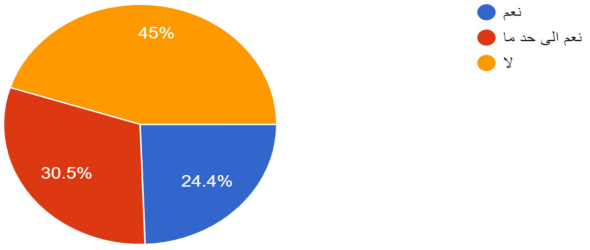

إنّ أعلى نسبة عن خيار (لا) جاءت بنسبة (45 %) لا تحصل على الإجازات الاعتيادية المسموح بها خلال الشهر، وجاءت بعدها نسبة (30.5 %) عن خيار (نعم إلى حدّ ما) يحصلن على الإجازات بشكل محدود، بينما جاءت نسبة (24.4 %) عن خيار (نعم) ممّن يحصلن على الإجازات الاعتيادية.

وفقاً للمادة (43 من الفصل الثامن) من قانون الخدمة المدنيّة العراقيّ يستحق الموظّف إجازة اعتيادية براتب تام بمعدل يوم واحد عن كلّ عشرة أيام من مدة خدمته، إلّا أنّ الموظّفات النساء يواجهن صعوبات بالحصول على هذه الإجازة الاعتيادية، أشرن إليها بشكل محدّد في السؤال المفتوح:

- إذا كان هناك استثناءات أو صعوبات في الحصول على إجازة، ما هذه الصعوبات؟

أغلب النساء اللواتي يواجهن صعوبات بالحصول على الإجازة الاعتيادية كتبْنَ أنّ هذا من حقّ الموظّف وفقاً للقانون إلّا أنّهن يواجهن عدد من الصعوبات في الحصول على الإجازة الاعتيادية:

سياسة الإدارة: الإدارة تستعمله بوصفه نوعا من السلطة ضدّ الموظّف، وخصوصاً النساء مع مسؤوليّاتهن العائلية الكثيرة، فهن بحاجة إلى المرونة من قبل الإدارة والتفهم لظروفهن، لكنهن يواجهن مزاجية الإدارة في منح الإجازة وتفضيل فئة على فئة أخرى.

ظروف العمل: أشارت النساء من وزارة التربية إلى أنّهن غير قادرات على طلب الحصول على إجازة؛ بسبب عدم وجود بديل لهن في عملهن ومسؤوليتهن بإكمال المناهج الدراسيّة أو نقص الكوادر؛ ممّا يضطر المدرسات لسد الشواغر في مواد من غير تخصصهن، كذلك أشارت النساء من وزارة التعليم وخصوصاً المدرسات إلى أنّ القانون يمنح للمدرس سبعة أيام في السنة فحسب، ويعدن هذا القانون مجحفا وغير عادل.

الإجراءات: أشارت النساء إلى الإجراءات البيروقراطية الطويلة بالحصول على إجازة، وأنّ بعض الإدارات تخلط بين الإجازة المرضية والإجازة الاعتيادية للموظّف؛ لذلك فإن الموظّفة، لكي تحصل على إجازة، عليها الحصول على موافقة من المركز الصحّيّ وتقديم طلب ويمر الطلب بإجراءات حتى تحصل على الموافقة.

الشكل رقم (10): هل الإجازات الممنوحة للموظّفة كافية مقارنة مع مسؤوليّاتها الأسريّة؟

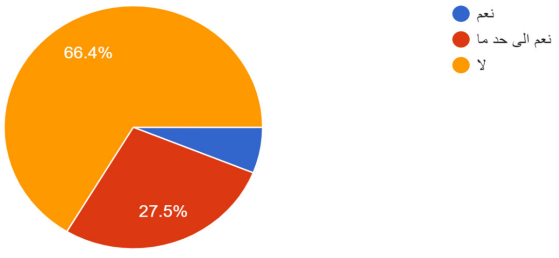

إنّ أعلى نسبة (66.4 %) جاءت عن خيار (لا) بأن الإجازات الممنوحة للموظّفة غير كافية مقارنة مع مسؤوليّاتها الأسريّة، تلتها نسبة (27.5 %) عن خيار (نعم إلى حدّ ما)، وهذه النسب دليل على تحمل النساء أعباء مضاعفة كالأعباء الأسريّة والأعباء المتعلّقة بالعمل.

يمكن أن يؤدّي عمل النساء إلى تحدّيات في تحقيق التوازن بين الحياة المِهْنيّة والحياة الشخصيّة الأسريّة، خاصة عندما يكون هناك متطلبات عمل عالية وبيئة عمل لا تأخذ ظروف النساء بنظر الاعتبار؛ ممّا يمكن لضغوط العمل والتحدّيات في الحياة المِهْنيّة أن تؤثّر على الصحة النفسيّة للنساء، خاصة إذا لم يتم التعامل معها بشكل فعّال، وكذلك يمكن أن يكون للعمل تأثير على تجربة الأمومة؛ إذ يتعيّن على النساء التوازن بين مسؤوليّات العمل والأمومة.

الشكل رقم (11): هل تقدر جهة العمل ظروفك بوصفك امرأة، وتقدّم التسهيلات عند الضرورة؟

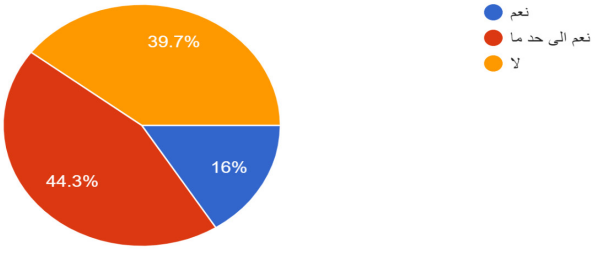

إنّ أغلب العيّنة عن خيار (نعم إلى حدّ ما) بنسبة (44.3 %) بأن جهة العمل تقدر ظروف النساء وتقدّم التسهيلات عند الضرورة، جاء بعدها نسبة (44.3 %) من العيّنة عن خيار (لا)، وجاءت نسبة (16 %) عن خيار (نعم). وهذه النسب المتقاربة بين خيار (لا) وخيار (نعم إلى حدّ ما) تشير إلى وجود صعوبات وتحدّيات في العمل حتى حين تحتاج إلى التسهيلات عند الضرورة.

الشكل رقم (12): هل هناك تمييز في الحصول على إجازات بين النساء والرجال داخل المؤسّسة؟

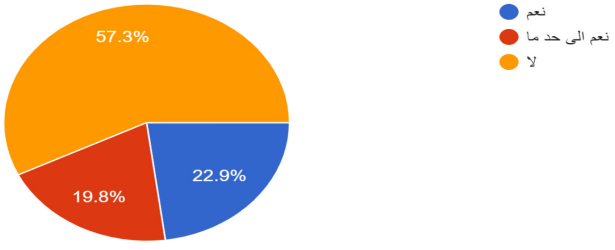

إنّ أعلى نسبة (57.3 %) عن خيار (لا)، ونسبة (19.8 %) عن خيار (نعم إلى حدّ ما)، ونسبة (22.9 %) عن خيار (نعم)، وتشير البيانات بأن أعلى نسبة من النساء أجابت بعدم وجود تمييز بين النساء والرجال في الحصول على إجازات داخل المؤسّسة.

الشكل رقم (13): هل تعتقدين أنّ مدة إجازة الأمومة وفقاً للقانون مناسبة وكافية للنساء؟

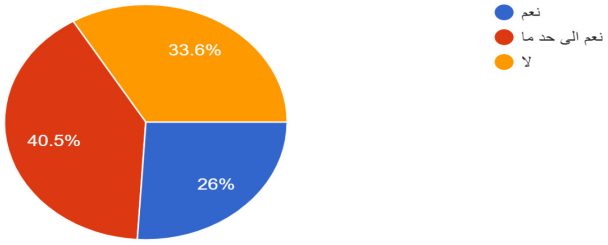

جاءت أعلى نسبة (40.5 %) عن خيار (نعم إلى حدّ ما) بينما تلتها نسبة (33.6 %) عن خيار (لا)، واخيراً نسبة (26 %) عن خيار (نعم)، وعند القيام بتقاطع البيانات لمحاولة تحليل وتفسير هذه النتائج، لاحظنا أن النسبة الأعلى التي أجابت ب(نعم إلى حدّ ما) هن من وزارة التربية ، بينما من أجبن بخيار (لا) يعملن في وزارة التعليم العالي والبحث العلميّ، وهذا يعود إلى اختلاف طبيعة العمل في كلتا الوزارتين، فالنساء العاملات في وزارة التربية لديهن عطل صيفية وعطلة في منتصف العام وكذلك عادة ما تكون المدارس بالقرب من منازلهن؛ لذلك تكون إجازة الأمومة لمدة عام واحد مناسبة إلى حدّ ما، أمّا النساء اللواتي أجبن بـ(لا) فإنّ أغلبهن موظّفات في التعليم العالي؛ إذ ليس لديهن ذات الظروف التي تتمتع بها النساء في وزارة التربية، ولذلك قدمنا سؤالا مفتوحا للنساء اللواتي يعتقدن أنّ سنة واحدة غير كافية لإجازة الأمومة: إذا كنت لا تتفقين، فما المدة التي تعتقدين أنّها مناسبة للنساء بعد الولادة؟ ولماذا؟

أغلب الإجابات كانت سنتين أيّ بعد عمر الفطام للطفل، أو ثلاث سنوات، حين يكون الطفل قادرا على التعبير عن نفسه بشكل بسيط؛ فيكون القلق أقل لدى الأمهات حين تضعه في الروضة.

الشكل رقم (14): هل تعتقدين أنّ الأجور الممنوحة للمرأة الموظّفة خلال فترة إجازة الأمومة مناسبة وعادلة بالنسبة للنساء؟

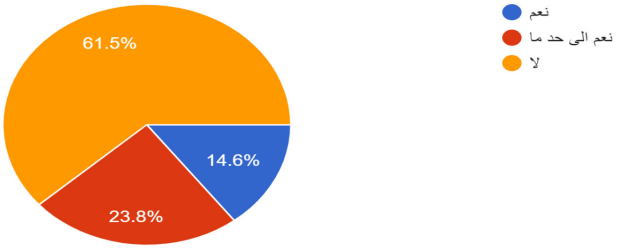

إنّ أعلى نسبة من العيّنة (61.5 %) عن خيار (لا)، بينما جاءت نسبة (23.8 %) عن خيار (نعم إلى حدّ ما) ونسبة (14.6 %) عن خيار (نعم)، وسبب هذه النسبة من النساء اللواتي يعتقدن أنّ الأجور الممنوحة لهن خلال فترة إجازة الأمومة غير عادلة للنساء؛ بسبب استقطاع نصف راتب الموظّفة التي تأخذ إجازة أمومة خلال هذه المدّة، وتعبّر النساء عن هذا القانون بعدم العدالة؛ لأنّ التكاليف بولادة طفل في العائلة تزداد، وكذلك هذه المرحلة من حياة النساء هي ليست مرحلة راحة وليس لديها خيارات اخرى بالعمل لذلك هي ستكون عاطلة عن العمل، بينما أشار بعض صناع القرار خلال اللقاء بهم إلى أنّ هذا القانون مناسب؛ لأنّه يضمن مستوى من الأجور للمرأة وهي لا تقدّم خدمة داخل المؤسّسة، وأشاروا إلى أنّ النساء بسبب إجازات الأمومة يساهمون بتعطيل العمل أو إدخال المسؤولين في إرباك من أجل إيجاد بديل خلال فترة الإجازة؛ لذلك هم يفضلون توظيف الرجال على توظيف النساء. وخلال المقابلات عبّرت العديد من النساء من استيائهن تجاه هذه الرؤية؛ فقالت إحدى الموظّفات العاملات في وزارة التعليم العالي: «لماذا يلقى باللوم على النساء وكأنّها هي المسؤول الوحيد عن ولادة الأطفال وأنّها تشكّل عبئا على المؤسّسات بدلاً من إيجاد حلول تسهم في تحقيق العدالة كأن تكون إجازة (والدية)؛ أيّ اشراك الأب في عمليّة رعاية الأطفال؛ فتقسّم الإجازات بين الأب والأم».

الشكل (15): هل توفّر المؤسّسة التي تعملين فيها بيئة آمنة ومريحة لك؟

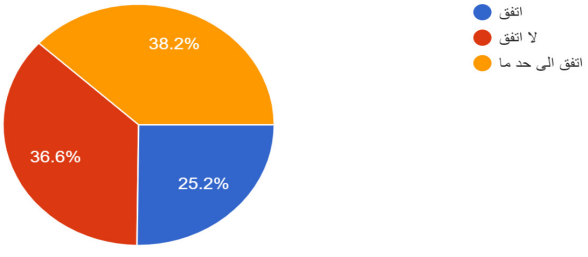

أعلى نسبة من العيّنة (38.2 %) جاءت عن خيار (أتّفق إلى حدّ ما)، وبعدها نسبة (36.6 %) عن خيار (لا أتّفق) واخيراً نسبة (25.2 %) عن خيار (أتّفق)، وهذا يعني أن المؤسّسات الحكوميّة لا توفّر بيئة عمل مريحة للنساء، ويمكن تفسير ذلك عن طريق الإجابات التي حصلنا عليها في الأسئلة التالية.

الشكل (16): تتخذ جهة العمل إجراءات عادلة في حال تعرض النساء للمضايقات في بيئة العمل

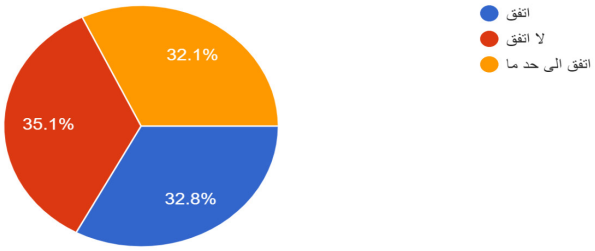

إنّ أعلى نسبة من العيّنة جاءت عن خيار (لا أتّفق) بنسبة (35 %) ، تلتها نسبة (32.1 %) عن خيار (أتّفق إلى حدّ ما)، ونسبة (32.8 %) عن خيار (أتفق)، وعلى الرغم من أن النسبة الأعلى جاءت عن خيار (لا أتّفق) فإنّه بجمع النسبتين عن خيار (أتّفق) و(أتّفق إلى حدّ ما)، سنلاحظ أنّ هناك نسبة كبيرة من العيّنة تتعرّض للمضايقات في بيئة العمل، وقد تحدثت النساء عن أشكال مختلفة من المضايقات التي يتعرضن لها من دون وجود إجراءات رادعة، تقول إحدى الموظّفات في وزارة التربية: (أنا أعمل مدرسة للتربية الرياضية وهناك زميل لي في العمل يتعمد على نحو مستمر مضايقتي بالكلام والتصرفات ويتقصد إثارة غضبي، وعندما ذهبت إلى الإدارة لأقدّم شكوى ضدّه بدلاً من أن يتخذوا إجراءات ضدّه قاموا بتوجيه النصح لي وأُغلِقَ الموضوع)، وفي السياق نفسه أشارت إحدى الموظّفات في وزارة التربية التي تعمل في الدائرة القانونيّة إلى أنّ الشكاوى التي تقدّم من قبل الموظّفات عادة ما يتم إهمالها أو حلّها بطريقة ودّيّة على حساب النساء دون اتخاذ إجراءات قانونيّة) و قد سوّغ هذا التوجه مدير عام في وزارة التربية بالقول: (إنّ الوزارة تقف مع النساء إذا تعرّضت لأيّ شكل من المضايقات، لكن بشرط توفّر الدليل؛ لأنّنا لا نستطيع أن نتّهم الناس جزافاً، وعادة ما نحاول حلّ المشاكل بشكل ودّيّ؛ لأنّنا نحاول أن نحمي النساء بعد خروجها من الوزارة، وليس داخل مكان العمل فحسب). وقد أشارت النساء إلى أن هذه السياسة أدّت إلى تمادي الكثير من الأشخاص تجاه النساء؛ لأنّ عقوبة النقل هي أقصى عقوبة يتعرّض لها في حالة إثبات المضايقات بالدليل القاطع.

الشكل (17): تكلفك جهة العمل المهام والمسؤوليّات التي تتناسب مع وضعك الصحّيّ وقدرتك البدنية

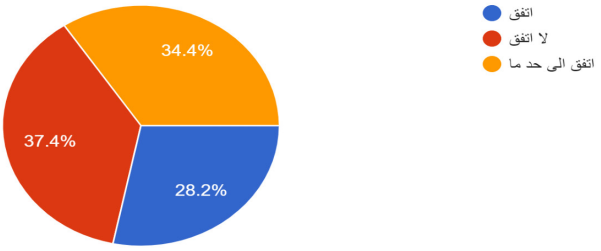

إنّ أعلى نسبة من العيّنة جاءت عن خيار (لا أتّفق) بنسبة (37.4 %)، تلتها نسبة (34.4 %) عن خيار (أتّفق إلى حدّ ما) واخيرً نسبة (28.2 %) عن خيار (أتّفق)، وأيضاً بجمع النسب عن خياري: (أتّفق) و(أتّفق إلى حدّ ما) سنجد أنّ نسبة كبيرة من عينة الدراسة تتحمل مشاقاً في العمل قد لا تتناسب مع وضعها الصحّيّ وقدرتها البدنيّة. وفي مقابلة مع إحدى الموظّفات في وزارة التعليم العالي في إحدى الجامعات الحكوميّة قالت: (في بعض الأحيان لا تكلّفنا الإدارة بالقيام بالمهمات التي لا تتناسب مع وضعنا الصحّيّ، ولكننا نضطر للقيام بها بسبب عدم وجود بديل يقوم بها، مثلاً أنا أصبت بالانزلاق؛ بسبب أنني قمت بنقل الكثير من ملفات العمل الثقيلة من مكان إلى آخر، ولم يكن هناك عمال يقوم بها بدلاً مني والموظّفين كلّ مشغول بعمله، وهناك الكثير من الأشياء الثانويّة التي لا تتعلّق بعملنا الأساسي ولكنّنا نضطر للقيام بها).

الشكل رقم (18): تتسم العلاقة بين الموظّفين الرجال والموظّفات النساء بالتعاون والاحترام

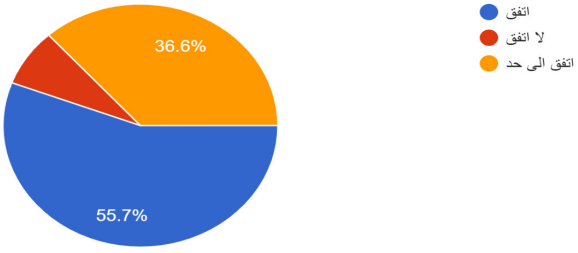

في هذا السؤال تتفق العيّنة بنسبة (55.7 %) عن خيار (أتّفق) ونسبة (36.6 %) عن خيار (أتّفق إلى حدّ ما)، بأن العلاقات بين الموظّفين الرجال والموظّفات النساء تتسم بالتعاون والاحترام.

الشكل (19) تتسم العلاقة بين الموظّفات النساء بالتعاون والاحترام

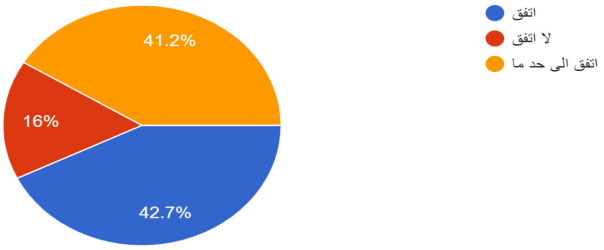

جاءت أعلى نسبة عن خيار (أتّفق) بنسبة (42.7 %)، ثم جاءت بعدها نسبة (41.2 %) عن خيار (أتّفق إلى حدّ ما) و اخيراً نسبة (16 %) عن خيار (لا أتّفق)، و الملفت للنظر هنا هو تقارب النسبة بين خيار (أتفق) و خيار (أتّفق إلى حدّ ما)، وكذلك ارتفاع النسبة في خيار (لا أتّفق) وبمقارنة النسب مع السؤال السابق في الشكل رقم (18) نلاحظ أنّ العلاقات بين النساء أنفسهن هي أكثر توتراً من العلاقات بين النساء والرجال داخل بيئة العمل الحكوميّ.

المحور الثالث: التطوير والترقية

في هذا المحور نتتبع آراء النساء حول الفرص المتوفّرة للتطوير الوظيفيّ التي توفّرها المؤسّسات ومدى العدالة في منح كتب الشكر وإجراءات الترقية:

الشكل(20): تقدّم جهة العمل دورات تدريبيّة لتطوير مهاراتك في العمل الذي تؤدّيه داخل المؤسّسة

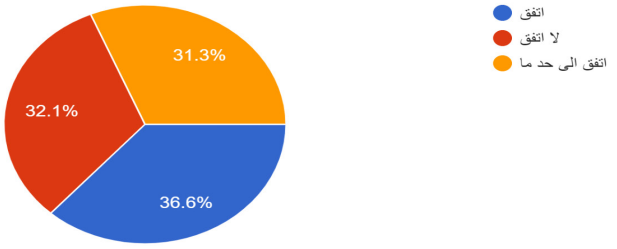

أعلى نسبة من العيّنة جاءت عن خيار (أتّفق) بنسبة (36.6 %)، ونسبة (32.1 %) عن خيار (لا أتّفق)، وأخيراً نسبة (31.3 %) عن خيار (أتّفق إلى حدّ ما). وهنا نلاحظ تقارب النسب بين الخيارات الثلاث، وعند إجراء المقابلات ومشاركة الآراء مع الفئة المستهدفة تبين أنّ الوزارات تقدّم فعلاً الدورات التدريبيّة، ولكن المشكلة التي تكمن في هذه الدورات أنّها لا تمسّ الاحتياجات الحقيقيّة للنساء الموظّفات داخل الوزارة، وعادةً ما تقدّم الدورات بطريقة عشوائية وليس بناءً على خطة معينة لتحقيق أهداف محدّدة تتعلّق بمهارات واحتياجات الموظّفات المِهْنيّة داخل المؤسّسة، وعادةً ما تكون الدورات التدريبيّة والندوات الخاصة بالنساء التي تقام داخل المؤسّسات تختص بقضايا الابتزاز الالكترونيّ والعنف الأسريّ، وهذا النوع من الندوات يمكن أن تقام بالشراكة مع منظّمات المجتمع المدنيّ المعنية بقضايا النساء، إلّا أنّ هذه المنظّمات تعاني من تحسس الإدارات في الوزارات من منظّمات المجتمع المدنيّ النسويّة وكذلك البيروقراطية الطويلة التي يمرّ بها طلبهم للتعاون، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي منعت الجامعات من التعامل والسماح لمنظّمات المجتمع المدنيّ للدخول من القيام بأيّ نوع من النشاطات، وفي هذا السياق يقول أحد صناع القرار في وزارة التربية: (في أغلب الأحيان المشكلة تكمن في المنظّمات؛ لأنّها عندما تأتي إلى المؤسّسة وتقدّم طلباً للحصول على موافقات نحن نطلب منها أن تقدّم برنامجاً واضحاً للندوة وللأشخاص الذين سيقدمون العمل؛ لأنّنا نعمل على وفق سياقات ونحتاج من المنظّمات أن تكون رصينة بعملها لكنّها عادة تأتي خالية الوفاض فنضطر لرفض الطلب».

الشكل (21): هناك تمييز بين النساء والرجال في الاستفادة والمشاركة من الدورات التدريبيّة التي تقدّمها المؤسّسة.

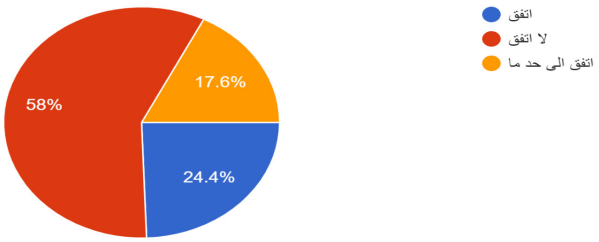

إنّ أعلى نسبة من العيّنة جاءت عن خيار (لا أتّفق) بنسبة (58 %) تلتها نسبة (17.6 %) عن خيار (أتّفق إلى حدّ ما)، واخيراً جاءت نسبة (24.4 %) عن خيار (أتّفق). وهذا مؤشّر إيجابيّ بأن النسبة الأعلى من العيّنة أشارت إلى عدم وجود تمييز بين النساء والرجال في الاستفادة من الدورات التدريبيّة، ولكن كما ذكرنا مسبقاً أن النساء الموظّفات هن الأكثر احتياج إلى الدورات التدريبيّة التي تطوّر مهاراتهن في العمل الوظيفيّ خصوصاً في الوزارات التي لديها نسبة كبيرة من النساء مثل التعليم العالي ووزارة التربية؛ لذلك هناك حاجة لأن تخصص الدورات التدريبة لفئة النساء وبالشكل الذي يتناسب مع احتياجاتهن في بيئة العمل.

الشكل (22): هناك تمييز بين الموظّفين والموظّفات في إعطاء كتب الشكر من قبل جهة العمل

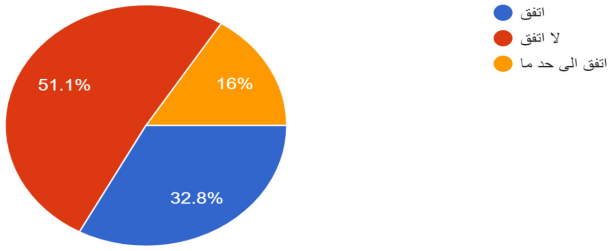

إنّ أعلى نسبة (51.1 %) جاءت عن خيار (لا أتّفق)؛ أيّ عدم وجود تمييز بين الموظّفين والموظّفات في الحصول على كتب الشكر بينما، تلاها خيار (أتّفق) بنسبة (32.8 %)، وأخيراً عن خيار (أتّفق إلى حدّ ما) بنسبة (16 %).

وفي هذا الخصوص تقول إحدى الموظّفات في وزارة التعليم العالي: «إنّ المساواة والتعميم في كتب الشكر هي واحدة من المشكلات التي نواجهها؛ إذ إنّ هذه العمليّة لا تخضع لتقييم حقيقيّ، فالجميع يحصل على كتب الشكر على الرغم من أنّ عدد النساء في مكتبنا أكبر من الرجال ونقوم بأعمال إداريّة تفوق ما يقوم به الموظّفين الرجال إلّا أننا نتساوى معهم بالحصول على كتب الشكر، فضلاً عن ذلك هناك فقط ثلاث كتب شكر في رسمية في السنة والتي نستفاد منها كموظّفين وتقدّم إلى جميع الموظّفين، أمّا باقي كتب الشكر التي قد نحصل عليها من مسؤول القسم فلا يترتب عليها أيّ امتياز حتى لو خصّصت لمن بذل جهداً أكبر».

الشكل (23): تمنح جهة العمل فرصاً متساوية وعادلة في الترقية والمكافآت

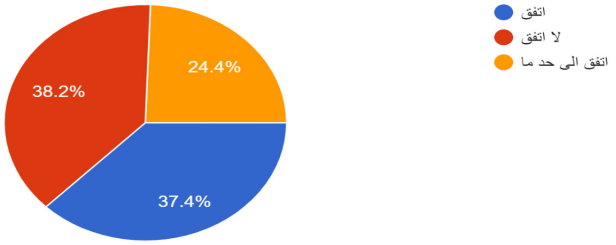

جاءت النسب متقاربة في هذا السؤال؛ إذ إنّ نسبة (38.2 %) عن خيار (لا أتّفق) بينما تلتها نسبة (37.4 %) عن خيار (أتّفق) ونسبة (24.4 %) عن خيار (أتّفق). وفي هذا السياق تقول أستاذة جامعية في كلية العلوم: «إنّ سياق الترقيات معروف وليس هناك تمييز في السياقات ولكن التمييز في المكافاة إن وجدت؛ لأنّها عادةً ما تكون خاضعة لمزاجية الإدارة، فليس بالضرورة أن يحصل على المكافأة من قام بعمل مميز بل من لديه علاقات مع الإدارة والذين غالباً ما يكونون من الرجال، وكذلك هناك تمييز كبير في الحصول على الفرص في المشاركة في المؤتمرات التي تعقد خارج المؤسّسة أو خارج البلد والتي غالباً ما تقتصر على رؤساء المؤسّسة وأصدقائهم من الرجال» بينما علّق مسؤول في لجنة التعليم في مجلس النواب على هذا الموضوع بالقول: «إنّ المكافآت هي من صلاحية المسؤول في الوزارة وهو الذي يقوم بتوزيعها وفقاً لتقديره الشخصي بحكم قربه من الموظّفين ومعرفته بعملهم، ولم تردنا شكوى بخصوص هذ الموضوع، أمّا ما يتعلم بالمشركات الخارجية فإنّ النساء عادةً ما يرفضن المشاركة بسبب التزاماتها المنزلية أو رفض العائلة لذلك تكون نسبة الرجال أعلى من نسبة النساء ولكن ليس هناك سياسة تمييزيّة تجاه النساء من قبل المؤسّسات».

المحور الرابع: الخدمات المتوفّرة داخل المؤسّسة

في هذا المحور نحاول أن نعرف مدى توفّر البيئة الصحّيّة والخدمات داخل المؤسّسات التي تعمل فيها النساء وكيف تؤثّر هذه الخدمات في إنتاجية الموظّفات في العمل:

الشكل (24): لديك مكتب وظيفيّ خاص بك وهناك احترام للخصوصيّة

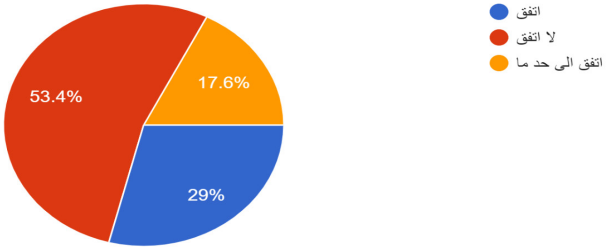

إنّ أعلى نسبة جاءت عن خيار (لا أتّفق) بنسبة (53.4 %)، وتلتها نسبة (29 %) عن خيار (أتّفق) ونسبة (17.6 %) عن خيار (أتّفق إلى حدّ ما)؛ أيّ أنّ النسبة الأعلى من النساء الموظّفات لا يمتلكن مكاتب خاصة بهن، وقد عبرت النساء أثناء المقابلات عن استيائهن من البنية التحتية للمؤسّسات التي يعملن بها؛ إذ تقول إحدى النساء الموظّفات في إحدى الجامعات الحكوميّة: «نحن ستة موظّفات نجلس في مكتب واحد صغير جداً بمساحته وأنا وزميلتي نشترك في طاولة مكتبية واحدة، فتختلط أوراقنا وليس لدينا مكان لنضع فيه حاجاتنا الخاصة؛ لذلك لا نشعر بالراحة في أثناء العمل»، وأضافت إحدى الموظّفات من الذين حصلوا على الوظيفة حديثاً في وزارة التعليم العالي والبحث العلميّ: «عندما جرى تعيينا في المؤسّسات اكتشفنا أن الحكومة لم تأخذ بنظر الاعتبار البنية التحتية للمؤسّسات والتي لم تعد قادرة على استيعاب الأعداد الكبيرة من الموظّفين؛ لأنّها صمّمت في وقت كان أعداد الموظّفين أقل بكثير؛ لذلك أنا اليوم أتبادل الجلوس على الكرسي مع زميلتي بسبب عدم توفّر كراسي كافية، فضلاً عن الخدمات الاخرى»، وأشارت أساتذة جامعيّة إلى أنّ الأمر لا يقتصر على الموظّف الإداريّ، بل يشمل التدريسيين؛ إذ لا يمتلكون مكاتب خاصة بهم، فهي تواجه إحراجات في استقبال طلبتها في المكتب؛ لكي لا تحرج زملاءها الذين يشاركونها المكتب نفسه، وأضافت أن المكاتب صغيرة جداً ومتهالكة».

الشكل (25): هناك حمامات نظيفة ومخصّصة للموظّفات داخل مكان العمل

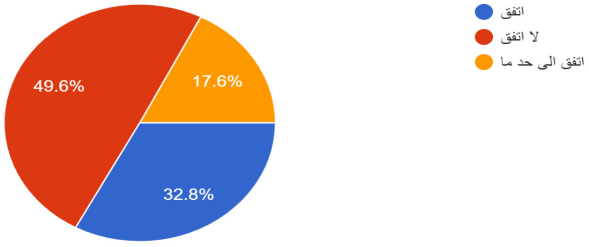

أعلى نسبة من الإجابات جاءت عن خيار (لا أتّفق) بنسبة (49.6 %)، تلتها نسبة (32.8 %) عن خيار (أتفق)، ونسبة (17.6 %) عن خيار (أتّفق إلى حدّ ما)، ولعل هذا السؤال من أكثر الأسئلة التي تأثرت بها النساء عند الحديث وكذلك من أكثر الاحتياجات التي كتبوها في السؤال الأخير المفتوح المتعلق بتدوين الاحتياجات؛ إذ إنّ المؤسّسات التي تعمل فيها النساء تفتقر للنظافة وهي قليلة العدد وعادة ما تكون مشتركة بين الرجال والنساء وهو ما يثير الحساسية لدى النساء من استخدام الحمامات، تقول إحدى الموظّفات في وزارة التعليم العالي: «مشكلة الحمامات تعاني منها النساء الموظّفات في القطاع الحكوميّ في أغلب المؤسّسات، نحن في قسمنا لم يكن لدينا حمام لذلك كنا نضطر للذهاب إلى إحدى الحمامات البعيدة نسبياً في قسم آخر، والأمر كان محرج بالنسبة لنا لذلك نحاول أن نتجنب استعمال الحمام الأمر الذي سبب لنا نحن النساء خصوصاً التهابات ومشاكل في الكلى لذلك جمعنا المال وقمنا ببناء حمام صغير في قسمنا ولكن واجهنا مشكلة أيضاً بأن الحمام أصبح مشتركا بين الرجال والنساء وأنّنا من يقوم بتنظيف الحمامات لعدم وجود عمال خدمة؛ لذلك نحن فعلاً بحاجة إلى الاهتمام بهذا الموضوع الذي لا يعيره أيّ أهمّيّة المسؤولين في الوزارات».

الشكل (26): هناك عدد كافٍ من عمال الخدمات المسؤولين عن التنظيف

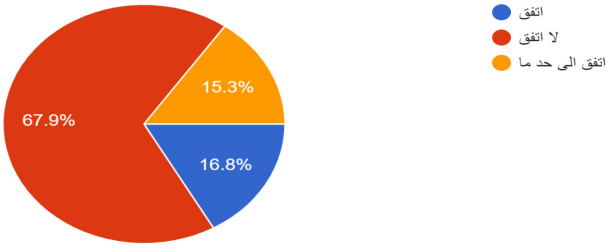

أعلى نسبة (67.9 %) جاءت عن خيار (لا أتّفق)، تلتها نسبة (16.8 %) عن خيار (أتّفق) ونسبة (15.3 %) عن خيار (أتّفق إلى حدّ ما). تعاني النساء من مشكلة عدم توفّر عدد كافٍ من عمال الخدمات في المؤسّسات التي يعملن فيها، وعادةً ما تقوم الوزارات بتعيين عمال خدمات من كبار السنة أو أصحاب الاحتياجات الخاصة وبأجور قليلة جداً، وهو ما ينعكس سلباً على الخدمات المقدمة داخل المؤسّسة، تقول إحدى الموظّفات في وزارة التربية وتتفق معها الموظّفات في وزارة التعليم العالي: «نضطر نحن النساء الموظّفات للقيام بأعمال التنظيف داخل المكاتب بسبب عدم توفّر عدد كافٍ من عمال الخدمات، وعادةً ما يكونون كبار في السن لذلك لا نستطيع أن نطلب منهم القيام بالتنظيف وإن طلبنا ذلك فهم عادة لا يقومون بالتنظيف بطريقة جيدة؛ لذلك لم نعد نعتمد عليهم، والمزعج ليس أن نقوم بتنظيف المكتب، بل إنّ الأمر أصبح مقتصرا علينا نحن الموظّفات، وهو أيضاً نوع من التنميط؛ لأنّ الموظّفين من الرجال لا يكلفوا أنفسهم عناء المساعدة أو المبادرة؛ لأنّهم يشعرون بالإحراج، أو أنّ هذا ليس دورهم، وهو في الواقع ليس دورنا نحن أيضاً».

الشكل (27): تتوفّر الخدمات الصحّيّة للموظّفات داخل المؤسّسة للحالات الطارئة

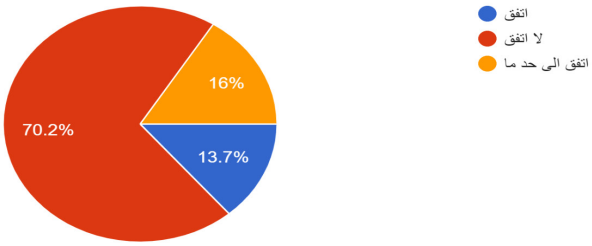

إنّ نسبة (70.2 %) عن خيار (لا أتّفق) هي النسبة الأعلى في الإجابات، بينما تلتها نسبة (13.7 %) عن خيار (أتّفق) ونسبة (16 %) عن خيار (أتّفق إلى حدّ ما)، وهذه النسب فضلاً عن الاطلاع على الواقع الصحّيّ داخل الوزارات والمؤسّسات التابعة لها كالمدارس والجامعات تؤكد على نحو واضح عدم وجود رعاية صحية للموظّفين في الحالات الطارئة؛ بسبب عدم توفّر مراكز صحية تابعة للمؤسّسة داخل مكان العمل سوى القليل منها في بعض الجامعات حتى أنّ المتوفّر من هذه المراكز لا تقدّم رعاية صحية وتفتقر لأبسط المقومات، وتقول إحدى الموظّفات العاملات في إحدى الجامعات العراقيّة: «أصبحت المراكز الصحّيّة القليلة الموجودة في الجامعات وكأنها شعبة إداريّة تعمل على تأييد الإجازات المرضية فقط وتوفير بعض الأدوية البسيطة التي قد نجدها في حقيبة أيّ موظّف، فقبل فترة تعرض أحد الأساتذة الجامعيين لوعكة صحية لم يستطع المركز الصحّيّ في الجامعة تقديم

أيّ خدمة صحّيّة له الأمر الذي أدّى لوفاته أثناء انتظار وصول الإسعاف ونقله إلى المشفى»، ومن جانب آخر فإن وزارة التربية والمؤسّسات التابعة لها والمدارس تفتقر لوجود المراكز الصحّيّة أو أيّ نوع من توفير العناية الصحّيّة.

الشكل(28): توفّر المؤسّسة كلّ مستلزمات العمل ولا تضطرين لإنفاق المال على مستلزمات العمل الوظيفيّ

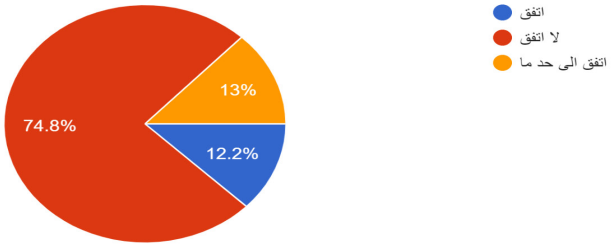

في الشكل (28) جاءت نسبة (74.8 %) كأعلى نسبة عن خيار (لا أتّفق)، تلتها نسبة (13 %) عن خيار (أتّفق إلى حدّ ما)، ونسبة (12.2 %) عن خيار (أتفق)، وفقاً لهذه النسب ولما قالته النساء حول إنفاق المال لشراء مستلزمات العمل، أشارت النساء إلى أنّ البيروقراطية الطويلة التي تخضع لها الطلبات لتوفير مستلزمات العمل تضطر النساء لشراء المستلزمات بدلا من انتظار الموافقة على الصرف وتوفير احتياجات العمل فانتظار الموافقات يعني تعطيل العمل، والأمر لا يقتصر على مستلزمات العمل، بل إنّ المؤسّسات لا توفّر أيّ نثرية للمكاتب لذلك تقول الموظّفات: إنّهن يضطررن لشراء كلّ الأدوات حتى أدوات ومستلزمات التنظيف ومياه الشرب لعدم توفّرها من قبل الإدارة.

الشكل (29): هناك خطوط نقل خاصة بالموظّفين ملائمة ومناسبة للنساء

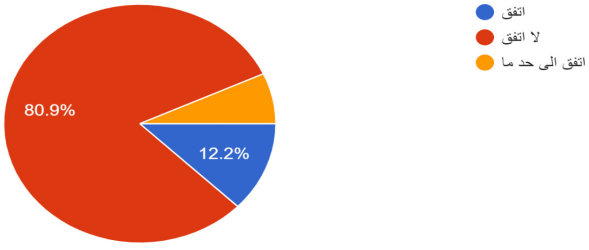

تمثّل أعلى نسبة (80.9 %) عن خيار (لا أتّفق)، تلتها نسبة (12.2 %) عن خيار (أتّفق) ونسبة بسيطة لا تتعدّى (5 %) عن خيار (أتّفق إلى حدّ ما).

على الرغم من أن بعض الوزارات توفّر خطوط النقل فإنّ أعداد هذه الخطوط قليلة بالقياس لأعداد الموظّفات والموظّفين، فضلاً عن أن السيارات المستخدمة لا تخضع لصيانة دوريّة، وعادةً ما يقوم سائقو الحافلات الحكوميّة بجمع أموال الصيانة من الموظّفات اللواتي يضطررن للخضوع لمزاجية السائقين وعدم التزامهم بالمواعيد؛ لذلك تضطر الكثير منهن لاستخدام خطوط النقل الخاصة التي تكون مكلفة مادياً، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ النساء هن الأكثر حاجة والأكثر استخداماً لحافلات النقل الحكوميّة بسبب عدم امتلاكهن للسيارات الخاصة[199].

الشكل (30): تتوفّر حضانة وروضة داخل المؤسّسة للموظّفات اللواتي لديهن أطفال

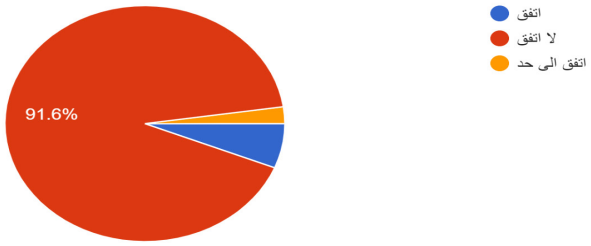

إنّ نسبة (91.6 %) عن خيار (لا أتّفق) وهي أعلى نسبة بينما لم تتجاوز الخيارات الأخرى (أتّفق) و (أتّفق إلى حدّ ما) نسبة (5 %) عن كلا الخيارين.

تعاني النساء اللواتي لديهن أطفال من عدم توفّر الحضانات والروضات التابعة للوزارة التي يعملن فيها، وإنّ القليل المتوفّر منها لا يوفر خدمات جيدة، مثلاً عدد قليل من المربيات وانتهاء الدوام قبل انتهاء دوام المؤسّسات لذلك تضطر النساء الموظّفات إلى تسجيل أطفالهن في روضات وحضانات أهلية مكلفة.

199- في هذا السياق يمكن مراجعة الورقة البحثية: النساء والمواصلات في بغداد، هيام علي المرهج، مركز البيان للدراسات والتخطيط.

السؤال المفتوح: ما الاحتياجات التي تعتقدين أنك بحاجة إليها لتكون بيئة العمل مناسبة ومريحة بالنسبة لكِ لتساعدك على أن تكوني أكثر إنتاجاً؟ وما التحدّيات الأخرى التي تواجهك في بيئة العمل التي تعتقدين من المهم إضافتها؟

يمكن إجمال أهم ما أشارت له النساء في هذين السؤالين المفتوحين حول احتياجاتهن والتحدّيات التي تعترضهن في بيئة العمل:

- تحسين البنية التحتية للمؤسّسة فيجب توفير مكاتب خاصة وملائمة للموظّفات.
- توفير ملاك خدمة مناسب مع بيئة العمل؛ لأنّ أغلب عمال النظافة من كبار السن ولا نستطيع الاعتماد عليهن.
- توفير حمامات نظيفة وهذه واحدة من أكثر المعاناة في العمل بالنسبة للنساء؛ لأنّ الحمامات غير نظيفة وغير لائقة للاستخدام.
- توفير حضانات وروضات حكومية بالقرب أو داخل كلّ مؤسّسة ويجب أن توفّر كلّ المستلزمات للأطفال؛ لأنّ في بعض المؤسّسات هناك حضانات، ولكن الموظّفات لا يضعن أطفالهن بسبب سوء العناية والمكان.
- يجب أن تكون إجازة الامومة مدفوعة الأجر؛ لأنّ النساء خلال هذا الوقت هي ليست في رفاهية بل تزداد حاجتها للمال وتكون غير قادرة على العمل بسبب التزامها بالأطفال.
- رفع مستوى الأجور لتتلاءم مع متطلبات المعيشة وظروف العمل.
- توفير جوّ مريح وصحّيّ وأكثر عدلا بالتعامل
- توفير مستلزماته خاصه بمجال التعليم كوسائل تعليمية حديثة ومتطوّرة مثل أجهزة (الداتا شو) وقاعات دراسية لائقة ومتناسبة مع عدد الطلبة وعدد المعلمين، وهذا يحتاج إلى بناء مدارس جديدة بمواصفات حديثة، فضلاً عن زيادة عدد أيام الإجازة فالمعلم له حقّ اسبوع فقط خلال عام دراسي كامل حتى الإجازة العادية للمعلم لا تزيد عن يوم واحد، وهذا يسبب الضغط المزدوج خصوصاً للنساء العاملات في مجال التعليم.

- توفير وسائل نقل حديثة ومناسبة وخاضعة للرقابة، فكون النساء هن أكثر استخداماً لوسائل النقل فإنهن يتعرضن لسوء التعامل والاستغلال من قبل سائقي السيارات الحكوميّة، كعدم الالتزام بالمواعيد وإلغاء الموعد دون سابق انذار وجمع الأموال لتصليح السيارة على نحو مستمر، لذلك تضطر الكثير من الموظّفات إلى ترك السيارات التي توفّرها المؤسّسة والالتجاء إلى السيارات الخاصة (خطوط نقل خاصة) التي غالباً ما تكون مكلفة جداً.
- تشجيع الموظّفات المثاليات من خلال تقييم سنوي أو نصف سنوي واقعي وعادل وبناءً على التقييم منح مخصصات إضافية أو مكافآت.
- تنظيم أوقات العمل وتحديد وقت بين شفتات العمل للطعام والراحة من ضغط العمل ووتيرته.
- إقامة ندوات ودورات تدريبيّة ومؤتمرات ومحاضرات للمرأة خاصة وتشجيع ممن لديهن أفكار ومقترحات للعمل، مع مراعاة أن تكون الندوات والدورات التدريبيّة تمسّ الحاجات الحقيقيّة للنساء العاملات داخل المؤسّسة وأن تكون هناك مخرجات تنعكس على واقع عمل النساء خصوصاً إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن النسبة الأكبر من النساء يعملن في الوظائف الإداريّة داخل المؤسّسات.
- عمل نقابات خاصة تمثّل النساء العاملة حسب وزاراتهن للاستماع إليهن والى. مشاكلهن وآرائهن.
- تعزيز العلاقات بين الموظّفين والموظّفات وبينهم وبين المسؤولين من خلال إقامة نشاطات مشتركة ولقاءات بين الحين والآخر تغيير الروتين العمل الوظيفيّ والمنزلي، لكي يكون هناك ارتباط معنوي بين الموظّفين والمؤسّسة التي يعملون فيها.
- أن تكون الخدمات الصحّيّة كالمراكز الصحّيّة الخاصة بالموظّفين في كلّ وزارة وفي كلّ مؤسّسة تابعة لها.

نتائج في ضوء السياق العام للدراسة

بعد الانتهاء من إجراء البحث بمراحلة الاستبانة والمقابلات الشخصيّة وطاولات الحوار كافّة سجلنا الملاحظات وجمعنا الإجابات وبدأنا بجمع المشتركات، وقد توصلت الدراسة إلى أن النساء الموظّفات لم يعبرن عن احتياجاتهن بوصفهنّ نساء أولاً وموظّفات ثانياً، ولذلك قد نستطيع أن نعمم الاحتياجات

التي طالبت بها النساء الموظّفات على جميع الموظّفين في وزارات الدولة نساءً ورجالاً؛ إذ إن النساء ليس لديهن حساسية تجاه احتياجاتهن ومتطلباتهن، مثلاً عندما يتعلّق السؤال بهن نلاحظ تفاوت الإجابات، بينما هناك اتّفاق حول الإجابات التي لا تثير الحساسية التمييزيّة. من جانب آخر يمكن تفسير ذلك في أن النساء الموظّفات ليس لديهن الرفاهية التي تسمح لهن بالتفكير الواضح باحتياجاتهن بوصفهنّ نساء موظّفات؛ لأنّ الاحتياجات الأساسيّة للموظّفات مثل الأجور والإجازات والمكاتب والحمامات ومستلزمات العمل غير متوفّرة، وعدم وجود بيئة ملائمة للعمل يجعل هناك أولويات في تحديد الحاجات والمتطلبات.

لاحظنا أن البنية التحتية والسياقات الإداريّة المتعبة تجاه الموظّفات هي الأشد تأثيراً على ظروف العمل بالنسبة لهن، فالمؤسّسات كما وصفتها النساء «متهالكة» وتفتقر لأبسط الخدمات كالحمامات والرعاية الصحّيّة ودور الحضانة والروضة، فضلاً عن البيروقراطية المعقدة في منح الترقيات والحصول على إجازات ومنح التخصيصات المالية لتوفير مستلزمات العمل.

ومن الصعوبات الأساسيّة للنساء هي عدم توفّر دور حضانة وروضة حكومية داخل أو بالقرب من مكان عملهن وبعض المتوفّر منها لا يتناسب من حيث مستوى الرعاية المتوفّرة للأطفال أو من حيث أوقات العمل.

من الملاحظات الإيجابيّة التي خرجت بها هذه الدراسة هي عدم وجود تمييز بين النساء والرجال في الحصول على الترقية والعلاوة والترفيع؛ لأنّها تقوم على سياقات محدّدة يسير وفقها جميع الموظّفين، أمّا كتب الشكر فهي عادة ما تخضع لمزاجية الإدارة، وقد أشارت النساء في هذا السياق إلى أنّ الرجال عادةً بحكم علاقاتهم الاجتماعيّة ومساحتهم بالتواصل والاختلاط يحصلون على امتيازات أكبر في العمل الوظيفيّ ككتب الشكر والمشاركة في المؤتمرات والإيفادات.

مستوى الأجور والرواتب التي تحصل عليها الموظّفات لا يتناسب مع المتطلبات المعيشية وسنوات الخدمة، فضلاً عن الاعتراض حول استقطاع نصف رواتب الموظّفات خلال فترة إجازة الأمومة التي تثقل من كاهل النساء الموظّفات.

انطلاقاً ممّا سبق يمكن الإشارة إلى عدد من التوصيات التحليليّة

- دور الحضانة ورياض الأطفال: تُعَدُّ وزارة التربية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعيّة كلّ بحسب اختصاصه وفقاً للقانون الجهات المسؤولة عن استحداث وترخيص فتح الروضات وحضانات الأطفال؛ لذلك وفقاً لنتائج هذه الدراسة تبين أنّ هناك حاجة ضروريّة لدى النساء العاملات

اللواتي لديهن أطفال بتوفير دور الحضانة ورياض الأطفال داخل أو بالقرب من مكان العمل بأجور مناسبة ومستوى لائق من الخدمة، كما يمكن لوزارة التربية التنسيق مع باقي الوزارات لتحديد حاجة الموظّفات وكذلك العمل على تطبيق نظام رياض الأطفال رقم (11) لسنة 1978 الخاص برياض الأطفال وقانون رقم (1) لسنة 1991الخاص بحضانات الأطفال الذي عالج في العديد من مواده جميع المشكلات التي ذكرتها النساء، ومن ذلك زيادة أوقات الدوام إذا كانت غالبية الأطفال من أبناء الأمهات العاملات.

- تحسين البنى التحتية للوزارات: إحدى الاحتياجات الأساسيّة التي اتفقت حولها النساء الموظّفات هي ما يتعلّق بالبنى التحتية للوزارات، ومن المعروف اليوم أنّ وزارتي التربية والتعليم العالي بمرافقهما كافّة قد بنيت في أوقات لم تكن أعداد الموظّفين كما هي اليوم، وفي الوقت نفسه غياب الصيانة الدورية والمتابعة المستمرة جعل من هذه المؤسّسات غير قادرة على تلبية الحاجة اليوم، فضلاً عن أن الموجود منها متهالك، لذلك على الوزارات أن تنظر بجدية بتحسين البنى التحتية للمؤسّسات لأنّها إحدى العوامل الأساسيّة المؤثرة على أداء الموظّفين ورغبتهم في العمل، وفي هذا السياق يمكن لوزارة التعليم العالي أن تبني فروعاً للجامعات في مناطق مختلفة كما هو موجود في دول العالم وبالتالي ستقلل الزخم الحاصل داخل الجامعة وكلياتها وتحديث مقر الوزارة بما يتناسب مع عدد الموظّفين وحاجاتهم، أمّا وزارة التربية فعليها أن تغلق ملف الدوام الثلاثي داخل المدارس عن طريق استحداث مدارس جديدة بمواصفات وبنى تحتية تلبي طموح الموظّفين على ملاك وزارة التربية.
- خدمة النظافة داخل الوزارات: تعاني النساء الموظّفات من سوء خدمة النظافة داخل المؤسّسات وخصوصاً الحمامات المخصصة للموظّفات؛ لأنّ الوزارات تقوم بتشغيل عمال نظافة بأجور قليلة ويكونون إمّا كبار في السن أو لا يهتمون بالعمل بسبب ضعف الأجور؛ لذلك تضطر الموظّفات عادةً للقيام بالتنظيف بأنفسهن؛ لذلك على وزارتي التربية والتعليم العالي أن تغير من منهجها في هذا الملف والاستعانة بشركات متخصصة لتقديم خدمات تليق بمؤسّسات الدولة، أو رفع مستوى الأجور للعاملين والاعتماد على الشباب منهم ومتابعة عملهم بشكل جدي.
- نظام التقييم ورفع مستوى الكفاءة: الواضح من خلال نتائج الدراسة أن نظام التقييم ليس تقيماً واقعياً ونتائجه لا تؤثّر على مكانة الموظّفين، لذلك لابد أن يؤدّي التقييم إلى مكافأة أو ترقية الموظّف الكفوء، وقبل كلّ شيء لابدّ من توفير الدعم للموظّفين ورفع قدراتهم عبر

الدورات التدريبيّة التي يجب أن تحدّد بمنهاج مخصص وفقاً لحاجة الأقسام، ويتم هذا بالتعاون بين التعليم المستمر والأقسام لتحديد نوعية الدورات التدريبيّة التي يحتاجها الموظّفون.

- إجازة الأمومة: تمنح إجازة الامومة وفقاً للقانون العراقيّ لمدة سنة واحدة مجزأة على مرحلتين: الأولى ستة أشهر براتب تام والثانية ستة أشهر بنصف راتب، لا تحسب إجازة الامومة خدمة لأغراض قانون الخدمة المدنيّة عدا غرض التثبيت، كما ذهبت إلى ذلك وزارة المالية بالفقرة (10) من تعليماتها وإذا ثبت اشتغال الموظّفة المجازة بأجر أو بمقابل آخر خلال مد الإجازة، فإنّها تقطع وتسترد منها الرواتب التي تقاضتها وعندها تحسب إجازة بدون راتب. كما نصّت الفقرة (9) من تعليمات وزارة المالية على عدم جواز سفر الموظّفة المتمتعة بإجازة الأمومة خارج العراق إلّا إذا كان السفر لأغراض معالجة الطفل بناء على تقرير صادر من لجنة طبية مختصة، وهذا فيه إجحاف تجاه الأم الموظّفة لاسيّما أنّها تستلم نصف راتب لمدة ستة أشهر مع ولادة طفل جديد واحتياجات عائلية أكثر، فضلاً عن ذلك مع تطوّر التكنولوجيا أصبح من الممكن العمل عن بعد؛ لذلك قد تستطيع الأم إيجاد عمل من المنزل يوفر لها أجور اضافية بسبب استقطاع الراتب لكن القانون يمنع هذا كما يمنعها من حقّ السفر الذي أقره الدستور؛ لذلك من الممكن تعديل القانون ومحاولة إيجاد البدائل مثلاً يمكن للمرأة المتمتعة بإجازة الأمومة أن تعمل عن بعد مقابل راتب تام بدلاً من الاستقطاع، أو أن يتم اعتماد إجازة «الوالدية» أو «الأبوة» التي تشرك الأب برعاية الأطفال، فتقسم الإجازة بين الطرفين، وتلغى التعليمات التي تمنع الأم المجازة من السفر.

- خطوط النقل الخاصة بالوزارة: بالنظر إلى أعداد الموظّفين فإنّ عدد الحافلات غير كافية لنقل جميع الموظّفين، ولأنّ النساء هن الأكثر استخداماً للباصات الحكوميّة فهنّ الأشد تأثراً بالمشكلات المرتبطة بوسائل النقل التابعة للوزارة؛ لذلك على وزارتي التربية والتعليم العالي أن تهتم بزيادة أعداد الحافلات التي يمكن أن تتم بالتعاون مع وزارة النقل، ووضع ضوابط لمتابعة عمل سائقي الحافلات ومدى التزامهم بالمواعيد ومنع استيفاء أجور الصيانة من قبل الموظّفين.

- الرعاية الصحّيّة: تعاني وزارتا التعليم العالي والتربية من الافتقار إلى مراكز صحّيّة داخل المؤسّسات التابعة لكلا الوزارتين سوى القليل المتوفّر دخل بعض الجامعات الذي يفتقر لأبسط الاحتياجات الطبيّة؛ لذلك يمكن لكلا الوزارتين التنسيق مع وزارة الصحة لفتح أكبر عدد من المراكز الصحّيّة وامدادها بالأجهزة والعلاج اللازم توفّره.

الخاتمة

حين شرعت في كتابة هذا العمل لم أكن أطمح إلى تقديم سرديّة مكتملة أو إجابات قاطعة، بل كنت أبحث عن مساحة للتفكير، ولطرح الأسئلة التي غالبًا ما يتم إغفالها أو تأجيلها بحجج الواقع السياسيّ المعقد، أو باسم المواءمة الثقافيّة، ولأنّ مسألة النساء في العراق ليست مجرّد قضيّة «حقوقيّة» أو «تنمويّة»، بل هي قضيّة بنيويّة تتعلّق بتوزيع السلطة وإنتاج المعنى الاجتماعيّ، فقد سعيت في هذا الكتاب إلى تقديم قراءة متأنّية، متجذّرة في الواقع العراقيّ، ومتماهية مع المنهج النقديّ في تحليل جدلية العلاقة بين النساء والسلطة في سياقات عراقيّة متغيرة.

إنّ المباحث التي تناولها هذا العمل تفترض أنّ التمكين السياسيّ للنساء في العراق ما يزال مشروطًا ببنية سلطويّة تتّسم بالتناقض بين الخطاب والممارسة، وبين الطموح الديمقراطيّ والتقاليد الأبويّة المتجذّرة. فالتحوّلات السياسيّة التي أعقبت 2003 ـ وإن فتحت فضاءات جديدة للمرأة للمشاركة السياسيّة عبر الكوتا والتمثيل الرمزيّ ـ لم تُفضِ إلى تحوّل نوعيّ في موازين القوى أو في إعادة توزيع حقيقيّ للسلطة.

وفي الوقت الذي بدا فيه حضور المرأة في البرلمان أو في بعض الوزارات مؤشِّرا على تقدّم ما، فإن القراءة المتعمقة لهذا الحضور تكشف عن نمط من «التمكين المراقَب» الذي يخضع لاعتبارات حزبية وطائفيّة أكثر من كونه تمكينًا مستقلًا يعكس إرادة نسويّة فاعلة؛ فالنساء في السياسة العراقيّة، كما أبرزت الوقائع، غالبًا ما يكنّ حبيسات للمنظومة الحزبيّة التي أتت بهنّ، فتتقاطع أدوارهنّ مع خطاب سياسيّ لا يحمل مشروعًا نسويًّا بقدر ما يحمل ملامح احتواء وتوظيف.

أمّا نساء الأقليّات، فهنّ وجدن أنفسهن أمام واقع مركّب من الإقصاء المزدوج، مرّة على أساس الجنس، ومرّة أخرى على أساس الهوية الدينيّة أو الإثنيّة. إن معاناتهن لا تتوقف عند حدود عدم التمثيل السياسيّ، بل تتسع لتشمل أشكالًا غير مرئية من التهميش الرمزيّ والمعنويّ، وهي إشكاليّة لا يمكن تجاوزها من دون الاعتراف بأن مشروع الدولة العراقيّة نفسه، كما هو اليوم، لم يُؤَسَّسْ على رؤية شاملة للعدالة الاجتماعيّة.

وفي تحليل الحركة النسويّة يظهر بوضوح أنّها عانت من تجزئة داخلية وتحدّيات خارجيّة؛ إذ واجهت الحركة النسويّة في العراق صعوبة في صوغ خطاب جامع، بسبب التقاطعات العديدة بين الدين، والطائفة، والعرق، والانتماء السياسيّ. كما أنّها وقفت غالبًا أمام خيارات صعبة: إما التواطؤ مع

السلطة القائمة لتحصيل مكاسب مؤقتة، أو القطيعة معها والتعرض للتهميش. وهذا ما يدفعنا إلى القول إنّ النسويّة العراقيّة ما زالت في طور التشكل، وهي بحاجة إلى تجاوز منطق رد الفعل، إلى بلورة خطاب مبادر يتقاطع مع القيم الديمقراطيّة، لكنه لا يستنسخ نماذج مفروضة من الخارج.

وفي المؤسّسات الرسميّة، تكشف البيانات الميدانيّة عن حضور نسائي لا يخلو من المفارقات؛ إذ إنّ النساء يمثّلن نسبة ملحوظة من القوى العاملة في وزارات معينة كالخدمات والتعليم، لكن هذا الحضور لا يُترجم إلى سلطة أو تأثير فعليّ في صنع القرار. وهو ما يعني أن المؤسّسات ما زالت تنظر إلى المرأة بوصفها جزءًا من «الوظيفة» وليس من «السلطة»، ما يجعل التمكين مجرّد أداء شكليّ في غياب إعادة هيكلة فعلية لمفاهيم الكفاءة والقيادة والإدارة.

من هنا، فإنّ ما توصل إليه هذا الكتاب ليس خاتمة للنقاش، بل بداية لأسئلة جديدة:

* ما السبيل إلى بناء مشروع نسويّ عراقيّ قادر على التفاعل مع الواقع من دون أن يُبتلع داخله؟

* كيف يمكن للدولة أن تُعيد ترتيب علاقتها بالمواطنات من خلال سياسات عامة تراعي قضايا النساء؟

* هل يمكن لمؤسّسات التعليم والإعلام والقانون أن تتحول إلى أدوات تفكيك للبُنى التمييزيّة بدل أن تكون أدوات إعادة إنتاجها؟

وتظلّ هذه الأسئلة مفتوحة؛ لأنّ مشروع العدالة ليس ترفًا فكريًّا، بل ضرورة سياسيّة وأخلاقيّة، خاصة في بلد مثل العراق تقاطعت فيه التجربة النسويّة مع الحروب، والنزاعات، والتحوّلات العاصفة، من دون أن يكون للنساء صوتٌ كافٍ في تقرير المصير.

وعليه، فإن هذا العمل، وإن انطلق من معطيات بحثيّة وميدانيّة، يعكس في جوهره إيمانًا بأن المعرفة النقديّة قادرة على إحداث تغيير، ولو كان بطيئا، حين تكون منفتحة على التجربة المحلّيّة، ومستندة إلى سرديات النساء أنفسهن، لا إلى مقولات جاهزة.

إنّ هذا الكتاب ليس وصفًا لما هو كائن فحسب، بل هو دعوة لما يمكن أن يكون، متى ما تمّ تفكيك البنى المهيمنة، وإعادة تصور العلاقة بين النساء والسلطة، لا بوصفها صراعا أو هيمنة، بل بوصفها قدرة على إعادة بناء المجتمع على أسّس أكثر عدالة ومساواة.

اسم الكتاب	المؤلف
مستقبل النفط العراقي	روبن ميلز
التحالفات المرنة لموسكو في الشرق الاوسط	هانا نوتي
الوفاء بوعود التعليم عبر عملية التعلم	البنك الدولي
مؤتمر البيان السنوي الثاني (1 - 2)	مجموعة باحثين
استراتيجيات التنمية الوطنية في العراق	علي المولوي
سلطنة عمان .. مواقفها الاقليميمة والدولية والحياد في سياستها الخارجية	ايمن عبد الكريم الفيصل
التعليم العالي في العراق . مقاربات نقدية ورؤى استشرافية	مجموعة باحثين
الدستور العراقي: تحليل للمواد الخلافية – الحلول والمقترحات-	زيد العلي – يوسف عوف
خطة التعليم في ماليزيا (2013 - 2025) (1 - 2)	وزارة التربية والتعليم الماليزية
لمحات استراتيجية في مكافحة الفساد	فراس طارق مكية
بناء الدولة في العراق.. رؤى سياساتية نحو ديمقراطية مستدامة	هاشم الركابي – علي المولوي – علي الصفار
مدخل للنزاهة ومكافحة الفساد في التشريعات العراقية والاتفاقيات الدوالية	حيدر الامارة – رحيم العكيلي – بلال عبد الحي
المكانة المؤسساتية لشركة النفط الوطنية	أ.د. جواد كاظم لفته الكعبى
الحل المنسي .. مجلس الاتحاد: ترشيد السلطة وتعزيز التشريع	د. علي عبد الحسين الخطيب – د. باسم علي خريسان
ملامح العدالة الدستورية في ضوء النظام الداخلي الجديد للمحكمة الاتحادية العليا	د. وائل منذر البياتي
خارطة طريق استراتيجية نحو تحويل الطاقة في العراق	هاري إستبانيان - نعام ريدان
احتجاجات تشرين 2019 في العراق من منظور المشاركين فيها	فارس كمال نظمي – مازن حاتم
الابادة الجماعية مستمرة	سعد سلوم
اطفال داعش .. ارث النزاع وعتمة المستقبل	د. عدنان ياسين – د. اسماء جميل رشيد
ديمقراطية على المحك .. كيفية تصميم نظام انتخابي لديمقراطية فاعلة في العراق	فراس طارق مكية

اسم الكتاب	المؤلف
العدالة والاستقرار السياسي في العراق	علي المعموري
نحو نظام انتخابي عادل في العراق بالاستفادة من التجربة اليابانية	د. عبدالعزيز عليوي العيساويّ
قبل أن يدركنا الظمأ .. أزمة المياه في العراق من سياسة الدولة إلى سياسة الأرض	إعداد وتحرير: علي عبدالهادي المعموريّ
جرائم المخدّرات في البصرة .. تحليل للواقع ورؤى مستقبلية للمكافحة	د. أحمد علي أحمد التميميّ
المجتمع الساكن والمجتمع الديناميكي .. مسارات العراق في مواجهة النمو السكاني	تحرير: د. عدنان صبيح ثامر
دليل المعارضة السياسية	مجموعة باحثين
مكافحة الفساد في العراق .. اوراق سياساتية	إعداد وتحرير: د. علي طاهر الحمود
وثائق وحقائق الدولة العراقية والمشروع الأمريكي	قيس قاسم العجرش
استراتيجية الحوار والمشاركة في العراق	د. علي طاهر الحمود - علي عبد الهادي المعموري
الشباب وبيئة الاعمال في العراق	د. سلام جبار شهاب
الوقاية من الفساد في العقود الحكومية	د. معتز فيصل العباسي
أهوار الرافدين والأراضي الرطبة: النشأة والسكان وتغيير المناخ	حمزة شريف
التجربة البرازيلية في مكافحة الفقر نحو رؤية في الاستراتيجيات الاقتصادية-الاجتماعية طويلة الأمد	د.لورنس يحيى صالح - منتظر سلمان الجوراني
المصارف الرقمية والوصول السهل الى التمويل	د. فلاح حسن ثويني
تعزيز العدالة في العراق.. إجرائات تخصصية لقضايا متنوعة	د. علي طاهر الحمود
المخاطر الموثقة والمحتملة للتغيرات المناخية (تقييم تداعيات النزوح على الاطفال واسرهم)	د. أحمد قاسم مفتن
مسارات نحو الشمول المالي في العراق	مجموعة باحثين

اسم الكتاب	المؤلف
مشروع اصلاح المجتمع الايزيدي: التعافي وتجديد الهوية في مجتمع ما بعد الابادة الجماعية	دلشاد نعمان فرحان
حوكمة الدولة: بناء القدرة من اجل التنمية	مات آندروز, لانت بريتشيه, مايكل ولوك
العلاقات العراقية - الايرانية في مهب التحولات: رؤى مستقبلية لعلاقات بناءة	مصطفى السراي

323/34
م493 المرهج , هيام علي
النساء والسلطة في العراق بعد 2003 مسارات التمكين السياسي والتحولات الاجتماعية / هيام علي المرهج ،_ط1,_بغداد : مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 2026
192ص ؛ 24سم ._ (سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط).
1 - المرأة في السياسة -2 - العراق_ الاحوال السياسية - أ -
العنوان - ب - السلسلة
رقم الايداع 1403-2026

المكتبة الوطنية / الفهرسة اثناء النشر
رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (1403) لسنة 2026

تُعَدُّ قضايا النساء من أبرز الإشكاليّات التي شغلت موقعًا مركزيًّا في النقاشات الفكريّة والسياسيّة والاجتماعيّة المعاصرة؛ لما تحمله من أبعاد متشابكة تتقاطع فيها البنى الثقافيّة والدينيّة والقانونيّة، وتتجلّى فيها التوتّرات بين النصوص النظريّة والممارسات اليوميّة، وبين الطموحات الديمقراطيّة والبنى التقليديّة. وفي السياق العراقيّ على وجه التحديد تبرز هذه الإشكاليّات على نحو بالغ التعقيد، نتيجة التراكمات التاريخيّة من الحروب، والتحوّلات السياسيّة العنيفة، والانقسامات الطائفيّة والإثنيّة التي أعادت تشكيل العلاقة بين النساء والمجال العام.

ويمكن القول إنّ هذا العمل ليس مجرّد تجميع لدراسات متفرّقة، بل هو إعادة بناء لمشروع بحثيّ ونقديّ يحاول أن يُقدّم قراءة لأوضاع النساء من زوايا متعدّدة؛ لذا، قُسِّمَ الكتاب إلى أربعة أبواب متكاملة تعكس تدرّجًا في المعالجة من الإطار النظريّ إلى التطبيق الميدانيّ، ومن التحليل البنيويّ إلى استقراء الواقع من خلال عيّنات وتجارب حقيقيّة.

ينطلق هذا الكتاب من إيمان راسخ بأن فهم أوضاع النساء لا يتحقّق عبر البيانات والإحصاءات فحسب، بل من خلال الغوص في السياقات وتحليل البُنى التي تنتج التمييز وتعيد إنتاجه. كما أن هذا العمل ليس تأمّلًا بحثيًّا في واقع قائم فحسب، بل هو دعوة لإعادة النظر في مسارات التغيير الممكنة، في سبيل بلورة معرفة نسويّة ذات خصوصيّة عراقيّة تنطلق من واقع النساء، فهو لا يطمح إلى استنساخ النماذج الجاهزة، بل يسعى إلى إنتاج معرفة نسويّة تتلاءم مع السياقات الثقافيّة والسياسيّة والاجتماعيّة العراقيّة، وتحاكي تعقيدات الواقع الذي تتقاطع فيه تجارب النساء مع البنى السياسيّة والاجتماعيّة؛ ممّا يعكس الحاجة إلى قراءة نقديّة متجذّرة في التجربة المحلّيّة.

العارف للمطبوعات

978-9922-8871-9-7

مركز البيان
للدراسات والتخطيط